جامعـــة قاصدي مربـــاح ورقلـــة-الجزائر-
كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني
في ميدان :العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وتدقيق

عـنـــــــوان المذكـــــرة:

دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية في مؤسسة اقتصادية
(دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز ورقلة)
خلال الفترة2022-2023

إعـــداد الطالـبتين:
- بـوزيد هنـاء.
- بن دلالي فوزية .

إشراف الأستاذ الدكتور:
- بوقفه عبد الحق .

نوقشت و اجيزت بتاريخ :2023/06/18

أعضاء لجنة المناقشة

بوقفه عبد الحق	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
شربي محمد الامين	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيس اللجنة
صديقي فؤاد	أستاذ	جامعة ورقلة	المناقش

المـــوسم الجامعـي:2022 /2023

جامعـــة قاصدي مربـــاح ورقلـــة–الجزائر–

كليـــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في ميدان :العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع العلوم المالية والمحاسبة، تخصص: محاسبة وتدقيق

عـنـــــــوان المذكـــرة:

دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية في مؤسسة اقتصادية

(دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز ورقلة)

خلال الفترة2022-2023

إعـــداد الطالـبتين:

- بـوزيد هنـاء.
- بن دلالي فوزية .

إشراف الأستاذ الدكتور:

- بوقفه عبد الحق .

نوقشت و اجيزت بتاريخ :2023/06/18

أعضاء لجنة المناقشة

بوقفه عبد الحق	أستاذ	جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
شربي محمد الامين	أستاذ	جامعة ورقلة	رئيس اللجنة
صديقي فؤاد	أستاذ	جامعة ورقلة	المناقش

المـــوسم الجامعـي:2022 /2023

شكـــــر وعرفـــان

الحمد لله أناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار الأول والآخر والظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، وأغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، وأنار دروبنا فله جزيل الحمد والثناء العظيم، وهو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله "محمد بن عبد الله عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين فعلمنا مالم نكن نعلم، وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

فالحمد لله الذي هدانا ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع وبعد ذلك

نتقدم بالشكر الجزيل ورد الجميل إلى كل من من ساعدنا لإنجاز هذه المذكرة من قريب أومن بعيد وخاصة الأستاذ المحترم "بوقفة عبد الحق "لإشرافه على هذه البحث وحرصه وتواضعه احترامه لنا، مع تمنياتنا له بالمزيد من التقدم والنجاح في حياته العلمية والعملية.

كما نرفع كلمة شكر وتقدير إلى الأساتذة اللذين ساعدونا ووقفوا إلى جنبنا لإنجاز بحثانا ولم يبخلوا علينا من نصائح وإرشادات وتوجيهات وخاصة الدكتور الأخضري محمد الطاهر والأستاذ بن عمارة الطاهر اللذان نفتخر ونعتز بنصائحهما الثمينة راجين من المولى عز وجل أن يبارك فيهما ويجازيهما عنا ألف خير، كما نشكرهم على صبرهم وسعة صدرهم ونسأل الله أن يرفع قدرهم ويزدهم علما.

الاهـــــــــداء

إلى: زوجي، من له الفضل الأكبر في حبي للعلم وإصراره على نجاحي

إلى مصدر الحب والحنان والعطاء

أبي وأمي الغاليين بارك الله في عمرهما

الى فلذات كبدي ونور عيوني أولادي

ياسر، إسراء ومحمد

إلى أشقائي وسندي في الحياة من أفرح بفرحهم

إخوتي الأعزاء وعائلاتهم

إلى من كانت نعم الأخت وزميلة وصديقة

حبيبتي ورفيقة دربي فوزية

الى كل أهلي وأحبابي وزملائي

قائمتهم طويلة .....

إلى صديقاتي الأوفياء

بأسمائهم جميعا

إلى من أدعو إلى الله أن يكونوا من أهل جنة الخلد

جداتي وعمي وحماتي رحمه الله عليهم

إلى كل باحث وطالب علم ....

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد والعمل المتواضع

هناء

الإهـــــــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

"صدق الله العظيم "

إلى التي أنجبت وربت وسهرت وعانت إلى رمز الوفاء والعطاء إلى الصابرة المثابرة

" أمـــي الغاليـــة "

إلى سندي وقدوتي إلى القلب الكبير والمحب إلى الذي تحمل مصاعب الدنيا من أجلي

" أبي العزيز رحمة الله عليه "

إلى إخوتي الأعزاء كل واحد باسمه وخاصة الحبيبة والغالية والمدللة رجاء

" جـــوجـــو "

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء والصديقات والزملاء إلى كل من أحبني في الله

إلى من كانت نعم الأخت وزميلة وصديقة حبيبتي ورفيقة دربي

" هنـــاء "

إلى كل الأساتذة الأفاضل اللذين أفدونا بعلمهم من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة

إلى كل باحث وطالب علم....

إليهم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد والعمل المتواضع

إلى كل من لم تسعهم الورقة لكنهم في قلبي دائما

فوزية

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر من الوظائف الهامة التي تساهم بشكل فعال في التسيير، وذلك من خلال كشف كل الانحرافات والتنبؤ بالأخطاء الممكنة وفق معايير وأسس قانونية، ولذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على مؤسسة سونلغاز ورقلة عن طريق الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة أفراد لديهم احاطة كافية بموضوع الدراسة، والذي تم تحليله بالبرنامج الإحصائيspss. V26، وكذلك المقابلة والوثائق والملاحظة أما فيما يخص المنهج المستخدم تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التجريبي الذي يتناسب مع جوانب الدراسة. وقد خلصت النتيجة إلى وجود تأثير مرتفع لدور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية، وذلك باستخدام مجموعة من الآليات كإتباع سياسات وإجراءات الإدارة العليا وتطبيق المعايير الدولية واعتماد خطة فعالة في تقييم ادارة المخاطر وأنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية (الخبرة المهنية).

الكلمات المفتاحية: مراجع داخلي، مخاطر مالية، إدارة المخاطر.

Abstract

The study aims to demonstrate the role of internal audit in reducing financial risks in the economic enterprise, as the internal audit function is considered one of the important functions that contribute effectively to management, by detecting all deviations and predicting possible errors according to legal standards and foundations. Therefore, a study was conducted applied to the Sonelgaz Ouargla Foundation through a questionnaire that was distributed to a sample of individuals who had sufficient awareness of the subject of the study, which was analyzed by the statistical program spss. V26 As well as the interview, documents and observation. As for the methodology used, the descriptive approach, the historical approach, and the experimental approach, which is commensurate with the aspects of the study, were adopted. The result concluded that there is a high impact of the role of internal audit in reducing financial risks, by using a set of mechanisms such as following the policies and procedures of senior management, applying international standards, and adopting an effective plan in evaluating risk management, and that there are no statistically significant differences for the impact of internal audit in reducing risk. Financial risks depending on job characteristics (professional experience).

Keywords: internal auditor, financial risks, risk management.

قائمة المحتويات	الصفحة
الاهداء.	I
الاهداء.	II
الشكر.	III
الملخص.	IV
قائمة المحتويات.	V
قائمة الجداول.	VII
قائمة الاشكال.	IX
قائمة الملاحق.	X
قائمة الرموز والاختصارات.	I
مقدمة.	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية.	
تمهيد.	6
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية.	7
المطلب الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية.	7
المطلب الثاني: عموميات حول المخاطر المالية.	17
المطلب الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمخاطر المالية.	26
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.	31
المطلب الأول: الدراسات السابقة.	31
المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة.	41
خلاصة الفصل الأول.	45
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية لمؤسسة سونلغاز. ورقلة .	
تمهيد.	47
المبحث الأول: طريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.	48
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة.	48

المطلب الثاني: أدوات وأسلوب الدراسة.	**56**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.	**63**
المطلب الأول: عرض ووصف المتغيرات الديموغرافية.	**63**
المطلب الثاني: عرض و تحليل النتائج .	**67**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.	**89**
خلاصة الفصل الثاني.	**102**
الخاتمة.	**103**
المراجع.	**110**
الملاحق.	**113**
الفهرس.	**131**

قائمة الجـداول

رقم	عنـــــوان	الصفحة
01-01	الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي.	16
02-01	يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.	41
03-02	مجتمع الدراسة.	54
04-02	يوضح توزيع عينة الدراسة.	54
05-02	مقياس الاجابات على الفقرات.	58
06-02	المتوسط المرجح.	60
07-02	نتائج اختبار صدق ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ الكلي للمتغيرين.	61
08-02	نتائج اختبار معاملات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل والدرجة الكلية للمحور.	62
09-02	نتائج اختبار معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير التابع المخاطر المالية في المؤسسة والدرجة الكلية للمحور.	63
10-02	توزيع عينة الدراسة حسب العمر.	64
11-02	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.	64
12-02	توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية.	65
13-02	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	66
14-02	توزيع عينة الدراسة حسب الأقسام.	67
15-02	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات بعد الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا.	68
16-02	إجابات المقابلة حول بعد " الالتزام بتطبيق السياسات وإجراءات الإدارة العليا.	69
17-02	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد المعايير الدولية للسمات.	69
18-02	اجابات المقابلة حول فقرات بعد الالتزام بالمعايير الدولية للسمات.	73
19-02	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد تطبيق المعايير الدولية للأداء.	75
20-02	اجابات المقابلة حول البعد تطبيق المعايير الدولية للأداء.	76
21-02	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد تقييم نظام إدارة المخاطر.	78

22-02	اجابات المقابلة حول البعد تقييم نظام ادارة المخاطر.	79
23-02	نتائج إجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الأول من ابعاد المتغير التابع المخاطر الائتمانية(التحصيل).	81
24-02	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد مخاطر السيولة.	83
25-02	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد مخاطر راس المال.	85
26-02	نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات البعد المخاطر المحاسبية.	87
27-02	اجابات المقابلة حول المحور المخاطر المالية.	88
28-02	اختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية.	90
29-02	مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية.	91
30-02	نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.	91
31-02	نتائج اختبار تحليل التباين الانحدار البسيط للتأكد من صلاحية النموذج.	92
32-02	نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر بعد الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية.	94
33-02	نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر بعد الالتزام بالمعايير الدولية للسمات على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية.	95
34-02	نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر بعد تطبيق المعايير الدولية للأداء على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية.	96
35-02	نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر بعد تقييم نظام ادارة المخاطر على المتغير التابع المخاطر المالية.	97
36-02	اختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية تبعا للخاصية الوظيفية الخبرة المهنية.	99
37-02	اختبار الفروقات الخبرة المهنية على كل من المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية .	100

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــوان	الصفحة
01-01	يوضح أهداف المراجعة الداخلية.	14
02-02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	51
03-02	هيكل المصلحة.	53
04-02	نموذج لمتغيرات الدراسة.	56
05-02	توزيع عينة الدراسة حسب العمر.	64
06-02	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي.	64
07-02	توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية.	65
08-02	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	66
09-02	توزيع عينة الدراسة حسب الأقسام.	67

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان والمقابلة، والمعنين بالمقابلة.
02	الاستبيان.
03	المقابلة.
04	مخطط مديرية التوزيع سونلغاز ورقلة.
05	مخطط قسم التجارة.
06	قسم المالية والمحاسبة.
07	قسم إدارة الصفقات.
08	قسم الموارد البشرية.
09	مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق و مصلحة الموازنة.
10	السجلات الإلزامية.
11	مخرجات spss.

قائمة الرموز والمختصرات

الرمـــــز	العبـــــــــارة
IFACI	المعهد الفرنسي للمراجعين والمستشارين الداخليين.
IIA	معهد المراجعين الداخليين.
SPSS	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية.
Guide IEC/73ISO	دليل إدارة المخاطر.
**	ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.01

المقـــــــــــدمة

أ. توطئة:

نظرا للتطور الاقتصادي الذي تميز بكبر حجم المؤسسات وتعقد نشاطاتها وتنويعها وتضاعف أحجامها والذي نتج عنه كثرة المعلومات وتدفقها والعلاقات وتشابكها، مما أدى إلى صعوبة التسيير وكثرة الأخطاء والانحرافات، مما يجعل المؤسسة مجبرة على تبني وظيفة المراجعة الداخلية داخل هيكلها التنظيمي تتسم بالموضوعية والحياد، تقوم بمراقبة تطبيق نظام الرقابة الداخلية ومحاربة أعمال الغش وكثرة الأخطاء المحاسبية والمالية والوقاية من المخاطر المحدقة بها في ظل التنافسية، فأصبح مجال تطبيق المراجعة الداخلية يشمل كل وظائف الاستغلال داخل المؤسسة.

كما تعتبر المراجعة الداخلية أحد الأنشطة المهمة داخل المؤسسة، لما تقدمه من خدمات للإدارة، فهي بمثابة أعين لها تراقب من خلالها كل كبيرة وصغيرة في المؤسسة.

كما تهتم المراجعة الداخلية بعمليات الفساد المالي وإدارة المخاطر المالية، إن معرفة المخاطر وتقييمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح المؤسسات الاقتصادية وازدهارها وتحقيق أهدافها، وعدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، إن الهدف الأساسي من إدارة المخاطر هو التأكد من أن نشاطات المؤسسة وعملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة ومراقبة الأخطاء ومتابعتها بهدف الكشف المبكر لانحرافات وتجاوزات لسقوف الأخطار المحدد من طرف الإدارة ، وتخفيض الأخطار إلى أدنى مستوى ممكن.

ومن هنا يظهر الهدف الرئيسي والمهم للمراجعة الداخلية في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالمعلومات والتقارير التي تؤكد الأخطار التي تتعرض لها هذه الأخيرة قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة في إطار التغيرات الديناميكية في المؤسسة وكل ما يحيط بها، ولذا أصبحت المراجعة الداخلية مصدرا استشاريا وتوجيهيا يساعد في تحمل مسؤوليات إدارة المخاطر، ومنه تطبيق المراجعة الداخلية في المؤسسات هو ضمان التحكم في كل المخاطر بشكل يسمح بالتنبؤ والكشف عن الأخطاء والانحرافات المحتملة.

ونظرا لمكانة المؤسسة الوطنية الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز في المحيط الاقتصادي الجزائري، كان ذلك سببا في إبراز فكرة البحث التي نحاول من خلالها تبيان إسهام المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية في هذه الأخيرة.

ب . الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

" كيف تساهم المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ورقلة؟ "

وهذا التساؤل يقودنا إلى جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1) ما مدى التزام المراجعة الداخلية في شركة سونلغاز بالإجراءات والسياسات المقدمة من الإدارة العليا للحد من المخاطر المالية؟

2) هل الالتزام بمعايير السمات وتطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة المراجعة الداخلية تسهم في التقليل من المخاطر المالية؟

3) هل تقوم المراجعة الداخلية بتقييم نظام إدارة المخاطر المالية لشركة سونلغاز؟

4) هل توجد فروقات لأثر المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية (الخبرة المهنية)؟

ت . فرضيات البحث:

للإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن إشكالية البحث قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات.

1) التزام المراجعة الداخلية في شركة سونلغاز بالإجراءات والسياسات المقدمة من الإدارة العليا للحد من المخاطر المالية.

2) الالتزام بمعايير السمات من قبل أجهزة المراجعة الداخلية تسهم في التقليل من المخاطر المالية.

3) يسهم تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية.

4) تقوم المراجعة الداخلية بتقييم نظام إدارة المخاطر لشركة سونلغاز.

5) توجد فروقات في اختلاف آراء المستجوبين بخصوص مساهمة المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية لشركة سونلغاز تعزى حسب الخصائص الوظيفية لعينة الدراسة (الخبرة المهنية).

ث . مبررات اختيار الموضوع:

هناك جملة من الأسباب وراء اختيار هذا الموضوع نذكر منها مايلي:

- التعرف أكثر على مهنة المراجعة الداخلية و دورها في المؤسسة الاقتصادية.
- الأهمية التي يحض بها هذا الموضوع خاصة في الوقت الراهن.
- تجاهل العديد من المؤسسات بالدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تقديم الاستشارات والتوصيات.
- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع تخصص التدقيق والمحاسبة.

ج . أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في محاولة إيجاد الصلة الوثيقة بين تبني المراجعة الداخلية ومدى تأثير ذلك في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية، والتي أصبحت من الأدوات التي تساهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تمس أنظمة المؤسسة، والمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك من خلال تبيان دور آلية المراجعة الداخلية بالمؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ورقلة، ومدى تأثير ذلك على المخاطر المالية، والتي تنعكس بالإيجاب للمؤسسة.

ح . أهداف الدراسة:

نرمي من خلال دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

. محاولة إظهار مدى مساهمة المراجعة الداخلية في خلق قيمة مضافة للمؤسسة الاقتصادية.

. محاولة إبراز مساهمة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر للمؤسسات الاقتصادية.

. تشخيص العلاقة والأثر بين المراجعة الداخلية والمخاطر المالية.

. تسليط الضوء على أهمية المراجعة الداخلية والمخاطر المالية في المؤسسة الجزائرية.

خ . حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: لقد اعتمدت الدراسة في حدها الموضوعي على دراسة المراجعة الداخلية لمتغير مستقل بأبعادها (احترام سياسات وإجراءات الإدارة العليا، تطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية الصفات والأداء، احترام قواعد السلوك المهني، تقييم إدارة المخاطر) أما المتغير التابع فهو المخاطر المالية بأبعاده المتمثلة (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر الأخطاء المحاسبية).

الحدود المكانية: أجريت الدراسة داخل حدود المؤسسة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ورقلة.

الحدود الزمنية: تم إجراء التربص خلال السنة الجامعية 2023/2022 م.

الحدود البشرية: شملت الدراسة موظفي المصالح و الأقسام محل المراجعة الداخلية لدى الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ورقلة.

د . منهج الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة وإثبات الفرضيات من عدمها، اعتمدنا في الفصل الأول المنهج الوصفي والمنهج التاريخي لدراسة الموضوع في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة على مجموعة كتب ومقالات ورسائل دكتوراه وماجستير ومجلات، أما الفصل الثاني فقد تم الاعتماد على المنهج التجريبي و المنهج التحليلي من خلال أداة الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بآراء العمال في المؤسسة

بالإضافة إلى المقابلة الشخصية وجمع المعلومات من الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، الملاحظة وقد تم الاعتماد في التحليل على بعض الطرق الإحصائية (مثل أدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي) ولتحليل تلك المعلومات تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعالجة الإحصائية برنامج SPSS .

ذ . صعوبات البحث:

عند الانطلاق في إنجاز هذا البحث واجهتنا العديد من الصعوبات نذكر منها:

- عدم وجود إدارة متخصصة في إدارة المخاطر.
- طول فترة استرجاع الاستبيان عند توزيعه.

ر. تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث وفق المنهجية IMRAD إلى فصلين تسبقهم مقدمة متضمنة التوجهات الرئيسية للدراسة والاشكالية التي تعالجها والتقسيم كما يلي:

الفصل الأول ويتعلق بالأدبيات النظرية والتطبيقية للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية، من خلال مبحثين الأول نتناول فيه الأدبيات النظرية للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية ويندرج ضمنه مطلبين الأول بعنوان ماهية المراجعة الداخلية والثاني ماهية المخاطر المالي، أما المبحث الثاني الدراسات السابقة للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية وبدوره ينقسم إلى مطلبين الأول الدراسات السابقة والثاني مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

الفصل الثاني ويتعلق بالدراسة الميدانية لدور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ورقلة، ويتضمن كذلك مبحثين في المبحث الأول تطرقنا إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في دراسة الحالة، أما المبحث الثاني فكان لعرض نتائج الدراسة والمناقشة، أما الخاتمة فقد تطرقنا من خلال لأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليها.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للمر اجعة الداخلية

و المخاطر المالية

تمهيد:

تشكل المراجعة أحد المرتكزات الأساسية في بناء أي مؤسسة وعنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية حيث أن حجم التطورات الاقتصادية التي لازمت حركة الفكر الإنساني على مر العصور كان للمراجعة دور كبير فيها من هنا تبرز الحاجة إلى المراجعة للرقابة على الأداء والتعرف على الخصائص والمقدمات التي ترتكز عليها المراجعة وذلك لتطوير دورها ،خاصة فيما يتعلق بالنواحي التنظيمية من معايير توجيهية وإرشادية لمعالجة ومواكبة القضايا والاهتمامات المطروحة على الساحتين المهنية والاقتصادية مثل التقليل من المخاطر المالية، التي أصبحت اليوم من اكبر اهتمامات المراجع الداخلي وهذا لتحسين وتقوية الطريقة أو الكيفية التي تدير بها المؤسسة مخاطرها، وهذا ما سنحاول إبرازه في هذا الفصل حيث سنقسمه إلى مبحثين.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية

في هذا المبحث سنحاول التطرق لأهم النقاط الأساسية للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية، حيث قمنا بتقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب، تطرقنا في الأول إلى المراجعة الداخلية والثاني للمخاطر المالية والثالث إلى العلاقة بينهما.

المطلب الأول: عموميات حول المراجعة الداخلية

تعد المراجعة الداخلية أحد أهم الأنشطة الرقابية داخل المؤسسة لما لها من دور كبير وفعال في عملية التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول المراجعة الداخلية

بعد اطلاعنا على الدراسات المتعلقة بالمراجعة الداخلية وجدنا العديد من التعاريف تناولنا منها:

أولا: تعريف المراجعة الداخلية

هناك عدة تعاريف للمراجعة الداخلية نأخذ منها مايلي:

1.عرفها مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية على أنها "وظيفة يؤديها موظفُين من داخل المؤسسة وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية، وذلك بهدف التأكد من تنفيذ هذه السياسات الإدارية والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلي سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية.[1] "

لقد حاول المعهد من خلال هذا التعريف تحديد مفهوم ونطاق المراجعة الداخلية بربط المراجع الداخلي بالنواحي المحاسبية والمالية، فعمله قائم أساسا على فحص وتقييم العمليات المحاسبية من خلال تأكده من تسجيلها واكتشاف الأخطاء والغش.

2.تعريف جمعية المدققين الداخليين للمراجعة الداخلية على أهنا: "نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي صمم لإثراء وتطوير عمليات الإدارة وذلك بمساعدتها لإنجاز أهدافها بطريقة منهجية منظمة لتقييم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها والإجراءات المؤسسية[2].

3.يمكن إدراج تعريف آخر جاء به المعهد الفرنسي للمراجعين والمستشارين الداخليين"IFACI" والذي مفاده أن المراجعة الداخلية هي:" فحص دوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية قصد مراقبة وتسيير

[1] – السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، معايير وقواعد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص140.

[2] - عطا الله محمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ،2009، ص58.

المؤسسة، هذا النشاط تقوم به مصلحة تابعة لمديرية المؤسسة ومستقلة عن باقي المصالح الأخرى، إن الأهداف الرئيسية للمراجعين الداخليين في إطار هذا النشاط الدوري هي إذن مراجعة فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، أن المعلومات صادقة، العمليات شرعية، التنظيمات فعالة، الهياكل واضحة ومناسبة".[1]

ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأن المراجعة الداخلية تعد وظيفة مستقلة داخل المؤسسة، يقوم بها شخص أو أشخاص تابعين للمؤسسة، حيث تتمثل نشاطاتها في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف إدارة المؤسسة قصد المراقبة فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية، وأن العمليات شرعية والمعلومات صادقة، وأن التنظيمات فعالة والهياكل واضحة ومناسبة، بهدف مساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها المسطرة وتطوير عملياتها لتواكب التغيرات التي تحدث في بيئة المؤسسة الداخلية والخارجية.

ثانيا: نشأة المراجعة الداخلية

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينات وذلك بالولايات المتحدة الأمريكية، ومن الأسباب الأساسية التي أدت إلى ظهورها هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها للمراجعة خارجية حتى يتم المصادقة عليها. وبقي دور المراجعة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحض بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941، وكوّنوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين Institut of Internal Audi tors (I.I.A) الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها.

وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947 ثم سنة 1957 ثم سنة 1971، حيث نلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل نشاطات ووظائف المؤسسة. أما في وقتنا الحاضر أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها

[1] – أحمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 ص 15.

المعاصر حيث ابتدأت بنطاق ومجال ضيّق يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية، ثم اتجهت نحو الحالات الإدارية والتشغيلية نتيجة الظروف الاقتصادية [1].

أمّا في الجزائر فيمكن القول إن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال أو حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه. فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ 12جانفي 1988 التي تنص على أنّه: "يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها ".

كما أكمل في نص المادة 58 على أنه: "لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، تشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنها تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عليها في هذا الشأن"[2].

الفرع الثاني: أنواع المراجعة الداخلية ومراحلها

من خلال الاطلاع على الدراسات تبين أن هناك أنواع للمراجعة الداخلية وتتم عبر عدة مراحل.

أولا: أنواع المراجعة الداخلية:

هنالك عدة أنواع للمراجعة الداخلية نذكر منها مايلي:

1.المراجعة الداخلية المالية: هي الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدي تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية والهدف منها هو إظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة وكذلك التحقق من وجود الأصول وحمايتها سواء من الضياع والاختلاس بالإضافة لفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

2. المراجعة الداخلية التشغيلية: تعرف بأنها الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات التشغيلية، وتهدف لتقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقا

[1] العمرات، أص :المراجعة الداخلية: الإطار النظري والمحتوى السلوكي، دار البشير، عمان1990، ص12.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية : العدد 02.القانون 01/88الصادر بتاريخ01جانفي 1988.

لأهداف الإدارة وتأكيد أن التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها كأساس للعمل والحصول علي معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية والاطمئنان على خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومة من قبل المستويات التنفيذية.

كما أضاف الباحثون تقسيمات أخرى وهي:

3. مراجعة نظم المعلومات: يهدف هذا النوع إلى اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات ونزاهتها بالإضافة إلى البيانات التي أخرجتها هذه النظم، ويتضمن ذلك أن السجلات الخاصة بالعمليات والتقارير المعدة على أساسها تتضمن معلومات دقيقة، كاملة قابلة للتصديق، ومعدة في الوقت المناسب.

4.مراجعة الأداء : تهدف هذه المراجعة إلى التأكد من المؤسسة تستعمل الموارد المتاحة بأكثر كفاءة وفعالية اقتصادية، وأنها تمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها، ويشمل ذلك النظر في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية ويطلق على هذا النوع أيضا المراجعة الإدارية.

5.مراجعة الالتزام: تهدف إلى التأكد من التزام المؤسسة بالسياسات والقوانين والأنظمة المعمول بها بالإضافة إلى التأكد من التزام كافة المستويات الإدارية المختلفة بالقوانين والتعليمات التي تصدرها المؤسسة[1].

ثانيا: مراحل المراجعة الداخلية

1. تحضير مهمة المراجعة الداخلية:

إن مهمة المراجعة الداخلية تستوجب تحضيرا جيدا حتى يتمكن لها من تحقيق أهدافها المسطرة والتي تعتبر بمثابة الإطار الذي يحدد مجال تدخلها، فمهمة المراجعة الداخلية تبدأ غالبا بعد إرسال الإدارة العامة للمؤسسة للأمر بالمهمة إلى مصلحة المراجعة الداخلية[2]، التي تقوم بإعداد خطة التقرب لأجل جمع المعلومات، وبعدها تقوم بإعداد جدول القوى والضعف الذي يعتبر كخاتمة لمرحلة تحليل المخاطر المعدة على أساس الأهداف المعرفة في خطة التقرب، وكذا إعداد التقرير التوجيهي الذي يعتبر أساس تحقيق مهمة المراجعة الداخلية وحدودها ويعرض الأهداف التي يجب الوصول إليها من طرف المراجعة الداخلية والمعنيين

[1] - أوصيف لخضر، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير في اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة، 2010/2009ص، 64.

[2] – Renard Jacques-L Audit interne, ce que faidebat , Maxima 2003 , p 78 .

بها، وأخيرا القيام بإعداد برنامج التحقق الذي يستعمل لتحقيق الأهداف المسطرة في التقرير التوجيهي، فهو بمثابة وثيقة داخلية بمصلحة المراجعة للتأكد من نقاط القوة والضعف ومدى تأثيرها.[1]

2.العمل الميداني للمراجعة الداخلية:

تعتبر هذه المرحلة الانطلاقة الرسمية لعملية المراجعة والتي تهدف إلى الوصول لنتائج وأجوبة لتساؤلات مسيري المؤسسة الطالبين لخدماتها، وتتم عبر مراحل أولها تخطيط عمل المراجعة الذي ينظم مهمة المراجعة ويعتبر كوسيلة لمراقبة مدى تقدم عمل المراجعين الداخليين، تليها إعداد ورقة التغطية لوصف طريقة تنفيذ العمل والربط بين برنامج التحقق والعمل الميداني، وأخيرا إعداد ورقة لإبراز وتحليل المشاكل التي يلتقي بها المراجع الداخلي عند قيامه بمهمته، ونعني بهذه المشاكل عدم إمكانية تطبيق إجراء معين أو غاية كلية، فكل ورقة يقابلها مشكل في إجراء معين، أما في حالة عدم وجود مشكل يمكن الاستغناء عن استعمال هذه الورقة.

3. إنهاء مهمة المراجعة الداخلية:

تعتبر هذه المرحلة كمرحلة أخيرة لمهمة المراجعة الداخلية و التي تنتهي بإعطاء تقرير نهائي، تبدأ بإعداد هيكل التقرير الذي يعتبر أساس لتحضير التقرير النهائي، يليه العرض النهائي الذي يتمثل في العرض الشفهي للملاحظات الهامة والأساسية، وفي الأخير إعداد تقرير المراجعة الداخلية الذي يرسل للمسؤولين والإدارة لإعلامهم بنتائج المراجعة المتعلقة بقدرة التنظيم مع ذكر المشاكل من أجل تحسينها ويعتبر هذا التقرير من أهم الوثائق التي تحضرها مصلحة المراجعة الداخلية، وبعدها يقوم المراجع بحالة أعمال التحسين انطلاقا من الملاحظات التي سجلها عند القيام مهمته، وتنتهي هذه المرحلة عند تحقيق كل التصحيحات المقترحة والتي صادقت عليها الإدارة.[2]

الفرع الثالث: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية:

للمراجعة الداخلية أهمية كبيرة في المؤسسة، بالاضافة لمجموعة من الأهداف نلخصها في هذا الفرع.

أولا: أهمية المراجعة الداخلية:

تطورت المراجعة الداخلية مع تزايد الحاجة إليها للمحافظة على الموارد المتاحة واطمئنان مجالس الإدارة إلى سلامة العمل، وحاجتها إلى بيانات دورية دقيقة لمختلف النشاطات من اجل اتخاذ القرار اللازم لتصحيح

[1]– محمد بوسماحة، معايير المراجعة وتطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002، ص.69-68

[2] - محمد بوسماحة، مرجع سابق، ص 69 -70.

الانحرافات ورسم السياسة المستقبلية، لقد تبوأت وظيفة المراجعة الداخلية مكانة في معظم المؤسسات[1] والشركات وارتبطت بأعلى مستويات التنظيم ليس كأداة رقابية فحسب بل كنشاط:

1.نشاط تقييمي: تعتبر كنشاط تقييمي لمراجعة وفحص كافة الأنشطة والعمليات المختلفة.

2.نشاط وقائي: تعتبر كنشاط وقائي من خلال تدقيق الأحداث والوقائع الماضية .

3.الإنشائية: تشمل التأكد من كل نشاط من أنشطة المنشاة وذلك من خلال وضع برامج المراجعة، لقد تطور هذا المفهوم للمراجعة الداخلية بعد 2000م وظهر المفهوم الجديد على انه نشاط تأكيدي واستشاري مستقل وموضوعي لإضافة قيمة للمنشاة.

بما أن المراجعة الداخلية من الوظائف الحساسة في أي مؤسسة، فإن أهميتها تكمن في الدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، وكان هذا نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل هي[2]:

- كبر حجم المؤسسات.
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة ولأخطار.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية دقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.
- حاجة الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية.
- تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختيارية تعتمد على الأسلوب الإحصائي.

ثانيا: أهداف المراجعة الداخلية

تسعى وظيفة المراجعة الداخلية إلى مساعدة أفراد المؤسسة على ممارسة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم بشكل فعال، فهي تزودهم بالتحليلات، التقييمات، التعليقات، التوصيات ومختلف الآراء والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تم فحصها ولتحقيق هذا الهدف العام فإنه لابد من:

- مساعدة مسؤولي المؤسسة في البحث عن نقاط الضعف الموجودة والتعرف عليها ومواجهتها وكذلك تحسين فعاليتها؛
- إعلام الإدارات المعنية بالاختلالات التي تحدث في العمل والتأكيد على تصحيحها؛

[1]- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ،ص : 63 –64.

[2]- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1 مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2008.

- التأكد من حسن تطبيق القوانين ومدى الالتزام بالسياسات والخطط الموضوعة، ومدى ملائمة الإجراءات الخاصة بحماية الأصول والمحافظة عليها.[1]

ولكي يمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية من جهة وأهداف أفراد إدارة المراجعة الداخلية من جهة أخرى، لابد أن نميز بين هذين النوعين من الأهداف، فإذا أردنا التطرق إلى الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية، هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذه المؤسسة، فإن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية؛
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف؛
- تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة وإجراءاتها؛
- حماية أصول المؤسسة من السرقة والإهمال ومنع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت؛
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية الدقيقة والمعبرة؛
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع التقارير، الاقتراحات، النتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا وكذلك تقييم أداء الأفراد بشكل عام؛
- التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية؛
- المشاركة في تخفيض التكاليف، وهذا من أجل تحسين الميزة التنافسية للمؤسسة[2]؛

وعلى الرغم من ذلك فإن المراجعة الداخلية تهدف إلى تحقيق الإشراف والرقابة الإدارية في المؤسسة، حتى تساعد جميع أعضاء الإدارة على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالّة. ولتحقيق أهدافها تسعى إلى تقديم خدمات تتميز بطابع الحماية، وخدمات لها خصائص البناء والإصلاح وبصفة عامة يمكن تركيز أهداف المراجعة الداخلية في الشكل التالي[3]:

[1] - OLIVIER LEMANT:"Quelle est la place de l'Audit Interne dans l'entreprise?", Revue française de l'Audit Interne, N° 117, Novembre– Décembre 1993, page: 25.

[2] - مقدم عبيرات وأحمد نقاز، تقرير بعنوان : "المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار – دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال الجزء الثاني 2007ص09،08.

[3] -AllelHamini :" l'Audit comptable et financier", Eds BERTI, 1ére édition, Alger, 2001, page: 07.

الشكل رقم(1-1): يوضح أهداف المراجعة الداخلية

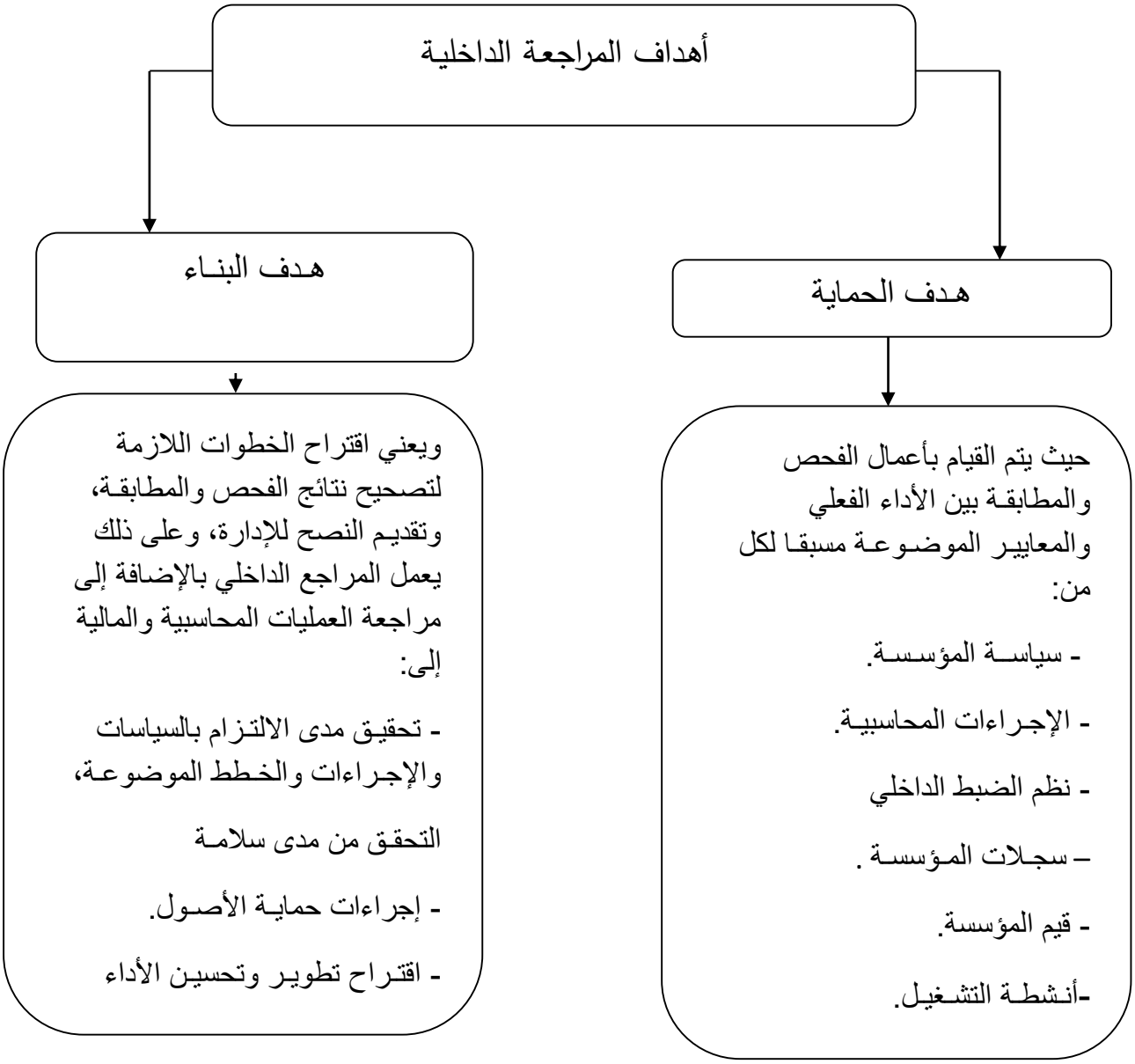

المصدر: أحمد حلمي جمعة، " المدخل الحديث لتدقيق الحسابات"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2000 ص 27

ثم إن عمل المراجع الداخلي يقوم أساسا على فحص وتقييم ملائمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وعليه يمكن تلخيص أغراض المراجعة الداخلية في: التحقيق ومراقبة التنفيذ والتقييم.

1.التحقيق: هو عمل وقائي بالدرجة الأولى يهدف إلى تقديم خدمات تتميز بطابع الحماية وعليه يقوم بالتأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية[1] .

2.التقييم: هو عملية التقدير لمدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بما فيها من رقابة إدارية ورقابة محاسبية ونظم الضبط الداخلي، كما يستطيع الاستعانة بفنيين مختصين من داخل المؤسسة وخارجها.

3. مراقبة التنفيذ: يتم في أية مؤسسة رسم مجموعة من السياسات، ووضع قائمة من اللوائح والقوانين والتعليمات والقرارات والإجراءات التنظيمية، حيث تستعين الإدارة العليا بالمراجع الداخلي للتأكد من مدى تطابق التنفيذ الفعلي للعمليات مع تلك السياسات والإجراءات الموضوعة.

الفرع الرابع: معايير المراجعة الداخلية

ان تأدية مهنة المراجعة الداخلية لوظائفها الحديثة المتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر، والخدمات الاستشارية الموجهة لخدمة الزبون تتوافر في مجموعتين من المعايير وتتمثل هاتين المجموعتين من معايير الصفات ومعايير الأداء.

1. معايير السمات: وهي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة أو قسم المراجعة الداخلية في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة المراجعة الداخلية وتتضمن معايير الصفات، وهي تتضمن فئة المعايير رقم 1000 إلى 1340.[2]

2. معايير الأداء: وهي عبارة عن مجموعة مكونة من سبعة معايير رئيسية صادرة عن معهد المراجعين الداخليين والتي تصف أنشطة المراجعة الداخلية، والمعايير التي يتم من خلالها قياس أداء تلك الأنشطة[3].

---

[1]محمد نصر الهواري ومحمد توفيق محمد، " أصول المراجعة والرقابة الداخلية: التأصيل العلمي والممارسة العملية "، مكتبة الشباب، القاهرة،1988. صفحة:115.

- [2] خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006،ص167

[3]- إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012، ص17.

جدول (1-1): الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي.

المجموعة الأولى	معايير السمات Attrtbute Standard
1000	الهدف والسلطة والمسؤولية
1100	الاستقلالية والموضوعية
1110	الاستقلال التنظيمي
1120	الموضوعية
1130	العوامل التي تهدد الاستقلالية او الموضوعية
1200	الكفاءة والعناية المهنية اللازمة
1210	الكفاءة المهنية
1220	العناية المهنية اللازمة
1230	التطوير المهني المستمر
1300	تأكيد الجودة وبرامج التحسين
1310	تقويم برامج الجودة (داخلي وخارجي)
1320	التقرير عن برامج الجودة
1330	استخدام عبارة (لقيد دققنا وفقا للمعايير)
1400	الإفصاح عن عدم الإدمان
المجموعة الثانية	معايير الأداء perfounanancestanda
2000	إدارة أنشطة التدقيق الداخلي
2010	التخطيط
2020	الاتصال والموافقة
2030	إدارة الموارد
2040	السياسات والإجراءات
2050	التنسيق
2060	رفع التقدير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا
2100	طبيعة العمل

2110	إدارة المخاطر
2120	الرقابة
2130	التحكم المؤسسة
2200	تخطيط العمل
2201	اعتبارات العمل
2210	أهداف العمل
2220	نطاق العمل
2230	تخصيص مصادر العمل
2340	الإشراف على العمل
2400	توصيل النتائج
2410	معايير توصيل نتائج العمل
2420	جودة الاتصال
2240	برنامج العمل
2300	أداء العمل
2310	تحديد المعلومات
2320	التحليل والتقويم
2330	تسجيل المعلومات
2430	الإفصاح عن عدم الإذعان للمعايير
2440	نشر النتائج
2500	برامج الرقابة
2600	رضا الإدارة/ عن مستوى المخاطر

المصدر: أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحوكمي، دار الصفاء للنشر، عمان، 2011، ص84-86.

المطلب الثاني: عموميات حول المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية، والتي تؤثر على استقرارها واستمراراها ولذا سوف نتطرق إلى تعريف المخاطر المالية، أسبابها وأنواعها.

الفرع الأول: تعريف المخاطر المالية

للمخاطر المالية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

- المخاطرة (Risk) وحسب تعريف(Guide IEC/73ISO)هي عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة على حدوثه إن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق ،الحوادث الموت والدعاوي القضائية، ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فإن جميع الشركات الكبرى وكذلك المجموعات والشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر[1].
- المخاطر المالية هي مجازفة بقبول احتمال وقوع خسارة مالية مستقبلية لأحد الأصول وتكمن المخاطر بالنسبة للمستثمر بمجازفته بتعريض الأسهم والسندات التي يستثمر أمواله فيها في تقلبات أسعار البورصة، مما يهدد احتمال انخفاض قيمتها المستقبلية عن قيمتها الحالية، وبالنسبة للشركات تكمن المخاطرة في المجازفة في إصدار منتج جديد بعد الإنفاق الاستثماري عليه [2].

*/تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي (The Institute Of InternalAuditors IIA):عرف هذا المعهد الخطر على انه " احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المؤسسة، ودرجة احتمال حدوثه[3]".

الفرع الثاني: أسباب المخاطر المالية وأنواعها

أولا: أسباب المخاطر المالية:

يمكن القول أن المخاطر المالية قد تحدث نتيجة عوامل وأسباب، وفيما يلي أبرز العوامل والأسباب التي تؤدي لتعرض المؤسسات للمخاطر المالية:

1. عدم قدرة إدارة المؤسسة على التنسيق بين الموارد البشرية والمالية للمؤسسة، بجانب عدم القدرة على التخطيط والتنظيم ومتابعة تنفيذ الخطط والأعمال، وعدم توافر الكفاءات.

[1] - د. أحمد سهيل ألدروبي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، سوريا: الطبعة 2000 ص 15.

[2] - دان بورج، إدارة المخاطر المالية في المستثمرات والمشروعات، خالصات كتب المدير ورجل الأعمال، الشركة العربية للإعلام العلمي، القاهرة، العدد22، نوفمبر2002ص.2.

[3] - The Institute of internalauditors, international standards for the professional practice of internal audit, The Institute of internalauditors, United States of America, 2010, p19.

2. وجود خلل في الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة، حيث أن الاستراتيجية ترتبط بالقرارات المالية والاقتصادية، وأي خلل في الاستراتيجية قد ينتج عنه حدوث مخاطر مالية.

3. هناك عدة أسباب وعوامل تتعلق بالبيئة الاقتصادية وعناصر النظام الاقتصادي، مثل الدخل، معدلات التضخم، بجانب سياسات الدولة المالية والاقتصادية، والمناخ العام للاستثمار.

4. هناك بعض الأسباب المتعلقة بالمعاملات مع المؤسسات والأطراف الأخرى، مثل البائعين والعملاء، أو أي طرف في المعاملات المالية.

5. ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال من مصادرها، وانخفاض السيولة المالية والتدفقات النقدية.

6. قد يلعب المحيط والبيئة القانونية دورًا أيضًا من خلال تشريعات العمل، قانون الضرائب وقوانين الاستثمار والاستيراد والتصدير.

ويرى بعض الخبراء أن عامل المنافسة قد يلعب دورًا أيضًا، وهو ما قد يؤدي لبعض المخاطر المالية[1].

ثانيا: أنواع المخاطر المالية

تعددت المخاطر المالية وسنعرض أهم تصنيفات هذه المخاطر وأبرزها وهي:

1. **خطر معدل الفائدة:** يتعلق هذا الخطر بعمليات الإقراض والاقتراض، بحيث يتغير هذا المعدل أثناء هذه العمليات بشكل يؤدي لمؤسسة إلى تحمل خسائر نتيجة لارتفاع المصاريف المالية أو تفويت فرص لتخفيضها أو لانخفاض الإيرادات المالية نتيجة لانخفاض معدل الفائدة ويكمن خطر معدل الفائدة في أن المؤسسة لا يمكنها التوقع الدقيق لتغيرات معدل الفائدة سواء اعتمدت على المعدل الثابت أو المتغير[2].

2. مخاطر الائتمان: تحدث مخاطر الائتمان عندما يتخلف العملاء عن السداد أو يفشلون للامتثال لالتزامهم بخدمة الديون، مما يؤدي إلى خسارة كلية أو جزئية، كما ينعكس في خفض مستوى الطرف المقابل،من الصعب تقييم مخاطر الائتمان المتراكمة على محفظة من المعاملات سواء للقروض أو أدوات السوق بسبب تأثير التنويع ، فيما يتعلق بتحليل الائتمان، فإن الأسباب المنسوبة لذلك هي التقييم غير الكافي ونطاق التقييم المحدد بشكل ضيق، والاعتماد على قابلية القراءة للضمانات إن عدم تكامل البيانات وعدم

[1] -https://www.daftra.com/hub موقع من الانترنت حول المخاطر المالية 12/02/2023(21 :30).

[2]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي طبعه2. دار للنشر والتوزيع، عمان 2011، ص 460،259.

توفر البيانات في الوقت المناسب ونقص نظام التصنيف الائتماني هي بعض أسباب سوء إدارة الائتمان مما يؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان[1].

وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:

- المخاطر المتعلقة بالعميل والقطاع الذي ينتمي إليه؛
- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله؛
- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[2].

3. خطر السيولة: يتمثل هذا الخطر في عدم توفر السيولة الكافية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة أو للإيفاء بالتزاماتها المالية في حينها، فهذه المخاطر تتعلق بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة طلبات التسديد من طرف الزبائن وتنتج عن سوء إدارة السيولة وعن صعوبة الحصول عليها بتكلفة معقولة [3].

4. خطر سعر الصرف: تنشأ هذه المخاطر في سوق النقد بسبب تقلبات في أسعار الصرف ويتحملها كل من يتواجد في وضعية صرف. وتعرف بأنها "مخاطر الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف، وتعني الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملية نقدية محلية وعملية نقدية أجنبية[4].

5. خطر رأس المال: ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين.

6. مخاطر الأسواق المالية: تتمثل في وجود المخاطر الناتجة عن تأثر السوق بعوامل مختلفة كالمضاربة في الأوراق المالية والتغيرات السياسية والحروب وغيرها مما يؤثر على سلوك المستثمر حيث ينقل هذا السلوك إلى التعامل مع السوق مما يجعل الأسعار تتغير ويتأثر السوق بذلك [5].

---

[1] - أنواع المخاطر المالية وغير المالية، عبر الموقع /http: -.triangleinnovationhub.ar. Com. types// : Financial-risk ،تاريخ الاطلاع : 2023/03/19.

[2]- ابو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، تطبيقات)، جامعة منتوري قسنطينة.2000 ص52.

[3]- حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة وهران 2012 . ص 31.

[4]-Norbert Guedj، finance d'entreprise: les règles du jeu، édition d'organisation, 2eme édition، Paris, 2001, p420-421.

[5]- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص: 76.

تضاف لهذه الأنواع من المخاطر المالية أيضا[1]:

- **المخاطر المحاسبية:** تتمثل في المخاطر المرتبطة بالفهم أو الاستعمال السيء (المتعمد أو غير المتعمد) للمعايير والقواعد المحاسبية مما يؤثر على جودة، سلامة ومصداقية القوائم المالية.
- **المخاطر الضريبية:** تتمثل في المخاطر المرتبطة بمخالفة القواعد والتشريعات الضريبية مما يجر المؤسسة إلى تحمل خسائر في صورة عقوبات، كعقوبة عدم دفع المستحقات الضريبية في آجالها.
- **مخاطر ضعف الجهاز الرقابي:** تتعلق بالمخاطر المرتبطة بغياب أو ضعف الجهاز الرقابي لمؤسسة مما يؤدي إلى ظهور العديد من الانحرافات (أخطاء عمليات الاختلاس).
- **مخاطر الموردين:** تتمثل في المخاطر المرتبطة بخسارة مورد هام (يحوز على نسبة هامة من إجمالي مشتريات المؤسسة) وذلك تبعا لصعوبات مالية أو تدهور العلاقات التجارية معه.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر المالية

إن عملية إدارة المخاطر هي العملية التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديدها، وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها[2]، وتسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي: الوقاية من الخسائر، تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح، تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة[3]، وللقيام بهذه العملية نمر بعدة خطوات منها:

- التحضير: ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل؛
- تحديد المخاطر: في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية.
- التقييم: هو التعرف على المخاطر المحتملة وتقييمها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها .
- وللتعامل مع المخاطر نستخدم في ذلك مجموعة من التقنيات هي[4]:
- النقل: وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر كالتأمين على نقله عن طريق العقود.
- التجنب: أي محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما.

---

[1]- فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. العدد الاقتصادي 35(01) ،2018، ص 418،419.

[2]-ظهراوي أسماء، وعبد الرزاق حبيب. إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل. مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، 2011، المجل د11، العدد1، صفحة 20.

[3]- محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية. شهادة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة. القاهرة، مصر، 2005، صفحة02.

[4]- كاسر نصر المنصور. إدارة المخاطر واستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة. عمان2007، ص10.

- التقليص: وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة ومثال ذلك شركات تطوير البرمجيات.
- القبول (الاحتجاز): وتعني قبول الخسائر عند حدوثها.
- وضع الخطة: وهي اتخاذ قرارات تتعلق باختيار الوسائل التي ستتبع للتعامل مع المخاطر.
- التنفيذ: ويتم فيها إتباع إجراءات التخفيف من أثار المخاطر لتجنبها، أو تدنيتها، أو تحويلها أو قبولها.
- مراجعة وتقييم الخطة: من خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى إحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

كما أن لإدارة المخاطر المالية عدة أدوات نلخصها فيما يلي:

الأداة الأولى: هي تخفيض المخاطر وذلك بالتخلص من مصدر المخاطر بالبيع (الاصول مثلا).

الأداة الثانية: أما الأداة الثانية فهي التنويع وما يترتب عليه من تخفيض المخاطر.

الأداة الثالثة: فهي التأمين ضد المخاطر[1].

الفرع الرابع: أدوات قياس المخاطر المالية

يمكن قياس المخاطر التي تتعرض المؤسسة، بشكل كمي باستخدام مجموعة من الطرق والأساليب وبشكل عام يمكن قياس المخاطر بمجموعة من المقاييس الإحصائية والأدوات المالية.

1. أدوات القياس الإحصائية:

هناك عدة طرق لقياس المخاطر المالية نلخصها في مايلي:

1.1 المدى: يعرف المدى على أنه الفرق بين أعلى قيمة محتملة للمتغير المالي وبين أدنى قيمة محتملة له حيث أن ارتفاع المدى يشير لانتشار احتمالي كبير وبالتالي ارتفاع المخاطر المرافقة لهذا المتغير.

المدى = أعلى قيمة –أدنى قيمة

ويعاب على هذه الأسلوب أنه لا يستخدم كل البيانات المتاحة عن التدفقات النقدية، حيث أنه يتأثر بالقيم الشاذة بشكل واضح أي يعتمد على أعلى قيمة وأدنى قيمة فقط، وبالتالي لو حدث أن انخفضت قيمة المتغير المالي في إحدى السنوات بشكل كبير جدا، أو أنها ارتفعت لسبب استثنائي في سنة معينة، حينها ستكون

[1]- قويدر، ق. ا. 2008. استخدام المعيار المحاسبيIFRS في التحوط من مخاطر الإفصاح المحاسبي بالسوق المالي . الملتقى الدولي الثالث، استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف، الجزائر ص 06.

قيمة المدى كبيرة لتعكس مخاطرة أكبر للمتغير المالي، وهذا الشيء قد يكون بعيدا في بعض الأحيان عن الحقيقة[1].

2.1 التوزيعات الاحتمالية: هي أداة كمية أكثر تفصيل من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبع سلوك المتغير المالي وتحديد القيم متوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلة، ما يساعد على المفاضلة فيما بينها، فكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين كان ذلك مؤشرا على ارتفاع مستوى الخطر، ويحسب كما يلي[2]:

$$\frac{\sum(Ri - \acute{R})}{N} = \sigma^2$$

- σ^2: التباين (مربع الانحراف المعياري).
- Ri : عائد الورقة المالية.
- $\acute{R}$: متوسط عائد الورقة المالية.
- N : عدد الأصول المالية.

3.1 التباين (معامل الاختلاف): هو مقياس نسبي لدرجة التشتت، حيث يربط بين الخطر وبين العائد ولذلك يصبح معامل الاختلاف أكثر تفصيل ودقة من الانحراف المعياري عند المقارنة بين عدة أصول مستقلة، ومختلفة فيما بينها من حيث العائد والخطر.

إن معامل الاختلاف يعبر عن درجة الخطر لكل وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر، ويعرف على أنه حاصل قسمة الانحراف المعياري للتدفقات النقدية عن متوسطها الحسابي ويستخدم لمقارنة التشتت بين مجموعة التدفقات النقدية.

$$\sigma^2 = \frac{\sum(x - \overline{x})}{N - 1}$$

- σ^2 هي التباين.
- X هي العائد على الاستثمار.
- $\bar{X}$ المتوسط الحسابي لعائد الاستثمار.

[1]- وليم أندوراس عاطف، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، مصر 2006 ، ص337.

[2]- خالد وهيب الراوي، الأسواق ق المالية والنقدية. دار المسيرة، عمان، ط1، 2000، ص 41.

- N هو عدد السنوات.

كما يحسب بالعلاقة التالية:

$$Cv=\frac{\sigma k}{\overline{x}}$$

4.1 الانحراف المعياري: يقيس الانحراف المعياري درجة انحراف القيم عن وسطها الحسابي، ووفقا لذلك فهو يقيس درجة تباين التدفقات النقدية المحتملة عن القيمة المتوقعة لها، وكلما كانت درجة الانحراف المعياري كبيرة كلما كانت المخاطرة كبيرة والعكس صحيح، وتحسب قيمة الانحراف المعياري بالمعادلة التالية[1]:

$$\sigma_k=\sqrt{\sum_{a=1}^{x=1}(ki-\overline{k})^2\,XPi}$$

- K : القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية.
- Ki : القيمة أو العائد خلال فترة زمنية معينة.
- Pi: احتمال تحقيق للتدفقات النقدية.

وبما أن الانحراف المعياري هو الجذر التربيعي للتباين فهو كذلك يحسب بالطريقة التالية:

$$\delta=\sqrt{\sigma^2}$$

ويعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الكلي المصاحب للمتغير.

5.1 معامل بيتا: هو مقياس لمدى حساسية قيم المتغير المالي موضوع الدراسة للتغيرات التي تحدث في متغير أخر. ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية وبالتالي ارتفاع مستوى الخطر، كما يعبر معامل بيتا على التغير في سعر الورقة المالية[2]:

التغير في سعر الورقة المالية = التغير في عائد السوق x بيتا الورقة المالية.

أما كيفية حساب معامل بيتا فيمكن قياسه عن طريق المعادلة التالية:

$$\beta=\frac{cov(Ri.Rm)}{\theta^2(Rm)}$$

---

[1]- حسين عبد الحسن علي الضرب، أثر العائد والمخاطرة و قرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة، الماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء العراق 2017.،ص41.

[2]- محمد الحفناوي، نهال فريد مصطفى، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر، المكتب الجامعي الحديث2007. ص 192.

- β : معامل بيتا.
- Ri: مردودية الورقة المال.
- RM : مردودية السوق.
- σ^2 : تباين مردودية السوق.

2.أدوات التحليل المالي لقياس المخاطر المالية:

أدوات التحليل المالي: تستخدم لدراسة المعلومات المالية المتوفرة ويمكن حصرها في نوعين[1]:

- تحليل الاتجاهات: رأسيا، أفقيا.
- تحليل النسب: سهولة، نشاط، ربحية، رفع مالي، سوق.

1. تحليل الاتجاهات:

وفيه يتم تحليل حركة الحساب أو النسب المالية وفقا لاتجاه معين، إما خلال الفترة ذاتها وبمقارنة الحساب بمجموعته فيكون تحليل رأسي، أو على مستوى عدة فترات محاسبية ومقارنة قيمة الحساب في الفترة المنشودة بالفترات الأخرى وتسمى التحليل الأفقي.

2. التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

يعتبر التحليل المالي بالنسب مرادفا إلى حد ما لأسلوب التحليل الرأسي، إذ يتم فيه مقارنة الأرقام في القوائم للفترة المالية نفسيا، بحيث فيه تتم مقارنة حسابات أو بنود القوائم المالية التي تربطها سببية بعضها، وتكون حصيلة هذه المقارنة نسبة مالية، وفي الغالب العام يمكن حصر نسب التحليل المالي في المجموعات التالية:

2 .1 نسب السيولة: هي قابلية الموجودات للتحول إلى الحالة النقدية، سواء كانت هذه الموجودات متداولة أو غير المتداولة وأهم هذه النسب ما يلي[2]:

- نسبة التداول = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.
- نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة–المخزون) /الديون القصيرة الأجل.

[1]- أمال كواشي: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أم البواقي، 7053/7050، ص276.

[2]- أمال كواشي: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص722.

2.2 نسب النشاط: وهي نسب تستخدم من أجل قياس قدرات الشركة على القيام بتحويل الحسابات المتعلقة بالمركز المالي إلى مبيعات ومن ثم إلى مبالغ نقدية، وتتمثل في النسب التالية:

- معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال/ متوسط مجموع الأصول.
- معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال/ متوسط مجموع الأصول الثابتة .
- معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال/ متوسط مجموع الأصول المتداولة.

3.2 نسب الربحية: هو المبلغ الذي يتبقى بعد طرح المصروفات من الدخل، بما فيها تعديلات المحافظة على رأس المال أينما كان مناسبا، وهو يمثل أي مبلغ متبق، زيادة عن ذلك المبلغ المطلوب المحافظة على رأس المال في بداية الفترة، وتقيس هذه النسب ربحية الشركة ومدى قدرتها على توليد الأرباح [1].

- معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح/ إجمالي الأصول.
- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/ إجمالي حقوق الملكية.
- هامش الربح = صافي الربح/ صافي المبيعات.

4.2 نسب المديونية الرفع المالي: هي المبالغ التي تدين بها الشركة إلى دائنيها ومالكيها، وهي تشكل التزامات قابلة للدفع في مواعيد محددة، وتتمثل في النسب التالية [2].

- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول= إجمالي الديون/ إجمالي الأصول.
- نسبة الديون إلى حقوق الملكية= إجمالي الديون/ إجمالي حقوق الملكية.
- نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية= ديون طويلة الأجل/ إجمالي حقوق الملكية.
- نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق الملكية= الديون قصيرة الأجل/ حقوق الملكية.

المطلب الثالث: العلاقة بين المراجعة الداخلية والمخاطر المالية

تم التطرق الى بيان دور المراجعة الداخلية في اكتشاف المخاطر وفي اتخاذ القرارات المالية وكذا الاليات المعتمدة للتقليل من المخاطر المالية.

الفرع الأول: دور المراجعة الداخلية في اكتشاف المخاطر المالية تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في عملية إدارة مخاطر المؤسسة، من خلال تحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال

[1]- أمال كواشي: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية مرجع سابق، ص722، 723.

[2]- أمال كواشي: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص721.

حدوثها، والتأكد من صحتها لتقديم تأكيد معقول للإدارة بأن التقييم الذي سيتم على أساسه التعامل مع المخاطر تم بشكل صحيح.

حيث ممكن أن تتخذ الإدارة قرارات مختلفة للتعامل مع المخاطر، كقبول الخطر، أو تجنب الخطر، أو التخفيف من هذا الخطر استنادا إلى درجة احتمال حدوثه ودرجة تأثيره، وفي هذه المرحلة يبرز دور المراجعة الداخلية من خلال تقديم المشورة والنصح للإدارة حول البديل الأنسب لمعالجة المخاطر بالمقارنة مع تكلفة هذا الخيار، وتقوم المراجعة الداخلية باختبار فعالية نظام الرقابة الداخلي ودوره في تخفيف أو التخلص من المخاطر من خلال المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومدى تنفيذها بما يتناسب مع خطط واستراتيجيات وأهداف المؤسسة، وتقوم أيضا بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية البديل الذي اتبع للتعامل معها وقد بين معهد المراجعين الداخليين الأمريكي الدور الرئيسي لنشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر في المؤسسة من خلال تقديم خدمات تأكيدية موضوعية للإدارة العليا ومجلس الإدارة حول فعالية إدارة المخاطر، ويتمثل في أمرين هما[1]:

- تقديم تأكيد موضوعي بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بشكل ملائم.
- تقديم تأكيد بأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية.

كما حدد معهد الإجراءات الرئيسية والوقائية التي يمكن للمراجعة الداخلية أن تمارسها في إدارة المخاطر وكذلك الإجراءات التي يجب أن تتجنبها وليست من اختصاصها وتؤثر على استقلاليتها وموضوعيتها ومن الأدوار المختلفة للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر هي الوقائي المنطقي والجوهري[2].

الفرع الثاني: دور المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية

تكتسي التقارير أهمية بالغة سواء للإدارة العليا في المؤسسة أو للأطراف الخارجية مثل الملاك أو المستثمرين الذي يهمهم الوقوف على حقيقة التقارير المالية التي قام بها المراجع، لأجل إعطاء الثقة والمصداقية عليها. فإذا كانت هذه التقارير هي حصيلة نتيجة عمل المراجع الداخلي ووسيلة اتصال بينه وبين الإدارة العليا من خلال إبداء رأي محايد مدعم بالأدلة والبراهين والتوضيحات فإن أهمية التقارير تدعي ذلك من حيث أنها تعتبر بمثابة قاعدة ومخرجات لإدارة المراجعة الداخلية مصادق عليه ومدعم من طرف

[1]- شادي صالح البجميري، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق 2011-2010، ص 82.

[2]- مونة هجيره، واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الميدان: علوم التسيير التخصص: تدقيق ومراقبةالتسيير،2014،2013 ص 13،14.

المراجع على صحة ومصداقية المعلومات في حالة إصداره للتقرير النظيف مما يضفي مصداقية عليها وقيمة مضافة للمتعاملين مع المؤسسة كالمساهمين والمقرضين، ويساعد التقرير المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل بناءا على تأشيرة المراجع حيث تعبر عن صحة وجودة ونوعية المعلومات وتأكيد درجة الاعتماد عليها هذا من جهة المؤسسة، أما من جهة المتعاملين الخارجيين فتقرير المراجع على صحة ونوعية المعلومات يتيح فرصة الاعتماد على المعلومات التي المفصح عنها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات[1].

الفرع الثالث: آليات عمل وظيفة المراجعة الداخلية لتعزيز عملية التقليل من المخاطر المالية

من أجل تعزيز عمليات إدارة المخاطر، وجب على القائمين في قسم المراجعة الداخلية وضع مجموعة من الآليات، التي تساهم في التقليل من المخاطر المالية مما ينعكس بالإيجاب على الأهداف التي تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

أولا: التقييم المستمر

تقوم المراجعة الداخلية بتقييم وتحليل العمليات والنظم المالية والمحاسبية وتحديد النقاط الضعيفة والتحديات المحتملة للمخاطر المالية التي قد تؤثر على استقرار المؤسسة من خلال تحليل العوامل المؤثرة في السوق وتقييم العمليات الداخلية بشكل دوري ومنتظم[2].

ثانيا: تحديد السياسات والإجراءات

تساعد المراجعة الداخلية في وضع السياسات والإجراءات الدقيقة والازمة التي تحدد المسؤوليات وكيفية التعامل مع المخاطر المالية.

ثالثا: تنفيذ الرقابة الداخلية

تتولى المراجعة الداخلية مسؤولية تنفيذ الرقابة الداخلية وتحديد النقاط الضعيفة والمحتملة للمخاطر المالية.

رابعا: توفير التوجيه والإرشاد

تقوم المراجعة الداخلية بتوفير التوجيه والإرشاد للإدارة والموظفين حول كيفية التعامل مع المخاطر المالية وتنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة، وتتحقق المراجعـة الداخلية من الامتثال للسيــاسات و الاجراءات

[1]- لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013، ص146.

[2]-OpenAI. (2021). About Open AI'SGPT (Blog post).Retrievedfrom.https:// openai.com/about/ الذكاء الاصطناعي.

المعتمدة وتحديد الانحرافات.

خامسا: اعتماد أسلوب المراجعة الداخلية المبني على إدارة المخاطر

هو منهجية تربط المراجعة الداخلية بإطار إدارة المخاطر الكلي للمؤسسة، حيث تسمح المراجعة الداخلية بتوفير ضمان لمجلس الإدارة أن برنامج المخاطر يدير المخاطر بشكل فعال في حدود المخاطر المقبولة من قبل المؤسسة[1].

سادسا: الاعتماد على المعايير الدولية للمراجعة الداخلية

من أجل قيام وظيفة المراجعة الداخلية بدورها اتجاه عمليات إدارة المخاطر، وجب على الأفراد القائمين بهذه الوظيفة الاعتماد على المعايير الدولية للمراجعة الداخلية (السمات والأداء) ومتابعة التحديثات التي تطرأ عليها من قبل معهد المراجعين الداخليين[2].

سابعا: احترام قواعد السلوك المهني

إن احترام المراجعين الداخليين لقواعد السلوك المهني، يساهم في تعزيز عمليات إدارة المخاطر من قبل وظيفة المراجعة الداخلية وتتضمن قواعد السلوك المهني العناصر التالية:

- الاستقامة: إن استقامة ونزاهة المراجعين الداخليين تساهم في إنشاء الثقة، وهذا ما يشكل الأساس للاعتماد على آرائهم وأحكامهم؛
- الموضوعية: على المراجعين الداخليين إبداء أعلى درجات الموضوعية في جمع وتقييم الأدلة وإيصال المعلومات والتقارير حول عملهم، وأن لا يخضعوا لتأثير مصالحهم الشخصية وتأثير الأطراف المختلفة عند بناء تقديراتهم وتكوين رأيهم المهني[3].
- الكفاءة: على المراجعين الداخليين تطبيق المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة في أداء خدمات المراجعة الداخلية[4].

---

[1]- سايح نوال، التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية، دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة باتنة 1 ،2016، ص 194.

2- أدم حديدي، دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة 2016 ،ص 06.

[3]- حدبي عبد القادر و زيدان محمد، فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف و منع الاحتيال و انعكاسها على نظام حوكمة الشركات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلة 14، العدد 18، جامعة الشلف 2018، ص247،246.

[4] -Abou Bakr Essedik KIDAOUENE &HadjKouider GOURINE، The Role of the Internal Audit Function in Reducing the Practices of Creative Accounting: Case Study in some Companies

- السرية: على المراجعون الداخليون أن يحترموا قيمة وملكية المعلومات التي يتلقونها أو يطلعون عليها وأن لا يفصحوا عنها دون تفويض مناسب مالم يكن هناك التزام قانوني أو مهني للقيام به[1].

ثامنا: معرفة نطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية اتجاه عمليات إدارة المخاطر

قام معهد المراجعين الداخليين بتحديد نطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية اتجاه عمليات إدارة المخاطر على شكل مروحة إدارة المخاطر[2].

1 – الدور الجوهري والعام النشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- تقديم تأكيد للمؤسسة حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر؛
- تقديم تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح، وكذلك تقييم عملية إدارة المخاطر؛
- تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية، ومراجعة عملية إدارة المخاطر.

2 – الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط المراجعة الداخلية فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

- تقديم المساعدة للإدارة في تحديد وتقييم المخاطر وكذا الاستجابة للمخاطر؛
- تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها وترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر؛
- المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويرها، ودعم القائمين على إدارة هذه المخاطر؛
- تطوير استراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

3 – الدور المرفوض للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر:

- تحديد المخاطر الجوهرية؛
- تحمل مسؤولية تنفيذ عملية إدارة المخاطر وإخضاعها لسيطرته؛
- اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاستجابة للمخاطر نيابة عن الإدارة.

تاسعا: المراجعة والتقييم

يتم مراجعة وتقييم الإجراءات المتخذة لتقليل المخاطر المالية، وذلك للتأكد من كفاءتها وفعاليتها وإجراء التعديلات اللازمة إذا لزم الأمر.

[1] – https://www.interniaudit.cz/ippf-file/1EN-dde3-3-code-of-ethics.pdf Consulté le 20/03/2019.

[2]- شادي صالح البجيرمي، دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر، دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق سوريا ،2010،2011، ص 85.)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة لموضوع الدارسة

على الرغم من أنّ المراجعة في الميدان الاقتصادي والمحاسبي من المجالات البحثيّة الجديدة، سواءٌ تعلّق الأمر بالمراجعة عمُومًا أو بالمراجعة الداخليّة على وجه الخصوص، باعتبارها أمرًا مستحدثًا جاء ليواكب التطورات الحاصلة في سيرورة المؤسّسات الاقتصاديّة، وليستجيب لحاجات التقييم والتقويم في أدائها إلّا أنّ هناك العديد من الدراسات العلميّة التي سبق وأن تناولت المراجعة الداخليّة أو ما يتّصل بها أو يُشاركُها في دورها وأهمّيّتِها في إدارة المخاطر الماليّة والعمل على تجنّبِها أو التقليل من تأثيراتها على المؤسّسة الاقتصاديّة.

وكما تنوّعت هذه الدراسات بين مقالات علميّة محكّمة، وأطروحات دكتوراه، ومذكّرات ماجستير، فإنّها تنوّعت أيضًا من حيث كونها دراسات محليّة (وطنيّة)، أو كونها دراسات عربيّة، أو كونها من جهة ثالثة دراسات أجنبيّة من مختلف الجامعات العالميّة.

لذلك تمّ تقسيم هذا المبحث إلى مطلبيْن نتطرق في المطلب الأول إلى عرض الدراسات السابقة أما المطلب الثاني فسنرى موقع دراستنا من هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

في إطار التحضير للموضوع من خلال العودة إلى المصادر والمراجع التي تخدم موضوع الدراسة وبقصد الإحاطة بمختلف جوانبه، تمكنّا من إيجاد جملة من الدراسات السابقة ذات الصّلة بالموضوع من حيث تطابُقِها مع المتغيّر المستقل في دراستنا وهو: دور المراجعة الداخليّة، والمتغيّر التابع هو: التقليل من المخاطر المالية، وبناءً على ما سبق ذكرُه تمّ تقسيمها إلى مايلي:

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

هناك العديد من الدراسات العربية التي تناولت متغيرات الدراسة نذكر منها ما تم اعتماده في دراستنا كالتالي:

الدراسة الأولى:

دراسة رمضاني معراج **سنة2016**، بعنوان "**دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية" دراسة تطبيقية لمؤسسة سونلغاز لولاية الوادي"[1].**

[1]- رمضاني معراج، **2016**، "دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية" دراسة تطبيقية لمؤسسة سونلغاز لولاية الوادي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

حيث تطرق للإشكالية الرئيسية: ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادي؟

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ماهية المخاطر المالية التي تهدد بقاء واستمرارية المؤسسة الاقتصادية، مع توضيح دور المراجعة الداخلية في التقليل من هذه المخاطر في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة، ولأجل معالجة موضوع الدراسة استخدم المنهج الوصفي بالنسبة للجزء النظري، أما بالنسبة للجزء التطبيقي استخدم المنهج التحليلي، ومن الأساليب الإحصائية الوصفية: المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية.
ومن الأساليب الإحصائية الاستدلالية: اختبار ألفا كرو نباخ، معامل الارتباط بيرسون، تحليل التباين وقد تم الاعتماد في التحليل على بعض البرامج الإحصائية مثلspss بالإضافة لبرنامج معالج الجداول Ms Excel، تم اختيار مجتمع الدراسة من الأشخاص اللذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية وقدرة الحكم على أهمية المراجعة الداخلية، حيث قمنا بتوزيع 59استمارة استبيان وبعدها الإبقاء على 57 استمارة استبيان، ومن خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن هناك اهتمام جيد لدى المؤسسة لتحديد واكتشاف المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر عليها؛
- استحداث قسم خاص للمراجعة الداخلية يعتبر الجهة المخولة لتحديد المخاطر المالية بشكل واضح ودقيق لأنشطة المؤسسة ومحاولة إعداد تقارير عنها.
- يلعب دور المراجع الداخلي بتقييم خطر رأس المال وخطر الديون التي تواجه المؤسسة بصورة
- مستمرة ومنظمة كما يقوم أيضا باقتراح إجراءات والآليات المناسبة لتعامل مع المخاطر المالية.

الدراسة الثانية:

دراسة إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة سنة **2017**، مقال بعنوان" **دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية""**[1].

حيث تطرقا للإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في الرفع من كفاءة وإدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال:

[1]- إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة 2017، مقال بعنوان" دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة لونيسي على البليدة –2–مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة –2–العدد 2017/06/16".

- قياس مدى قيام المراجع الداخلي بدوره في تفعيل إدارة المخاطر وتقديم خدمات استشارية وتأكيدية عن تحديد وتقييم والاستجابة للمخاطر التي تحيط بالمؤسسة وأنه يتم إدارتها وتخفيف أثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر؛
- تبيان التوجيهات الحديثة بالنظر في "عالم المخاطر " واستخدام هذا المجال كأساس لتحديد مجالات المراجعة الداخلية التي يجب التركيز عليها؛
- التعرف على منهج إدارة المخاطر وعلاقتها بالمراجعة الداخلية؛
- توضيح دور المراجعة الداخلية الحديثة القائم على المخاطر في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر؛

وقد أعتمد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واختبار الفرضيات عن طريق استعمال أدوات التحليل الإحصائيspss، حيث يتكون مجتمع الدراسة من المراجعين الداخليين العاملين في عينة من المؤسسات الاقتصادية عددها (15) مؤسسة اقتصادية، فقام الباحثان بإعداد استبيان وفق سلم ليكارت الخماسي تم تقسيمه إلى ثلاث محاور، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تساهم المراجعة الداخلية في تحديد المخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تساهم المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر المرتبطة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- لا تساهم المراجعة الداخلية في تحديد الاستراتيجيات والآليات المناسبة للاستجابة للمخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية؛
- تهدف إدارة المخاطر إلى تخفيف احتمالات حدوث المخاطر وتخفيض الخسارة المحتملة عند وقوع هذه المخاطر وتعتبر المراجعة الداخلية عنصرا فعالا في إدارة المخاطر من خلال مساعدة المدراء في تقديم استشارات وتأكيدات حول تحديد المخاطر وتقييمها وكيفية الاستجابة والتعامل معها.

الدراسة الثالثة:

دراسة أبوبكر الصديق قيدوان وحاج قويدر قورين**2019**، مقال بعنوان "**دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية** [1]"

حيث تطرقا للإشكالية الرئيسية التالية: فيما يتمثل دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة

[1]- أبوبكر الصديق قيدوان وحاج قويدر قورين2019، مقال بعنوان "دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية "جامعة الشف الجزائر، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد: الثالث/العدد: الثاني، الصفحات123، 136".

المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية بحيث قمنا بالتطرق للمفاهيم المتعلقة بوظيفة التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مع تحديد آليات العمل المستخدمة من طرف وظيفة التدقيق الداخلي لتعزيز عمليات إدارة المخاطر والمنهج المستخدم هو المنهج الاستنباطي أداته الوصف الذي يتناسب مع جوانب الدراسة.

أما عن النتائج المتوصل إليها فهي:

أن لوظيفة التدقيق الداخلي دور كبير في تعزيز عمليات إدارة المخاطر، وذلك باستخدام مجموعة من الآليات (اعتماد أسلوب التدقيق الداخلي المبني على المخاطر، الاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق للمراجعة الداخلية، احترام قواعد السلوك المهني ومعرفة نطاق عمل ووظيفة المراجعة الداخلية اتجاه عمليات إدارة المخاطر).

الدراسة الرابعة:

دراسة محمد موسى بابكر طه **سنة 2019**، بعنوان" **الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من المخاطر المالية، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**[1] .

حيث تطرق للإشكالية الرئيسية التالية: هل تساهم الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية في الحد من المخاطر المالية في المصارف السودانية؟

تكمن أهمية الدراسة في تقديم معلومات للقائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة تساعدهم في بناء وتطوير المعايير اللازمة لتفعيل وظيفة المراجعة الداخلية والأنشطة الحديثة لها في الحد من المخاطر المالية، وهدفت الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار العلاقة بين الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية وكذا تحديد:

- مدى فاعلية ومساهمة الدور الحكومي للمراجع الداخلي في الحد من المخاطر المالية في المصارف؛
- دراسة مدى فاعلية ومساهمة إدارة المخاطر في الحد من المخاطر المالية في المصارف؛
- دراسة مدى فاعلية ومساهمة إضافة القيمة في الحد من المخاطر المالية في المصارف.

[1]- محمد موسى بابكر طه سنة 2019،" الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من المخاطر المالية، دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في المحاسبة جامعة النيلين كلية الدراسات العليا "

قد تم الاعتماد على المناهج التالية: المنهج الوصفي التحليلي؛ المنهج التاريخي؛ المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، وتم تحديد عينة الدراسة من ذوي الاختصاص من موظف محاسب، مراجع داخلي، مدير استثمار، مدير مخاطر، مدير مالي العاملين بعينة من المصارف السودانية المتمثلة في (بنك فيصل، بنك ام درمان الوطني، البنك السعودي السودان) وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة مكونة من 50 فرد من مجتمع البحث ومن خارج عينة البحث متفقة في خواصها مع عينة الدراسة، وأجري الاختبار باستخدام معامل ألفا كرونباج، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ساهم الدور الحكومي للمراجع الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، ساهم دور إدارة المخاطر للمراجع الداخلي في قياس حجم المخاطر باستخدام المقاييس المالية والالتزام بتطبيق القوانين الرقابية والقواعد الصادرة عن بنك السودان المركزي، والعمل على إرساء إطار للسلامة الاحترازية الكلية، العمل على مواكبة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال والاعتراف بالأنشطة الحديثة في المراجعة الداخلية للحد من المخاطر المالية.

الدراسة الخامسة:

دراسة حواس محمد **سنة 2020**، مقال بعنوان **"دور المراجعة في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية" جامعة على لونيسي بليدة 2 الجزائر[1].**

حيث تطرق للإشكالية الرئيسية التالية: كيف تساهم المراجعة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

تهدف الدراسة إلى تقديم تلخيص لمجموعة من الأدبيات المرتبطة بالمراجعة الداخلية بالإضافة إلى إبراز إسهام هذه الأخيرة في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات من خلال دراسة استقصائية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

وتم حصر مجتمع عينة الدراسة 70 فرد موزعة بين المحاسبين والمراجعين الداخليين على مستوى مختلف المؤسسات الاقتصادية وتم استرجاع 31 استمارة صالحة للتحليل.

وفيما يخص أدوات الدراسة تم إجراء عدد من المقابلات مع أفراد مجتمع الدراسة بغرض إعداد استمارة الأسئلة والإلمام بجوانب الموضوع، أماعن البرامج الإحصائية تم الاعتماد على كل من برنامج Excel في

[1]- حواس محمد 2020، مقال بعنوان "دور المراجعة في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية" جامعة على لونيسي بليدة 2 الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 23 العدد: 02 الصفحات 195 ،217.

إعداد الرسوم البيانية والبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية spss في عملية التفريغ والتحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

أماعن الأساليب الإحصائية فتمثلت في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كأساليب وصفية، معامل الارتباط بيرسون ومعامل الفا كرو نباخ بغرض اختبار فرضيات الدراسة، تم إعداد الاستبيان بالاعتماد على سلم ليكرت خماسي الأبعاد بهدف تحديد الاتجاه العام لكل محور.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه الدراسة إلى جانب نظري يتناول مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمراجعة الداخلية الحديثة، نظام الرقابة الداخلية وكذا إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أين تمكنا من تحديد العلاقة بين الإطار النظري العام لإدارة المخاطر ومدى الالتزام بمهام ودور المراجع الداخلي من جهة، ومدى الالتزام بمعايير الأداء للوظيفة من جهة أخرى على مستوى المؤسسات الجزائرية.

الدراسة السادسة:

دراسة مريم عساس **سنة 2021** بعنوان "**مساهمة الرقابة والتدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المصرفية دراسة تطبيقية عن المؤسسات المصرفية الجزائرية** [1]".

حيث تطرقت للإشكالية التالية: ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في مواجهة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الداخلي الدولية لدى المصارف الجزائرية؟

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور وتأثير المراجعة الداخلية في التصدي للمخاطر المصرفية من خلال العناصر التالية:

- بيان التأصيل النظري للرقابة والمراجعة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر المصرفية؛
- تحديد أنواع المخاطر الصرفية وخطوات إدارتها؛
- بيان مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية في المصارف الجزائرية؛
- بيان أهم المخاطر التي تتعرض لها المصرف الجزائرية؛
- محاولة بناء نموذج يبين تأثير المراجعة الداخلية من خلال أبعاده (تطبيق معايير السمات وتطبيق معايير الأداء، تقييم إدارة المخاطر، تقييم نظام الرقابة الداخلية) في مواجهة المخاطر في المصارف

ومن أجل دراسة الموضوع تم الاعتماد على المنهجين الآتيين:

[1]- مريم عساس 2021 بعنوان "مساهمة الرقابة والتدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المصرفية دراسة تطبيقية عن المؤسسات المصرفية الجزائرية ،" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.

- المنهج التاريخي وذلك من خلال عرض تطور بعض الجزئيات المدرجة في البحث؛
- المنهج الوصفي التحليلي الذي له القدرة على تحليل المعطيات والبيانات المعروضة في الإحصائيات المجمعة عن واقع المراجعة الداخلية في المصارف الجزائرية ودورها في مواجهة المخاطر.
- حيث تم إعداد وتصميم استبيان تم توزيعه على المراجعين الداخليين بالمديريات العامة للمصارفالجزائرية، وتحليل الاستبيان من خلال استخدام برنامج الإحصائي spss واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة والضرورية.

وقد تم استنتاج جملة من النتائج: نذكر منها

- تعتبر المراجعة الداخلية جزء من نظام الرقابة وأداة هامة من أدواتها في المؤسسة لدعم وظيفة الإدارة.
- يتلقى المراجعون الداخليون داخل المصارف الجزائرية تدريبا وتعليما مستمرا لتحسين معارفهم في إطار التطوير المهني المستمر من خلال دورات تكوينية منظمة واستثنائية لضمان التدفق المعرفي وكذا الخبرة بين المراجعين.

وبناءا على هذه النتائج أبرزت الأهمية الشديدة لتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في مواجهة المخاطر المصرفية وبذلك تدنية هذه المخاطر في المصارف.

الفرع الثاني: الدراسات بالغة الأجنبية

هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة نذكر منها ما تم اعتماده في دراستنا:

الدراسة الأولى:

دراسة لـ "j. Smith"[1] "Institute of Internal Auditours2011، مقال بعنوان" Internal Auditing Role in Risk Management"" دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر" مجلة التدقيق الداخلي".

حيث تطرق للإشكالية الرئيسة التالية: ما مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر؟

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجع الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر من خلال تحليل الدور الواجب القيام به والوسائل المستخدمة لتفعيل أداء إدارة المخاطر اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم إعداد استبيان وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ولإيرلندا وبريطانيا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- هناك دور مهم للمراجعين الداخليين في إدارة المخاطر؛

[1] "-j. Smith2011" Institute of Internal Auditours "، Internal Auditing Role in Risk Management.

- وجود فهم سليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يساعد المراجع على فهم خطة المراجعة التي تراعي منهج المراجعة القائم على مخاطر الأعمال.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها ضرورة تطوير مهارة المراجع الداخلي لتمكينه من تقديم استشارات وتوصيات بشأن تطوير نظام إدارة المخاطر للمؤسسة.

الدراسة الثانية:

دراسة okinyi Analysis of، OmwonogideonA،the Odoyofefdricks سنة 2014، مقال بعنوان **«Role Internal Audit in Imlementig Risk Management"** [1].

" دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا، مجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية المجلد 5 العدد6 ".

حيث تطرقوا للإشكالية الرئيسية التالية: ما مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام بكينيا؟

استهدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي لبيان دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام في دولة كينيا، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على المدراء التنفيذيين، والمدراء الماليين والمدراء التشغيليين، ومدراء المراجعة الداخلية في9مؤسسات من مؤسسات القطاع العام.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الدور الأساسي للمراجعة الداخلية يتعلق بإدارة مخاطر المؤسسة وهو توفير ضمانات للمؤسسة حول فعالية إدارة المخاطر أنه يتوجب على إدارة المؤسسات العامة تهيئة بيئة مناسبة من شأنها أن تدعم من إدارة المراجعة الداخلية بإنجاز مسؤولياتها بشكل فعال لتزود الإدارة العليا بتأكيدات على أن مخاطر المؤسسة تدار بشكل فعال.

الدراسة الثالثة:

دراسة Agnieszka Piasecka سنة 2016، مقال بعنوان "Internal Auditing As Tool for

Reducingrisk in Turbulent Environment»" [2]

[1] - the Odoyofefdricks، OmwonogideonA، okinyiAnalysis 2014; «Role Internal Audit in Imlementig Risk Management" astudy of state corporations in Kenya ،International Journal of Business and Social Social Science Vol.5 No .6

[2] - Agnieszka Piasecka ،2016 "Internal Auditing As Tool for Reducingrisk in Turbulent Environment» Maria Curie ; Sklodowska University in Lublin،Poland.

التدقيق الداخلي كأداة تقليل المخاطر في بيئة مضطربة " مقال في المؤتمر الدولي المشترك للمعرفة والتعليم والابتكار التكنولوجي والإدارة الصناعية جامعة Maria curie في بولندا".

حيث عالج الإشكالية الرئيسية: ما مساهمة التدقيق الداخلي كأداة لتقليل من المخاطر في بيئة مضطربة؟

تعمل المؤسسات الحديثة في بيئة مضطربة، مما يجعل جزءا من عملياتها عرضة للمخاطر هدا يحتم على المؤسسات اتخاذ إجراءات مصممة لتقليل المخاطر وأنسب وسيلة لذلك هي إجراء المراجعة الداخلية ولذا الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم مفهوم المراجعة الداخلية من حيث القانون البولندي وتشمل أساليب البحث المستخدمة مراجعة الأدبيات وتحليل التشريعات البولندية المتعلقة بالمراجعة الداخلية التي تشير إلى:

- أن المراجعة الداخلية هي إلزامية تجرى في وحدات القطاع المالي العام، ومع الوقت بدأت أيضا في الإشارة إلى عناصر إدارة أخرى؛
- تساعد المراجعة الداخلية المنجزة بشكل صحيح على أن تنفيذ الأهداف المسطرة يتم بشكل جيد؛
- المراجعة الداخلية قد تكون أداة ناجحة لدعم إدارة المخاطر؛
- تعمل الوحدة وفقا للقواعد والإجراءات بموجب الأحكام القانونية.

الدراسة الرابعة:

دراسةSiwidayh desilqstianti، Endqng Muryani، MahruS 2018، مقال بعنوان "The ROL Audit Management of Enterprise Risk Management of Theinternal »[1]

" دور إدارة التدقيق الداخلي لمخاطر المؤسسة مقالة في المجلة الدولية لريادة وتطوير الأعمال المجلد 1، العدد 2 كلية الاقتصاد جامعة صربيا "

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في الشركات والمؤسسات العامة بسبب تعقيد المخاطر ولذا يتضمن دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر.

- التركيز في عمله على المخاطر الرئيسية والمهمة في جميع أنحاء المؤسسة.
- توفير ضمانات لإدارة المخاطر، وتقديم الدعم والمشاركة الفعالة في عملية إدارة المخاطر وتسهيل وتقييم المخاطر وتبليغ الإدارة الفاعلة للمخاطر والرقابة الداخلية.
- تبيان النقائص في أنظمة إدارة المخاطر.

[1] - Siwidayhdesilqstianti، Endqng Muryani،Mahrus ; 2018 ; " The ROL Audit Management of Enterprise Risk Management of Theinternal.

- يعتبر المراجع الداخلي في الأنشطة المصرفية، أداة لمجلس الإدارة للتأكيد من أن جميع عناصر الشركة لديها نفس الفهم حول المخاطر وبالتالي تقييم إدارة المخاطر من أجل النجاح وتحقيق الأهداف والأداء المالي للمنظمة الذي يعتبر مصدر قلق رئيسي لاتحاد القرارات فتقوم المراجعة الداخلية بإجراء التحقيقات اللازمة وفي هذه الدراسة تم تسليط الضوء على مراجعة الأدبيات المختلفة وتقديم نهج نظري حول مساهمة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.

وخلصت الدراسة إلى:

- تتطور المراجعة الداخلية باستمرار مع تطور المعايير بما يتناسب مع تطور منظمات الأعمال؛
- المراجع الداخلي يلعب دورا فعالا في مساعدة الإدارة بالسيطرة على كل عملية تحدث يمكن أن تكون خطيرة بشكل محتمل؛
- أنشطة المراجعة الداخلية يجب أن تكون قادرة على توفير قيمة مضافة للمؤسسات والأطراف المعنية عند النظر في الاستراتيجيات والأهداف والمخاطر والعمل بجد لتوفير طريقة عملية لإدارة المخاطر والتحكم فيها؛
- على المراجع الداخلي أن يساهم في عملية إدارة المخاطر من خلال نهج منهجي ومنظم ويستند إلى المخاطر بما يتماشى مع المعايير الدولية لممارسات المراجعة الداخلية؛
- يجب أن يكون المراجعون الداخليون قادرين على تقييم فاعلية وكفاءة إدارة المخاطر وتشجيع التنمية المستدامة.

الدراسة الخامسة:

دراسة patrikninson سنة 2022، بعنوان "Investigation The Role of Internal Audit In Risk Management in Selected public Institutions in Ghana"[1]

التحقيق في دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات عامة، مقالة بحثية كلية إدارة الأعمال بجامعة غانا

حيث تطرق للإشكالية التالية: ماهو دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات العامة بغانا؟

[1] - patrikninson ;" Investigation The Role of Internal Audit In Risk Management in Selected public Institutions in Ghana "، 2022

هدفت هذه الدراسة إلى أنه على المنشآت الصحية تعزيز أقسام المراجعة الداخلية من أجل إدارة المخاطر ولذا على إدارة المنشآت الصحية ضمان تنفيذ تقارير المراجعة الداخلية التي يمكن تكيفها للتعامل مع المخاطر الحقيقية والمحتملة التي تواجهت المؤسسات الصحية وكذا على وزارة الصحة توعية الموظفين في جميع المنشآت الصحية بأهمية المراجعة الداخلية حتى يكون العاملين في هذه المؤسسات أكثر دعما للمراجعين الداخليين وكذا إصلاحات تجعل إدارة المخاطر جزءا من ثقافة المؤسسات الصحية وبالنسبة للمؤسسات الصحية المختارة لهذه الدراسة تأخذ إدارة المخاطر على محمل الجد لكن هذه الممارسات غير كافية لأن إدارة المخاطر في هذه المرافق تعتمد الأقسام المنفصلة التي لا تتوفر فيها إدارة المخاطر الشاملة ولهذا على المراجعين الداخليين تطوير أطر إدارة المخاطر، اعتمدت الدراسة على الاستبيان واستخدام برنامج التحليل الإحصائي spss.

وخلصت نتائج الدراسة إلى:

- هناك اختلافات هامة في كيفية تطبيق المؤسسات لإدارة المخاطر، والعديد من المؤسسات تميل إلى الاعتماد بشكل كبير على إدارة المخاطر التقليدية والتي تعتمد بشكل أساسي على التهديدات والخسائر وبالتالي فإن اعتماد المؤسسات هذا النهج غالبا ما يفوت الفرص المرتبطة بالمخاطر؛
- المراجعة الداخلية تلعب دورا رئيسيا في إدارة المخاطر في المؤسسات العامة من خلال توفير معلومات تعتمد عليها القرارات، وبالتالي المراجعين الداخليين يقيمون المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المؤسسات وتحديد إدارة المخاطر في الوقت المناسب؛
- التحديات المرتبطة بالمراجعة الداخلية ترتبط بالهيكل الحالي لتقديم الخدمات الصحية في غانا كما أن عملياتها تتأثر بالقيود الحكومية مما يؤثر بشكل لا مفر منه على قدرة هذه المؤسسات.

المطلب الثاني: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

من خلال التطرق إلى الدراسات السابقة العربية منها أو الأجنبية ذات الصلة بالدراسة الحالية التي سعت إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية وكذا كيفية إدارة المخاطر بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ورقلة، تبين أنه يوجد تشابه في محتوى الدراسات كما يسجل خلاف في بعضها مع موضوعنا محل الدراسة، حيث تم تلخيصها فيما يلي:

جدول رقم(1-2): يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

الاسم، السنة، العنوان	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
أبوبكر الصديق قيدوان الحاج قويدر قورين، 2019. "دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية".	-هدفت الدراسة إل تحديد دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية. - الدراسة تمت في المؤسسة الاقتصادية.	-الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الدراسات المحاسبية والمالية التقدمة -دور وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز إدارة المخاطر. -الدراسة في مؤسسة المالية. -اعتمادهم على المنهج الاستنباطي - الدراسة تمت في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية.
مريم عساس،2021. "مساهمة الرقابة والتدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المصرفية في الجزائر ".	- هدفت الدراسة إلى إبراز دور وتأثير المراجعة الداخلية في التصدي للمخاطر المصرفية - الاعتماد على الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي. - الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.	- الدراسة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. - الدراسة تمت في مؤسسة مالية مجموعة من المصارف . - الاعتماد على المنهج التاريخي - مساهمة الرقابة في مواجهة المخاطر.
حواس محمد، 2020 "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية".	- تهدف الدراسة إلى تقديم تلخيص مجموعة من الأدبيات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وإبراز إسهام هذه الأخيرة في إدارة المخاطر - الدراسة تمت بمؤسسةاقتصادية -الاعتماد في الدراسة على الاستبيان.	- الدراسة عبارة عن مقال في مجلة معهد العلوم الاقتصادية. - دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بصفة عامة. - الدراسة تمت بمجموعة من المؤسسات الاقتصادية.

محمد موسى بابكر طه،2019. "الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية ودورها في الحد من المخاطر المالية"	– هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الأنشطة الحديثة للمراجعة الداخلية والحد من المخاطر المالية. – الاعتماد في الدراسة على الاستبيان.	– بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير – تمت الدراسة في مؤسسة مالية في المصارف. – البيئة السودانية.
رمضاني معراج، 2016 "دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية".	– تهدف الدراسة إلى معرفة ماهية المخاطر المالية التي تهدد بقاء واستمرارية المؤسسة الاقتصادية مع توضيح دور المراجعة الداخلية في التقليل من هذه المخاطر. – الدراسة في مؤسسة اقتصادية مؤسسة سونلغاز. – اعتماد الدراسة على الاستبيان.	– مؤسسة الدراسة سونلغاز ولاية الوادي. – سنة الدراسة، 2016.
إبراهيم بوعزيز جمال عمورة، 2017 "دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية ".	– هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – اعتمدت الدراسة على الاستبيان	– الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الأبحاث الاقتصادية. – عينة الدراسة في 15 مؤسسة.
"j. Smith" 2011 Internal Auditing Role in Risk Management " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر".	. تهدف الدراسة إلى بيان دور المراجع الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر. – اعتمدت الدراسة على الاستبيان	– الدراسة عبارة عن مقال في مجلة –مكان الدراسة معهد المدققين الداخليين في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، إيرلندا وبريطانيا.

Odoyofefdricks،Omwonogideon A،okinyiAnalysis of،2014 " دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في مؤسسات القطاع العام " في دولة كينيا	– هدف الدراسة إلى بيان المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر. – اعتمدت الدراسة على الاستقصاء وهو نوع من أنواع الاستبيان.	– الدراسة عبارة عن مقال في المجلة الدولية للأعمال والعلوم الاجتماعية. – الدراسة تمت في 9 مؤسسات من مؤسسات القطاع العام. – مكان الدراسة بدولة كينيا.
patrikninson،2022 " التحقيق في دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في مؤسسات عامة "	– هدفت الدراسة إلى تعزيز أقسام المراجعة الداخلية من أجل إدارة المخاطر. – اعتمدت الدراسة على الاستبيان	– دراسة عبارة عن مقال بحثي في كلية إدارة الأعمال بالجامعة. – الدراسة تمت في المنشآت الصحية. – مكان الدراسة دولة غانا.
AgnieszkaPiasecka 2016 "التدقيق الداخلي كأداة تقليل المخاطر في بيئة مضطربة"	– تهدف الدراسة إلى تقديم مفهوم المراجعة الداخلية من حيث القانون البولندي كي تكون أداة ناجحة لإدارة المخاطر.	– الدراسة عبارة عن مقال من المؤتمر الدولي المشترك للمعرفة والتعليم والابتكار التكنولوجي والإدارة الصناعية. – وحدات القطاع المالي العام. – الدراسة اعتمدت على مراجعة الأدبيات وتحليل التشريعات البولندية. – مكان الدراسة دولة بولندا.
Siwidayhdesilqstianti، EndqngMuryani، Mahrus 2018 " دور إدارة التدقيق الداخلي لمخاطر المؤسسة "	– هدفت الدراسة إلى تبيان دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في الشركة.	– الدراسة عبارة عن مقال. – مكان الدراسة صربيا. – الدراسة في المؤسسة المالية. – الاعتماد في الدراسة على المنهج النظري ومراجعة الأدبيات.

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

من خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل، تبين أن لوظيفة المراجعة الداخلية دور أساسي وجوهري داخل المؤسسة الاقتصادية، باعتبارها تعمل على الاكتشاف المبكر للمخاطر والانحرافات التي تتربص بها، وهذا ما فرض على المؤسسات الاقتصادية إتباع منهجية صحيحة من شأنها التخفيف أو التقليل من المخاطر لضمان السير الحسن لها وذلك بالالتزام على مجموعة من الآليات، كالمعايير الدولية واعتماد أسلوب المراجعة الداخلية المبني على إدارة المخاطر المالية، من أجل حماية أصولها وأموالها ومساعدة الأعضاء في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وإعطاء نصائح للإدارة والتعليقات حول العمليات التي تمت مراجعتها، فالمراجع هو العنصر الأساسي في إنجاح أداء المؤسسة.

كما تعرضنا إلى مجموعة من الدراسات العربية ولأجنبية السابقة التي عالجت موضوع دراستنا متمثلة في المقالات العلمية، أطروحات الدكتوراه، مذكرات الماجستير والماستر، وهذا من أجل معرفة موقع دراستنا مع هذه الدراسات.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لدور المراجعة الداخلية

في التقليل من المخاطر المالية في شركة سونلغاز ورقلة

تمهيد

بعد التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة التي تمحورت حول المراجعة الداخلية والمخاطر المالية، سوف نحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري من خلال القيام بدراسة ميدانية بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز بورقلة، مبرزين مدى توافر مختلف الجوانب المتعلقة بالمراجعة الداخلية ودورها في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة محل الدراسة بحيث يهدف هذا الفصل إلى توضيح المنهجية المعتمدة من حيث أسلوب الدراسة وتصميمه، طرق جمع البيانات وتحديد مجتمع الدراسة، تحديد الأهداف والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

لدراسة أعمق وأكثر تفصيل لهذا الفصل تم تقسيمه إلى مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يتضمن هذا المبحث الطريقة المعتمدة في الدراسة الميدانية بما فيها عرض لمنهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في جمع البيانات والبرامج والأدوات الإحصائية لمعالجتها.

المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق الى التعرف على منهج الدراسة وكذلك مصادر الحصول على البيانات وتقديم المؤسسة محل الدراسة وكذا التعرف على متغيرات الدراسة وتقديم نموذج الدراسة المقترح.

الفرع الأول: منهجية الدراسة ومصادرها

من خلال هذا الفرع سنتطرق إلى عرض المنهج المتبع ومصادر جمع البيانات لهذه الدراسة.

1. منهج الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة بالإضافة إلى الإجابة على تساؤلات البحث اعتمدنا على:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يمكن بواسطته جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة ووصف النتائج التي تم التوصل إليها وتفسيرها.
- **المنهج الاحصائي الاستدلالي:** الذي يمكننا من اختبار صحة الفرضيات باستعمال الأساليب والأدوات الاحصائية في تحليل البيانات.

ومن خلاله نتوصل الى نتائج بهدف بيان أثر المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية.

2. مصادر الحصول على البيانات

قد تم استخدام مصدرين للحصول على المعلومات أو البيانات وهي:

- **مصادر أولية:**

من أجل الدراسة الميدانية تم الاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وكذلك اعتمدنا على المقابلة مع بعض رؤساء المصالح في المؤسسة وكذلك بعض الملاحظات من خلال الزيارات المتكررة، من أجل إزالة الغموض.

- **مصادر ثانوية:**

من أهم المصادر الثانوية المعتمد عليها والتي ساعدت في الدراسة هي: الاطلاع على الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات حول موضوع الدراسة باستخدام الكتب، المجلات، المقالات العلمية، الانترنت الرسائل الجامعية.

الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

سيتم تقديم المؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة سونلغاز بورقلة، ومن ثم تحديد مجتمع وعينة الدراسة.

1.التعريف بالمؤسسة:

1.1 المؤسسة الوطنية لتوزيع الغاز والكهرباء (سونلغاز)

سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر القنوات، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى، فهذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان التسويق للكهرباء والغاز نحو الخارج[1].

2.1. نشأة المؤسسة:

في سنة 1947 تم إنشاء المؤسسة العمومة "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا ب**(EGA)** والتي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز، وتضم EGA المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع، وقد كانت تندرج تحت قانون أساسي خاص ب لوبون **(LEBON)** وشركائه **SAE** (الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز) ثم وقعت تحت مفعول قانون التأمين الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1946.

تكفلت الدولة الجزائرية المستقلة بمؤسسة **(EGA)**، فبعد بضع سنوات من ذلك وبفضل مجهودات معتبرة بذلك في سبيل التكوين سمح التأطير للعاملين الجزائريين من تولي هذه المؤسسة.

تحولت **(EGA)** في سنة 1969 إلى سونلغاز (الشركة الوطنية للكهرباء والغاز) طبقا للمرسوم 59-69 وما لبثت أن أضحت مؤسسة ذات حجم هام، فقد بلغ عدد العاملين فيها نحو 6000 عون، وكان الهدف المقصود من تحويل الشركة هو إعطاء المؤسسة قدرات تنظيمية وتسييريه لكي يكون في مقدورها مرافقة ومساندة التنمية الاقتصادية في البلاد، والمقصود بوجه خاص هو التنمية الصناعية وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية (الإنارة الريفية) وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطات العمومية.

تزودت المؤسسة في سنة 1983 بخمس شركات فرعية للأشغال المتخصصة:

- كهريف، لإنارة وإيصال الكهرباء.
- كهركيب، للتركيبات والمنشآت الكهربائية.
- قنا غاز، لإنجاز شبكات نقل الغاز.

[1] https://www.sonelgaz.dz,15/03/2023,10:30

- إينرغا، للهندسة المدنية.
- التركيب، للتركيب الصناعي.

(AMC، المؤسسة الوطنية لصنع العدادات وأجهزة القياس).

فبفضل هذه الشركات المتفرغة أصبحت "سونلغاز" تمتلك حاليا منشآت أساسية كهربائية وغازية تفي باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وفي 14-12-1991 وطبقا للمرسوم رقم 475-91 تحولت سونلغاز إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري **(EPIC)**.

إن إعادة النظر في القانون الأساسي يثبت أن المؤسسة مهمة الخدمة العمومية الذي يطرح ضرورة التسيير الاقتصادي والتكفل بالجانب التجاري، وضمن الهدف نفسه أصبحت المؤسسة في سنة 2002 شركة مساهمة **(SPA)**، فهذا التغيير منح لمؤسسة سونلغاز" إمكانية توسيع نشاطها ليشمل ميادين أخرى تابعة لقطاع الطاقة كما أتاح لها إمكانية التدخل خارج حدود الجزائر، وباعتبارها شركة مساهمة فإنه يتعين عليها حيازة حافظة أسهم وقيم أخرى منقولة مع إمكانية امتلاك أسهم في شركات أخرى، وهذا ما ينبئ عن تطورها، حيث أضحت مجمعا أو شركة قابضا **(هولدينغ)**.

قامت (سونلغاز) خلال السنوات من 2004 إلى 2006 بإعادة هيكلة نفسها في شكل شركات متفرعة حيث أن هذه الفروع مكلفة بالنشاطات الأساسية للمؤسسة وهي:

- سونلغاز إنتاج الكهرباء **(SPE)**.
- مسير شبكة نقل الكهرباء **(GRTE)**.
- سير شبكة التوزيع **(XD)**.

3.1.أهداف والتزامات المؤسسة:

تتلخص أهداف الشركة والتزاماتها فيما يلي:

- الإنتاج والنقل والتوزيع والإنجاز بالكهرباء في الجزائر وخارجها.
- التوزيع والإنجاز في الغاز عن طريق القنوات بالجزائر وخارجها.
- التنمية بكل الوسائل وبكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة مع تصنيع الكهرباء والغاز بشتى الطرق في الجزائر وخارجها بشراكة مؤسسات جزائرية وأجنبية.
- سونلغاز كشركة قابضة تضمن مهمة المصلحة العمومية طبقا للتشريعات والتنظيمات المعمول بها.
- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة ومواصلة العمل والأمان لكل طلبات التغذية بالكهرباء والغاز حيث تتوفر الشبكات.

- ضمان التحكم الفعال في برامج التنمية والمنشآت الكهربائية والغازية خصوصا برامج مد الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز.
- تطبيق شروط معروفة بصرامة المساواة في معالجة كل ما يخص الزبون خاصة:

- التسعيرة المنصوص عليها بالمرسوم.
- دفتر يضمن البنود العامة التي تحدد الشروط العامة لتوصيل وإنشاء الطاقة.

4.1 الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

يعد الهيكل التنظيمي البناء الذي يبين مختلف المستويات الادارية والمصالح التنظيمية الرئيسية والفرعية ويضم عدة أقسام ومصالح كما يلي:

الشكل رقم (2-2): يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة

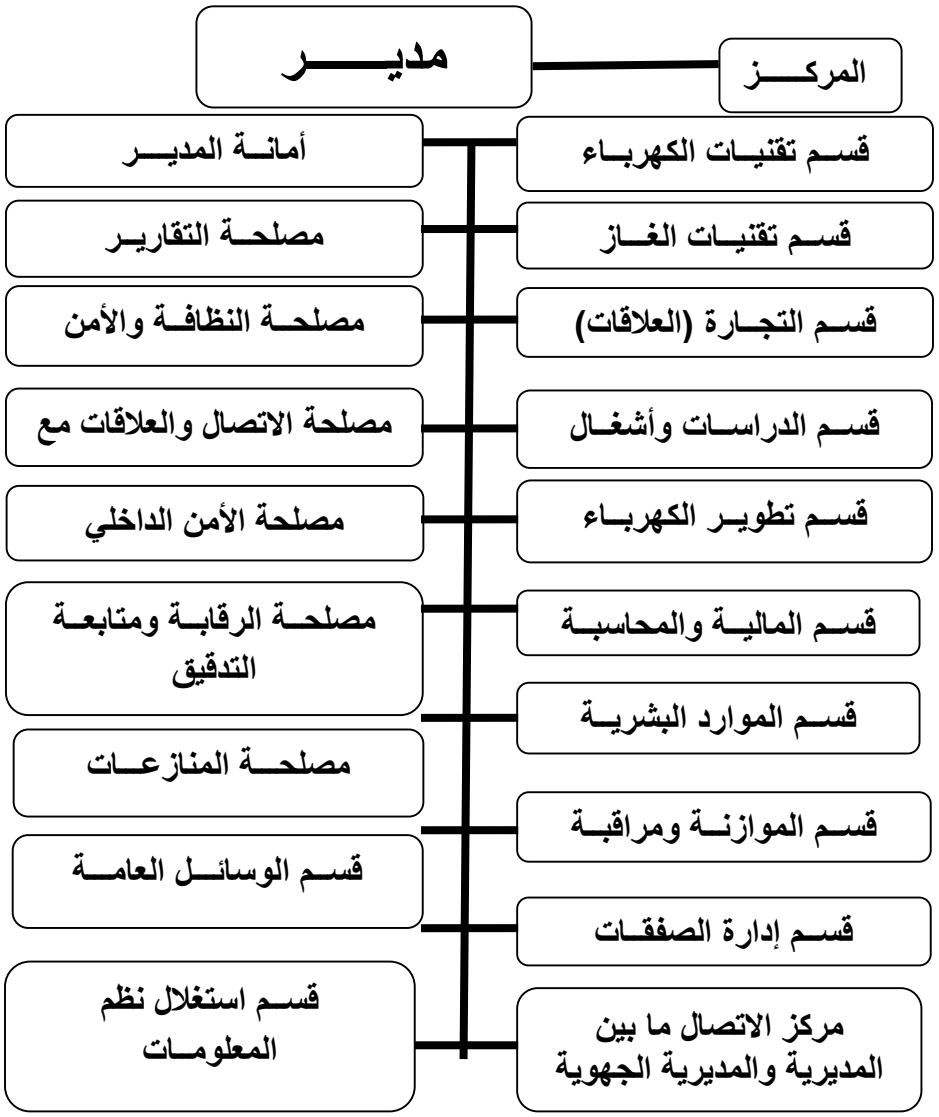

وسوف نتطرق لشرح الأقسام التي كانت محل مراجعة الداخلية لشركة سونلغاز

1. قسم إدارة الصفقات:

يعد هذا القسم مهما للشركة لأنه تدار فيه أهم الصفقات التي تقوم بها المتمثلة في:

ـ تسيير الصفقات والعقود.

ـ المتابعة والمصادقة على مخصصات الاعتمادات المالية لمشاريع الكهرباء والغاز.

ـ إدارة وتسيير هذه البرامج.

وتندرج تحته ثلاث مصالح وهي:

- مصلحة تسيير الاستثمارات ومخصصات الاعتمادات المالية في مشاريع ربط الزبائن الجدد والبرامج الخاصة بسونلغاز في مشاريع الغاز.
- شعبة تسير الاستثمارات ومخصصات الاعتمادات المالية للمنشآت القاعدية.
- مصلحة تسير الاستثمارات ومخصصات الاعتمادات المالية لربط الزبائن الجدد والبرامج الخاصة بسونلغاز في مشاريع الكهرباء.

2. قسم التجارة (العلاقات التجارية):

ولأن الشركة ذات طابع تجاري فإن هذا القسم يلعب دورا هاما في الشركة، ويتعامل مع مختلف الزبائن.

HT: الزبائن ذا الضغط العالي للكهرباء.

HP : الزبائن ذا الضخ العالي للغاز.

MT : الزبائن ذا الضغط المتوسط للكهرباء.

MP : الزبائن ذا الضخ المتوسط للغاز، وكذلك زبائن الضغط المنخفض للكهرباء والغاز.

وتندرج تحت هذا القسم المصالح التالية:

- مصلحة التحصيل.
- مصلحة التقنيات التجارية.
- مصلحة الحسابات الكبرى (الزبائن ذا الاستهلاك الكبير للكهرباء والغاز).
- مصلحة تسيير العمليات التجارية الخاصة بالطاقة.

3. قسم الموارد البشرية:

تتم بهذا القسم إدارة كل ما يتعلق بالمورد البشري، وبه عون تسيير رئيسي للمستخدمين ومصلحتين.

- مصلحة تطوير الموارد البشرية والتكوين.

- مصلحة إدارة الموارد البشرية.

4. قسم المالية والمحاسبة:

يشرف هذا القسم على ضبط العمليات المالية والمحاسبية، التي تربطها بالمؤسسات المالية مثل: البريد والبنك وكذا المؤسسات الأخرى، كما يقوم بتسديد الفواتير القابلة للدفع بعد الحصول عليها من قسم الاستغلال. وبهذا القسم عون تسيير رئيسي أربع مصالح:

- مصلحة التحليل والتقرير.
- مصلحة المالية.
- مصلحة الالتزامات.
- مصلحة المحاسبة والجباية.

5. مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق:

هذه المصلحة تمثل جهاز المراجعة الداخلية للشركة وبه

- مراقب تقني؛ مراقب تسيير؛ متابعة توصيات وتقرير المراجع الداخلي ويكون هيكل المصلحة كمايلي:

الشكل رقم (2-3): يوضح هيكل المصلحة

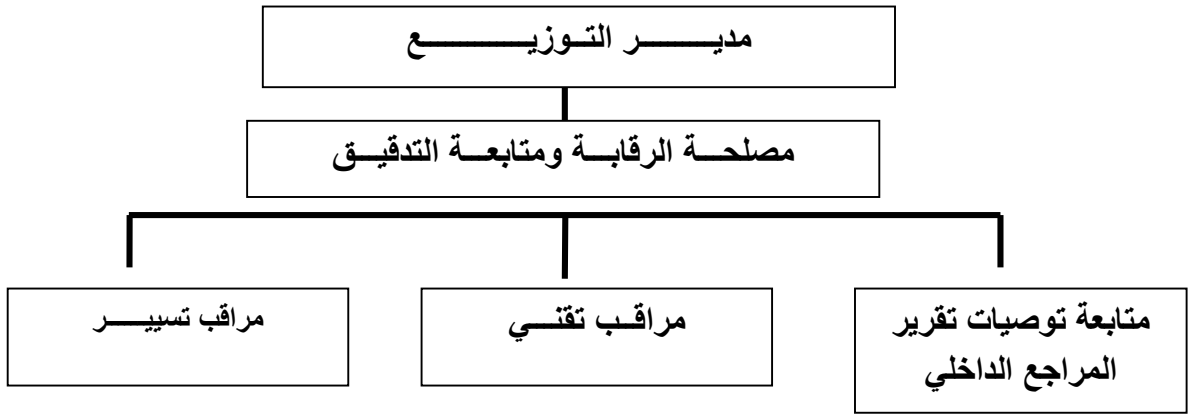

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتمادا على الهيكل التنظيمي

6.مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير:

تقوم هذه المصلحة على دراسة التكاليف والنتيجة الإجمالية المقترحة والمستخرجة من المحاسبة العامة مع تقديم ومراقبة أرباح المؤسسة.

2.مجتمع وعينة الدراسة:

كانت الفئة المستهدفة في الدراسة لمؤسسة سونلغاز هم الفئة محل المراجعة الداخلية، وبلغ عددهم 86 عامل موزعين على أقسام مختلفة. (أنظر الملحق رقم 04)

والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (2-3): مجتمع الدراسة

الفئة المستهدفة	العدد
قسم المحاسبة والمالية	20
قسم ادارة الصفقات	30
قسم الموارد البشرية	13
قسم العلاقات التجارية	16
مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق	3
مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير	4
المجموع	86

المصدر: من اعداد الطالبتين وفقا لتحديد العينة

التعريف بالعينة: قمنا باختيار عينة عشوائية من مجموع 86 عامل للأقسام محل المراجعة الداخلية، حيث تم توزيع 65 استبيان ليتم استرجاع 60 منها، وبلغ عدد الاستبيانات التي لم تسترجع (05).

والجدول ادناه يوضح أكثر توزيع العينة وبالنسب:

الجدول رقم (2-4): يوضح توزيع عينة الدراسة

	الاستبيان الموزع	**الاستبيان المفقود**	**الاستبيان الصالح**
المجموع	65	05	60
النسبة%	%100	%7,692	%92,307

المصدر: إعداد الطالبتين وفقا لتوزيع الاستبيان

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

تقتضي معالجة الإشكالية الممثلة فيما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في مواجهة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية بين المتغيرين؟

1. المتغير التابع: تدنية المخاطر المالية وهي تلك المشاكل والمعيقات التي تعتري المؤسسة الاقتصادية وتتمحور ضمن أربع مخاطر مالية: مخاطر الائتمانية (التحصيل) ، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال مخاطر محاسبية.

2. المتغير المستقل: المراجعة الداخلية وهو الذي يتضمن في طياته أربع محاور وتتمثل في الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا، المعايير الدولية للسمات، تطبيق المعايير الدولية للأداء، تقييم نظام إدارة المخاطر.

ويلي بيان أثارها في اختيار الفرضيات كل بند على حدى، ولذا إعادة صياغة الفرضيات على شكل فرضية صفرية H_0، وفرضية بديلة H_1.

1 _ **الفرضية الأولى:**

H_{10} : عدم التزام المراجعة الداخلية في شركة سونلغاز بالسياسات المقدمة من طرف الإدارة العليا للتقليل من المخاطر المالية.

H_{11} : تلتزم المراجعة الداخلية في شركة سونلغاز بالسياسات المقدمة من طرف الإدارة العليا للتقليل من المخاطر المالية.

2 _**الفرضية الثانية:**

H_{20} : لا يسهم الالتزام بمعايير السمات من طرف أجهزة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية.

H_{21} : الالتزام بمعايير السمات من طرف أجهزة المراجعة الداخلية يسهم في تدنية المخاطر المالية.

3 _ **الفرضية الثالثة:**

H_{30} : لا يسهم تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة المرجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية.

H_{31} : يسهم تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة المرجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية.

4 _ **الفرضية الرابعة:**

H_{40}:لاتقوم المراجعة الداخلية بتقييم نظام إدارة المخاطر المالية لشركة سونلغاز للتقليل من المخاطر المالية.

H_{41} : تقوم المراجعة الداخلية بتقييم نظام إدارة المخاطر المالية لشركة سونلغاز للتقليل من المخاطر المالية.

5 – **الفرضية الخامسة:**

H_{50}: لاتوجد فروقات لأثر المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية (الخبرة المهنية).

H_{51} : توجد فروقات لأثر المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية (الخبرة المهنية).

وكحوصلة لما تم عرضه ومناقشته تطبيقيا يتم توضيحه من خلال التمثيل البياني وفق النموذج المفاهيمي للدراسة الآتية:

الشكل رقم(2-4): نموذج لمتغيرات الدراسة.

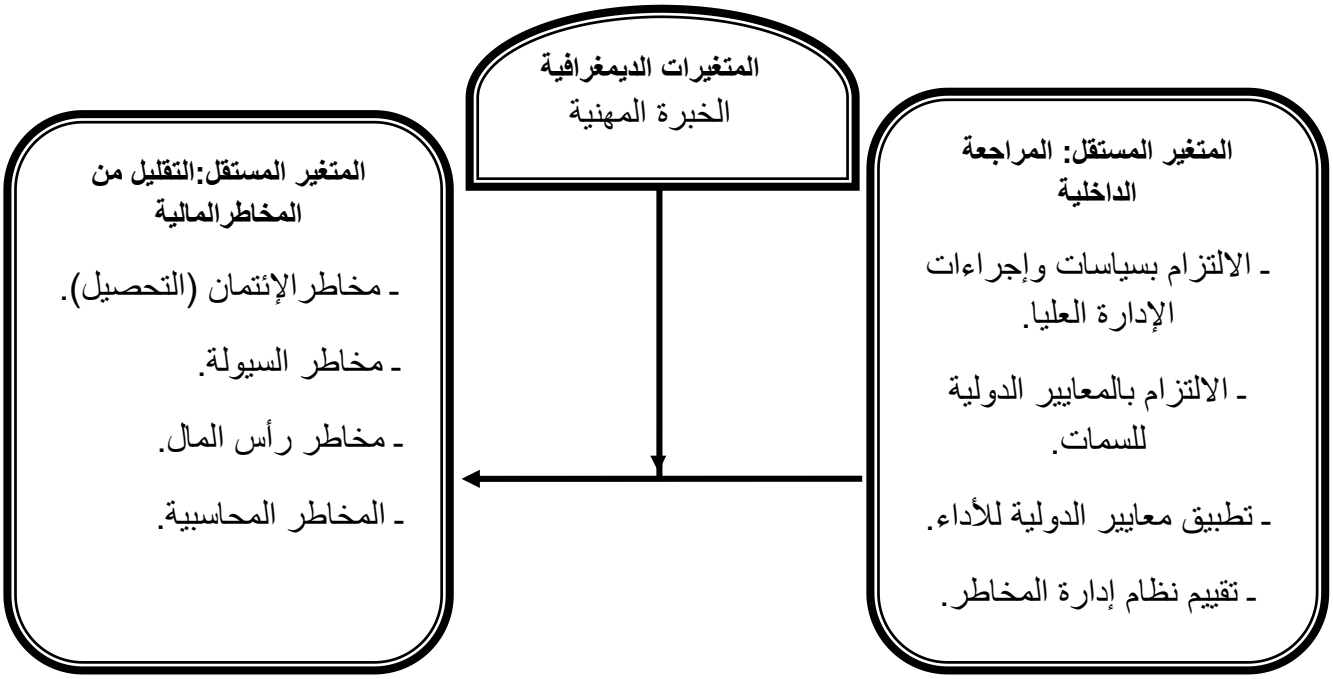

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: أدوات وأسلوب الدراسة

ان استخدام المنهج الوصفي يسمح للباحث باستخدام أدوات متعددة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث، هذه الادوات هي: الاستبيان، المقابلة، تحليل الوثائق، الملاحظة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات

اعتمدنا في دراستنا على عدة أدواتها وهي:

1. الملاحظة: من خلال الزيارات والتنقل بأماكن مختلفة في الشركة محل الدراسة تم التعرف على طبيعة وظروف العمل، فمن خلال الملاحظة تم استكشاف ميدان الدراسة والتعرف على الهياكل والمصالح.

2. المقابلة: لقد تمت صياغة الأسئلة المتعلقة بها بناءا على الاستبيان المحكم وذلك لكشف الآراء حول موضوع الدراسة وما نصت علية الإشكالية من أجل الإلمام أكثر بالمعطيات التي تمس موضوع البحث حيث تم إجراء ثلاث[1] مقابلات مع موظفين من المؤسسة سمحت لنا باستكشاف أكثر لميدان الدراسة، مع معرفة مدى فهم واعتماد المراجعة الداخلية للتقليل من المخاطر المالية في المؤسسة (الملحق رقم 03).

[1]. المقابلة الأولى: الأستاذ ألأخضري محمد الطاهر، أكاديمي مهني مكلف بالدراسات المالية والمحاسبية متخصص في خزينة المدفوعات.
المقابلة الثانية: السيد كاتب عبد العزيز، رئيس مصلحة المالية والمحاسبة.
المقابلة الثالثة: السيد بوغابه محمد عبد الرؤوف، المكلف بالمراجعة الداخلية، رئيس مفتش جهوي في مراقبة التسيير.

3. **الوثائق:** تم الاعتماد في الدراسة على الوثائق الخاصة بالشركة والتي وفرت لنا بعض المعطيات الضرورية وتمثلت هذه الوثائق في الهيكل التنظيمي العام للشركة ومختلف أقسامها، وكذلك دليل الإجراءات حول السجلات المعمول بها في المؤسسة والمصادق عليها من طرف رئيس المحكمة (الملحق رقم04 الى الملحق رقم 10).

4. الاستبيان: هو أداة من أدوات الدراسة وجمع المعلومات الأولية، ويقوم على أساس اعداد مجموعة من الاسئلة حول اشكالية وفرضيات الدراسة وتتم الإجابة عليها من طرف عينة من موظفي الشركة، وبعد ذلك يتم تفريغ وتبويب وتحليل واستخلاص النتائج لهذه البيانات من أجل الوصول الى أهداف الدراسة، ويتم بناء الاستبيان اعتمادا على الدراسات السابقة.

حيث تم تقسيمه الى ثلاثة أجزاء (انظر الملحق رقم02) واعتماد 29 فقرة لجمع المعلومات الكافية:

1. **الجزء الأول:** يتمثل في المعلومات الشخصية والوظيفية (العمر، المستوى العلمي، الرتبة الوظيفية الخبرة المهنية).
2. **الجزء الثاني:** نقيس فيه تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز من خلال أربع أبعاد

البعد الأول: الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا للتقليل من المخاطر المالية، نقيس فيه تطبيق العناصر التالية:

اعتماد ميثاق المراجعة المقترح، وتحديد نشاط وعمليات إدارة المراجعة الداخلية وتبيان المعيقات وتقييم أداء المراجعة الداخلية لتحقيق الأهداف.

البعد الثاني: المعايير الدولية للسمات لتدنية المخاطر المالية، نقيس من خلاله الكفاءة والمهارة بالإضافة إلى استقلالية والموضوعية التي يتسم بها المراجع الداخلي.

البعد الثالث: تطبيق المعايير الدولية للأداء للتقليل من المخاطر المالية، ونقيس من خلالها الخطة المحددة للأهداف وتبادل المعلومات مع الأطراف المعنية وتبليغ النتائج النهائية.

البعد الرابع: تقييم نظام إدارة المخاطر لتدنية المخاطر المالية، ونقيس فيه مدى قدرة المؤسسة على التنبؤ بالمخاطر المالية وكيفية قياسها والتعامل معها عن طريق تكنولوجيا المعلومات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة بشكل دوري.

3. **الجزء الثالث:** خاص بمحددات التقليل من المخاطر المالية ونقيس فيه مجموعة من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة من خلال أربع أبعاد:

البعد الأول: مخاطر التحصيل والتي تتضمن قدرة المؤسسة على التنبؤ بعدم قدرة الزبائن على السداد، وقدرة المراجع الداخلي على مواجهة المخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل منه.

البعد الثاني: مخاطر السيولة والتي تتضمن قدرة المؤسسة على مواجهتها والوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد، وكذلك اتخاذ تدابير لمواجهة طلبات الزبائن ومواجهة الخسائر المتوقعة.

البعد الثالث: مخاطر رأس المال والتي تتضمن وضع خطة لمواجهة الديون المعدومة وتحديد واكتشاف المخاطر المالية التي تؤثر في رأس المال، وكذا التحقق من قيمته المفصح عنه في القوائم المالية.

البعد الرابع: المخاطر المحاسبية والتي تتضمن اطلاع المراجع الداخلي على المستندات والوثائق بسهولة في المصالح محل المراجعة وفحصها لاكتشاف الأخطاء والتحريفات ومواجهتها، وتعرض القائمين عليها للمساءلة القانونية لعدم بذلهم العناية المهنية.

وقد تم الاعتماد على ثلاث مقاييس للاستجابة وفقا لمقاييس ليكارت كما هو مبين فالجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): مقياس الاجابات على الفقرات

غير موافق	محايد	موافق
1	2	3

وحتى يكون الاستبيان دقيقا ومنظما من حيث الشكل العلمي ويمتاز بالبساطة والوضوح في مضمونه فقد مر إعداده بعدة مراحل:

1 ـ إعداد استبيان أولي من أجل استخدامه في جمع البيانات والمعلومات.

2 ـ عرض الاستبيان على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمته لجمع البيانات.

3 ـ تعديل أولي حسب ما يراه المشرف.

4 ـ تم عرض الاستبيان على ثمانية أساتذة من أجل التحكيم والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم (انظر لقائمة المحكمين الملحق رقم 01).

5 ـ إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبيان وتعديله حسب ما يناسب.

6 ـ توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

تم تفريغ جميع البيانات في برنامج Excel ثم الانتقال الى برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss. V26، وقد تم الاعتماد على بعض الاختبارات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية من أجل التحقق من ثبات أو صدق أداة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة وهي كمايلي :

1. **مقاييس الإحصاء الوصفي:**

- **المتوسط الحسابي:** من خلال حساب معدل درجات الموافقة للعينة حول كل فقرة وكل بعد، ويمكن تقدير العناصر التي تعتمد عليها المؤسسة في المراجعة الداخلية حيث كل ما كان هذا المعدل أكبر كل ما كانت درجة موافقة العينة أكبر على تطبيق هذا العنصر.
- **الانحراف المعياري:** يقيس درجة تجانس الاجابات في كل عنصر، كل ما كانت نسبة الانحراف المعياري الى المتوسط أقل كل ما كانت درجة التجانس (توافق الاجابات) أكبر.
- **معامل الاختلاف:** يقيس مقدار تشتت القيم عن الوسط الحسابي وعن بعضها البعض وهو مساوي لتربيع انحرافات القيم الممكنة والمتوقعة.

2. **أدوات الاستدلال الإحصائي:**

- معامل الارتباط الخطي لبيرسون: لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.
- معامل ألفا كرومباخ: لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

3. **اختبارات الفروض المعلمية:**

- اختبـار الفرق بين متوسطين (T): هو اختبار إحصائي لمعرفة الفـرق بين عينتين أوعينـة ومجتمع أو العينة ونفسها.
- اختبـار **anova:** لاختبار فروق متوسطات الإجابة.

4. **اختبارات الفروض اللامعلمية:**

- اختبـار **Mann. Whitney** : يستخدم للمقارنة بين عينتين مستقلتين عندما تكون البيانات الرتيبـة أو عددية.
- اختبـار **Krus all. Wallis** : **لاختبار** تأثيرات المتغيرات المستقلة (المستوى العلمي، الرتبة الوظيفية) على المتغير التابع.

5. **اختبارات التوزيع الطبيعي:**

- اختبار كلموجروف، سمير نوف، شابيرو، يتم استخدامهم للوقوف على اعتدالية التوزيع.

6. **الانحدار الخطي:** هو أسلوب لتحليل البيانات يقوم بعمل نموذج رياضي للمتغير الغير المعروف والمتغير المعروف كمعادلة خطية.

ولتحديد قيم المتوسط الحسابي في أي فئة يتم ذلك من خلال:

ايجاد المدى (RANGE)= أكبر قيمة – أقل قيمة.

المدى = 3 −1 =2

ثم قسمة المدى على عدد الفئات 3/2= 0,6 وبعد ذلك يضاف اليها 0,66 الى الحد الأدنى للمقياس فتصبح كالاتي:

جدول رقم (2−6): تقدير الاتجاه العام

المتوسط المرجح	الاتجاه العام للاراء
[1، 66 , 1]	غير موافق(منخفض).
[2,33 ،1,67]	محايد (متوسط).
[3، 2,34]	موافق (مرتفع).

الفرع الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة

حتى يتم التأكد من صلاحية الاستبيان أوعدمه تم إجراء مجموعة من الاختبارات، وذلك من خلال اللجوء إلى الاختبارات الإحصائية اللازمة لذلك.

1. ثبات أداة الدراسة

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبيان) قمنا باستخدام معامل الثبات ألفا كرومباخ، ويعني الثبات أن الاختبار يؤدي إلى نفس النتائج في حالة تكراره على نفس العينة وفي نفس الظروف، كل ما يكون أكبر من 0,6 يعني أن الأداة تتمتع بثبات مقبول، عند مستوى معنوية 0,05 وتعد هذه النسبة ذات دلالة إحصائية عالية تفي بأغراض الدراسة، هنا كفرضيتين بالنسبة لهذا المعامل وهما:

- فرضية العدم:H_0 عدم مصداقية البيانات إذا كان]1 ;0 [≠AC .
- فرضية البديل:H_1 هناك مصداقية للبيانات إذا كان]1 ;0 [=AC .

والجدول التالي يبين نتائج اختبار الثبات:

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
،931	29

الجدول (2−7): نتائج اختبار صدق ثبات الاستبيان من خلال حساب معامل ألفا كرو نباخ الكلي للمتغيرين

متغيرات الدراسة	قيمة الفا كرو نباخ
الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا	0.703
المعايير الدولية للسمات	0.724
تطبيق المعايير الدولية للأداء	0.775
تقييم نظام ادارة المخاطر	0.68
المتغير المستقل: تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة	0.876
المخاطر الائتمانية (التحصيل)	0.827
مخاطر السيولة	0.788
مخاطر رأس المال	0.732
المخاطر المحاسبية	0.754
المتغير التابع: تدنية المخاطر المالية في المؤسسة	0.893
الكلـــــي	0,931

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن قيم معامل ألفاكرونباخ الكلي أكبر من 0,9، بمعنى أن الأداة تبين نسبة ثبات عالية 93 %(أي في حالة إعادة توزيع الاستبيان على نفس العينة وفي نفس الظروف فان 93% يعيدون نفس الإجابة)، وهذا مما قد يفسر نسبة صدق النتائج التي يمكن استخراجها منه نسبة الصدق 0,9648 = $\sqrt{0.931}$، كما ان قيم المعامل لكل متغير على حدا تشير إلى أن الاستبيان يتمتع بثبات جيد يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

2. صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان:

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان 29 على عينة الدراسة البالغ عددها 60 عينة، وذلك بحساب معامل الارتباط كالبعد والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

من خلال الاعتماد على مقياس سبيرمان Spearman من أجل حساب درجة الارتباط للأبعادبالدرجة الكلية للمحور الكلي وهذا بالنسبة لأبعاد المتغير المستقل بتطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة

وأبعاد المتغير التابع تدنية المخاطر المالية في المؤسسة بالدرجة الكلية للمحور، وذلك بطرح الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدمH_0: لا يوجد دلالة لارتباط معناه $r\neq]-1;1[$ ؛
- فرضية البديلH_1 : يوجد ارتباط معناه$r=] -1;1[$.

يمكن توضيح ذلك من خلال الجداول التالية:

الجدول (2-8): نتائج اختبار معاملات الارتباط بين ابعاد المتغير المستقل المراجعة والدرجة الكلية للمحور

رقم	أبعاد المحور الأول: تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة	قيمة الارتباط R
X1	الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا	0.791**
X2	المعايير الدولية للسمات	0.834**
X3	تطبيق المعايير الدولية للأداء	0.775**
X3	تقييم نظام ادارة المخاطر	0.804**
X	الكلـــــي	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

ويقصد ب**: ذات دلالة عند مستوى معنوية عند 0,01.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم معاملات الارتباط بين أبعاد محور المتغير المستقل بتطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة مع الدرجة الكلية للمحور محصورة بين$]1;1-[$، وبالتالي :

نقبل بالفرضية البديلة:H_1 يوجد ارتباط عند مستوى معنوية 0,01، وأن نسب الارتباط تفوق في كل منها 75% وهذا ما يوضح مستوى الاتساق الداخلي الذي تتميز به هذه الأداة في أبعاد المحور الأول.

الجدول (2-9): نتائج اختبار معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة والدرجة الكلية للمحور

رقم	ابعاد المحور الثاني: التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة	قيمة الارتباط R
Y1	المخاطر الائتمانية (التحصيل)	0.768**
Y2	مخاطر السيولة	0.751**
Y3	مخاطر رأس المال	0.912**
Y4	المخاطر المحاسبية	0.774**
Y	الكلي	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ أن قيم معاملات الارتباط بين أبعاد المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة مع الدرجة الكلية للمحور محصورة بين]-1;1[، وبالتالي نقبل الفرضية H_1 ونرفض H_0، أي انه يوجد ارتباط عند مستوى معنوية 0,01.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

سنحاول في هذا المبحث عرض أهم نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل اليها من خلال جمع البيانات وتحليلها ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض ووصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

سنحاول في هذا المطلب عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية للبيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في العمر، المستوى العلمي، الرتبة الوظيفية والخبرة المهنية، وذلك لمعرفة تأثيرها على الدراسة في المؤسسة.

الفرع الأول: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر:

سنتناول في هذا الفرع البيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في العمر، وذلك لمعرفة تأثيره على الدراسة في المؤسسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل البياني التالي:

الشكل (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

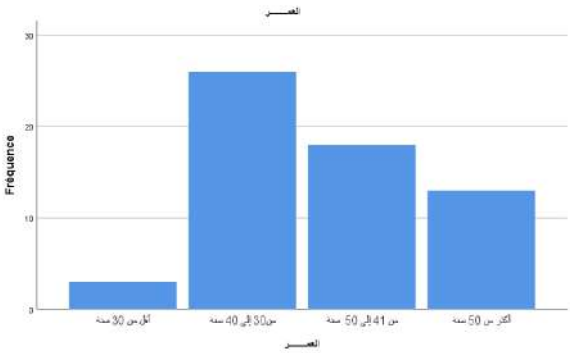

الجدول(2-10): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

		التكرار	%النسبة المئوية
Valide	أقل من 30 سنة	3	5،0
	من30 إلى 40 سنة	26	43،3
	من 41 إلى 50 سنة	18	30،0
	أكثر من 50 سنة	13	21،7
	Total	60	100،0

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجاتspss

من خلال نتائج توزيع عينة الدراسة حسب العمر الموضحة في التمثيل البياني والجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة التي تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة كانوا بنسبة 43,3%، في حين بلغت نسبة الفئة التي أعمارهم من 41 الى 50 سنة30%، في حين بلغت نسبة الفئة التي تتراوح أعمارهم أكثر من 50 سنة 21,7%، أما الفئة الأقل نسبة هم الذين أعمارهم اقل من 30 سنة حيث بلغت نسبتهم 5 %فقط من إجمالي العينة.

ومنه نستنتج أن فئة الشباب هي الغالبة والتي لها القدرة على العطاء مع وجود نسبة من الموارد البشرية القديمة، ومنه يوجد تنوع في أعمار عينة الدراسة.

الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي:

سنتناول في هذا الفرع البيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في المستوى العلمي، وذلك لمعرفة تأثيره على الدراسة في المؤسسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل البياني التالي:

الشكل (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي الجدول(2-11): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي

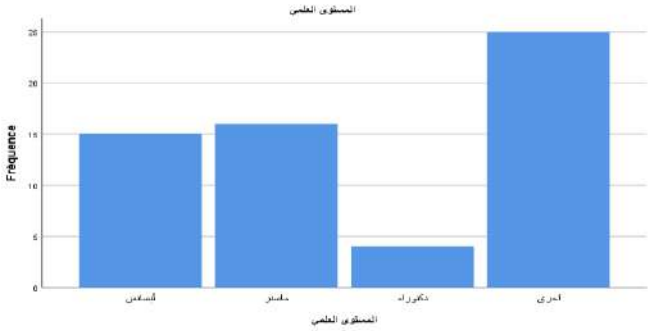

		التكرار	%النسبة المئوية
Valide	ليسانس	15	25،0
	ماستر	16	26،7
	دكتوراه	4	6،7
	اخرى	25	41،7
	Total	60	100،0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال نتائج توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي الموضح في التمثيل البياني والجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد العينة المتحصلين على شهادات أخرى هو الغالب وعددهم 25 بنسبة قدرت ب 41,7% ويليها فئة الأفراد المتحصلين على ماستر عددهم 16 بنسبة تقدر ب 26,7%، وبعدها الأفراد المتحصلين على ليسانس وعددهم 15 بنسبة تقدرب 25 %، وأخيرا الأفراد المتحصلين على شهادة الدكتوراه وعددهم 4 بنسبة تقدرب6,7%.

ومنه نستنتج أن الفئة المؤهلة علميا هي التي لها نسبة استجابة ومصداقية أكثر، مع وجود نسبة لحاملي الشهادات الأخرى وهذا ما يدل على تنوع المؤهلات العلمية للعينة محل المراجعة الداخلية.

الفرع الثالث: توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية

سنتناول في هذا الفرع البيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في الرتبة الوظيفية، وذلك لمعرفة تأثيره على الدراسة في المؤسسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل البياني التالي:

الشكل (2-7): توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية الجدول(2-12): توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية

الرتبة الوظيفية

		التكرار	%النسبة المئوية
Valide	عامل تحكم	19	31،7
	إطار	31	51،7
	إطار سامي	10	16،7
	Total	60	100،0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية تظهر النتائج ان فئة الإطار تمثل الأغلبية بنسبة 51,7%، وعددهم 31عامل، أما عامل التحكم بلغت نسبته 30,7%وعددهم 19عامل، في حين فئة إطار سامي كانوا بنسبة16,7% فقط من إجمالي العينة محل الدراسة وعددهم 10عمال.

فالنتائج السابقة تبين أن أكثر الاجابات كانت من رتبة إطار وإطار سامي وتمثل الأفراد ذوي المستويات العالية وهي الفئة الساهرة على تسيير مصالح وأقسام المؤسسة أما الباقي تمثل عمال التحكم وهي الفئة الضرورية التي تعكس الطابع الخدماتي للمؤسسة وبالتالي وجود تنوع في الرتب الوظيفية لعينة الدراسة.

الفرع الرابع: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

سنتناول في هذا الفرع البيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في الخبرة المهنية، وذلك لمعرفة تأثيرها على الدراسة في المؤسسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل البياني التالي:

الشكل (2-8): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية الجدول(2-13): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

		التكرار	النسبة المئوية
Valide	أقل من 05 سنوات	1	1،7
	من 05 إلى 15 سنة	33	55،0
	من16 إلى 25 سنة	14	23،3
	أكثر من 25 سنة	12	20،0
	Total	60	100،0

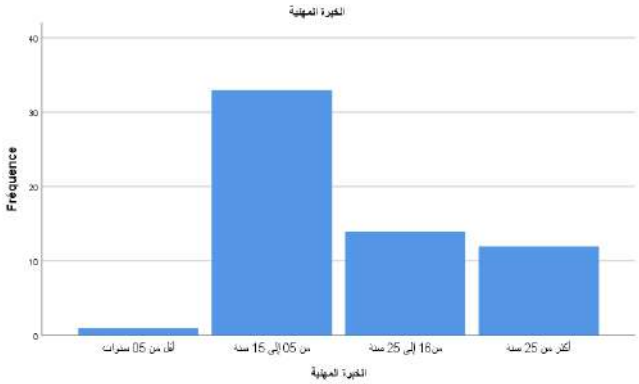

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية تظهر النتائج أن الفئة التي لديهم خبرة من 5 الى15 سنة يمثلون الأغلبية بنسبة 55%، أما الفئة التي خبرتهم من 16 إلى 25 سنة بلغت نسبتهم 23,3% أما من لديهم خبرة أكثر من 25 سنوات بلغت نسبتهم 20%، في حين الفئة التي خبرتهم اقل من5 سنوات بلغت نسبتهم 1,7% فقط من إجمالي العينة محل الدراسة.

ومنه نستنتج أن افراد العينة خبرتهم متفاوتة فيما بينهم، وهذا يدل على أن عينة الدراسة متنوعة لم تقتصر على خبرة معينة.

الفرع الخامس: توزيع عينة الدراسة حسب الأقسام

سنتناول في هذا الفرع البيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في الأقسام، وذلك لمعرفة تأثيرها على الدراسة في المؤسسة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل البياني التالي:

الشكل (2-9): توزيع عينة الدراسة حسب الأقسام

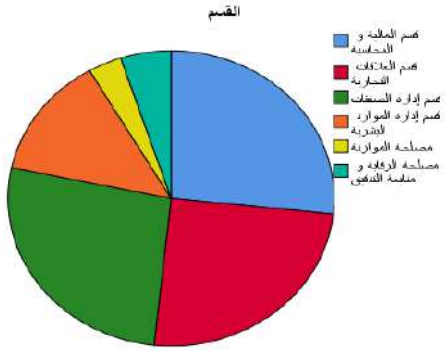

الجدول(2-14): توزيع عينة الدراسة حسب الأقسام

		Fréquence	Pourcentage
Valide	قسم المالية والمحاسبة	16	26،7
	قسم العلاقات التجارية	15	25،0
	قسم إدارة الصفقات	16	26،7
	قسم إدارة الموارد البشرية	8	13،3
	مصلحة الموازنة	2	3،3
	مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق	3	5،0
	Total	60	100،0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال نتائج توزيع عينة الدراسة حسب القسم نلاحظ أن موظفو قسم المالية والمحاسبة كانوا بنسبة 26.7% وعددهم 16 عامل، في حين بلغت نسبة قسم إدارة الصفقات أيضا26,7%، أما نسبة قسم العلاقات التجارية بلغت25 % وعددهم 15 عامل، أما موظفوا قسم إدارة الموارد البشرية بلغت نسبتهم 13,3% وعددهم 08 عمال، أما 5% هي نسبة موظفو مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق وعددهم 03 عمال ونسبة مصلحة الموازنة ومراقبة التسيير3,4% من إجمالي العينة وعددهم عاملين.

ومنه نستنتج تنوع الأقسام الخاضعة للمراجعة بحيث لم تقتصر على قسم المالية والمحاسبة دون الأقسام الاخرى مما يتيح امكانية الاعتماد على وجهة نظر العينة المدروسة.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان والمقابلة

يتضمن هذا الجزء عرض تحليل البيانات والوقوف على متغيرات الدراسة، حيث تم وضع جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة المستخدمة لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف عن جميع الفقرات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

الفرع الأول: أولويات مؤسسة سونلغاز في تطبيق المراجعة الداخلية

تم في هذا الجزء القيام بالتحليل الإحصائي لفقرات المتغير المستقل تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة وذلك من خلال تحديد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل فقرة بالإضافة إلى تحديد الترتيب ودرجة الموافقة، وذلك حسب الأبعاد الأربعة.

1. حسب الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا:

1-.1 نتائج الاستبيان: سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب الفقرات البعد الأول، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول (2-15): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات بعد الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا

	الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا	المؤشرات الإحصائية						
		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	CV	الاتجاه العام
ترتيب الفقرات حسب الأولوية	يتم اجتماع المكلف بتطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة مع رؤساء الأقسام لتحديد نطاق نشاط وعمليات المراجعة الداخلية في المؤسسة في المؤسسة بشكل دوري.	6	16	38	2.53	0.676	0.267	موافق
		10	26.7	63.3				
	تتم مناقشة الشركة للمعوقات التي تواجه نشاط المراجعة وتؤثر على استقلاليتها وموضوعيتها.	2	25	33	2.52	0.567	0.225	موافق
		3.3	41.7	55				
	يتم اعتماد الشركة لميثاق تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة المقترح من طرف الإدارة العليا..	4	22	34	2.5	0.624	0.249	موافق
		6.7	36.7	56.7				
	تقييم أداء تطبيق عناصر تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة في المؤسسة وقدرتها على تحقيق أهدافها من خلال وضع مقاييس أداء عادلة.	7	18	35	2.47	0.7	0.283	موافق
		11.7	30	58.3				
	الكلـــــي				2.5042	0.46825	0.1869	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال نتائج إجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الأول الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا، نلاحظ ان الاتجاه العام للبعد مرتفع في كل الفقرات وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي التي بلغت 2,504 بينما يوضح معامل الاختلاف نسبة التشتت مابين إجابات العينة في البعد ب 18.69 %، نقول أن المؤسسة تهتم بالعناصر الأربعة لهذا البعد بأولويات متفاوتة، حيث نجد أنه بالدرجة الأولى الاعتماد على الاجتماعات الدورية للمكلفين بالمراجعة الداخلية مع رؤساء الاقسام بمعدل موافقة 2,53 وانحراف معياري يقدر ب 0,676، وبمعدل أقل تهتم المؤسسة بمناقشة المعوقات التي تواجه المراجعة وميثاقها وتقييم أداء المراجع في تحقيق الأهداف، وبالتالي فإن المؤسسة تلتزم بتطبيق هذا البعد.

1. 2 نتائج المقابلة:

وقد تمت المقابلة التي تخص بعد الالتزام بتطبيق السياسات وإجراءات الإدارة العليا مع ثلاثة موظفين على مستوى المؤسسة وهم: رئيس قسم المالية والمحاسبة، رئيس مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق، المكلف بالدراسات المالية والمحاسبية متخصص في خزينة المدفوعات.

الجدول(2-16): إجابات المقابلة حول بعد "الالتزام بتطبيق السياسات وإجراءات الإدارة العليا "

الفقرة	اجابات المقابلة حول الفقرات
01	**س1:** حسب رأيكم ما مدى التزام المراجع الداخلي بتطبيق سياسات وإجراءات الإدارة العليا؟ **م1:** يسعى المراجع الداخلي للالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات، لكن يتوقف ذلك على الموارد المتوفرة له وعلى حجم فريقه، والوقت المتوفر له، ومدى تعاون الجهات محل المراجعة. **م2:** يجب إتباعها وتطبيقها حرفيا حيث يقوم المراجع الداخلي مع المدير بمناقشة القوانين الصادرة من طرف المديرية العامة وعدم الالتزام بهذه السياسات والإجراءات راجع لنقص الوسائل المتاحة. **م3:** يحاول المراجع الداخلي تطبيقها لكن يتوقف ذلك على الموارد المتوفرة.
02	**س2:** هل ترى أن هذه السياسات والإجراءات تساهم في إنجاز مهمة المراجعة الداخلية وفعاليتها؟ **م1:** نعم تساهم في إنجاز مهمة المراجعة الداخلية وفعاليتها، لكن يتوقف ذلك على توفر كفاءة المراجع أي التأهيل المهني والسلوك المهني والعناية المهنية اللازمة لاسيما فيما يتعلق بالتغيرات السريعة التي شهدتها المؤسسة.

	م2: تساهم هذه السياسات والإجراءات في إنجاز مهمة المراجعة الداخلية وفعاليتها لأنها تدرس مسبقا ويصادق عليها من طرف المديرية العامة. **م3:** تساهم السياسات والإجراءات في إنجاز مهمة المراجعة الداخلية وفعاليتها.
03	**س3:** هل تحفظات المراجع الداخلي تلقى نفس اهتمام، تحفظات المراجع الخارجي بالنسبة للإدارة العليا؟ **م1:** لا تحظى تحفظات المراجع الداخلي بنفس الاهتمام الذي تحظى به تحفظات المراجع الداخلي بالنسبة للإدارة العليا والمستويات الأخرى، بدليل أن تقارير ومراسلات المراجع الخارجي تحظى بالاهتمام أكثرمن تحفظات المراجع الداخلي فهناك تقارير نموذجية ترسل دوريا لمتابعة رفع تحفظات المراجع الخارجي على عكس تحفظات المراجع الداخلي التي تلقى أقل اهتمام كون المراجعة الخارجية قانونية إلزامية. **م2:** لا تحض تحفظات المراجع الداخلي والخارجي بنفس الاهتمام، فالإدارة العليا تهتم بتحفظات المراجع الخارجي لأن تقاريره ترسل مباشرة على مستواها، وتقوم بدراسة التقارير وتعيد إرسالها للمديرية الفرعية لرفع التحفظات. **م3:** لا تحض تحفظات المراجع الداخلي بنفس اهتمام تحفظات المراجع الخارجي فتحفظات هذا الأخير تؤثر على مصادقة القوائم المالية، وأحيانا تتكامل التحفظات مع تحفظات المراجع الداخلي.
04	**س4:** هل ترى بأن تطبيق التعليمات والسياسات والإجراءات على جميع المصالح محل المراجعة الداخلية دون استثناء؟ **م1:** نعم أرى بأنه يسري على جميع الأقسام والمصالح، من منطلق أن هذه الأقسام والمصالح محل المراجعة معلوماتها هي عبارة عن بيانات أولية يتم معالجتها لاحقا في قسم المالية والمحاسبة باعتبارها أنها وثائق ثبوتية تعكس أحداث االقتصادية في المؤسسة تترجم في الأخير إلى معلومات في شكل بنود في القوائم المالية. **م2:** تطبيق السياسات والإجراءات على جميع الأقسام والمصالح محل المراجعة دون تفاوت. **م3:** نعم تطبق الإجراءات والسياسات على جميع أقسام ومصالح المؤسسة دون تمييز.
النتيجة	يتضح أن البعد موجود ومعتمد بقوة في المؤسسة محل الدراسة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة

من خلال الجدول أعلاه المبين لنتائج المقابلة حول تطبيق السياسات وإجراءات الإدارة العليا نجد أن إجراءات العمل تسير على ضوء السياسات وإجراءات الإدارة العليا، وهناك احترام كبير في الالتزام بها وتطبيقها،

ومساهمتها في فعالية مهمة المراجعة الداخلية رغم وجود تفاوت في الاهتمام بتحفظات المراجع الداخلي والخارجي والسعي لتطبيقها على جميع الأقسام.

وبشكل عام تبين نتائج تحليل الاستبيان ونتائج المقابلة أن الاتجاه العام للبعد الأول يؤكد تطبيق الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا.

2. المعايير الدولية للسمات:

2-1. نتائج الاستبيان:

تم في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب فقرات البعد الثاني المعايير الدولية للسمات، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول (2-17): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات بعد المعايير الدولية للسمات

	المعايير الدولية للسمات	المؤشرات الإحصائية						
		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Cv	الاتجاه العام
ترتيب الفقرات حسب الأولوية	التقارير التي يرفعها المراجع الداخلي توضح أن أنشطته تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.	6	21	33	2.45	0.675	0.275	موافق
		10	35	55				
	يتحلى المراجعون الداخليون بالنزاهة والاستقامة والموضوعية التي تساهم في إنشاء الثقة والاعتماد على أحكامهم .	4	26	30	2.43	0.621	0.255	موافق
		6.7	43.3	50				
	يمتلك المراجع الداخلي المعرفة والكفاءة المطلوبة للاطلاع بمسؤولياته الفردية وبأهم المخاطر.	7	20	33	2.43	0.698	0.287	موافق
		11.7	33.3	55				
	تحتفظ تطبيق عناصر تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة في المؤسسةلذاتها بالاستقلالية بعيدا عن أي تبعية لأي قسم أو إدارة أو نشاط، ولا تخضع لتأثير الأطراف المختلفة .	8	24	28	2.34	0.705	0.302	موافق
		13.3	40	46.7				
	الكلـــــي				2.4125	0.49963	0.207	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

أما من خلال إجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الثاني المعايير الدولية للسمات، نلاحظ أن الاتجاه العام للبعد مرتفع في كل الفقرات وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي التي بلغت 2.4125، بيمنا يوضح معامل الاختلاف نسبة التشتت مابين إجابات العينة في البعد بنسبة 20.7% ، ومنه نقول أن مؤسسة سونلغاز تهتم بالأربع عناصر لهذا البعد و بأولويات متفاوتة، حيث نجد أولا أن التقارير التي يرفعها المراجع الداخلي توضح أن أنشطته تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية بمعدل موافقة 2.45 وانحراف معياري يقدرب 0.675، وبمعدل أقل تهتم بباقي المعايير الموجودة في الفقرات. .

وهذا يعني أن المراجع الداخلي يتمتع بالسلوك المهني وبالصفات الواجب توفرها فيه كالكفاءة والمهارة والنزاهة والاستقلالية.

2-2. نتائج المقابلة:

وقد تمت المقابلة التي تخص بعد المعايير الدولية للسمات مع ثلاثة موظفين على مستوى المؤسسة وهم: رئيس قسم المالية والمحاسبة، رئيس مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق، المكلف بالدراسات المالية والمحاسبية متخصص في خزينة المدفوعات.

الجدول(2-18): اجابات المقابلة حول فقرات بعد المعايير الدولية للسمات

الفقرة	اجابات المقابلة حول الفقرات
01	**س1:** هل المكلفين بالمراجعة الداخلية يتصفون بالكفاءة والنزاهة والحياد والموضوعية؟ **م1:** المكلفون بالمراجعة الداخلية نعم يتصفون بالكفاءة، لكن نستنتج أحيانا قصور في نظم المعلومات التكنولوجية أما الحياد والموضوعية فهي صعب تحديدها لا تبدو لأي واحد محل المراجعة لأنها ليست ظاهرة، الاستقلال الظاهري نلمسه في المراجع لكن الاستقلال الذهني لا يمكن تقييمه. **م2:** المكلفون بالمراجعة الداخلية يتصفون بهذه الصفات غير أنه هناك استثناءات بسيطة حسب بيئة العمل الجزائرية. **م3:** نعم يتصف المراجع الداخلي بها لكن بدرجة نسبية ترتبط بالاستقلالية وكذلك الضمير المهني مثلا يستطيع المراجع أن يكون كفء ولكن لا يتمتع بالضمير المهني.
02	**س2:** ما مدى استقلالية هيئة المراجعة الداخلية عن باقي الأقسام؟

	م1: لم تكن تحض هيئة المراجعة الداخلية بالاستقلالية، فكانت تابعة لقسم المحاسبة والمالية تحت مسمى مصلحة الرقابة والتفتيش، ومع الهيكل التنظيمي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ ونحن بصدد إجراء هذا البحث فهي مصلحة مستقلة بذاتها عن باقي الأقسام مع وجودها تحت سلطة المدير. **م2:** نعم هيئة المراجعة الداخلية مستقلة ولكن تابعة للإدارة العليا وتحت إشراف المدير. **م3:** استقلالية هيئة المراجعة الداخلية استقلالية نسبية لأن رفع التحفظات والانحرافات الموجودة تتعلق بمدى قابلية وجدية المسؤول.
النتيجة	يتضح أن هذا البعد موجود رغم وجود بعض الاستثناءات

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة

من خلال الجدول أعلاه المبين لنتائج المقابلة نجد أن معايير السمات موجودة اي أن المكلف بالمراجعة يتمتع بالكفاءة والنزاهة والموضوعية، ولكن بعض العناصر يصعب تمييزها لأنها ليست ظاهرة فمثلا يمكن أن يكون كفء لكنه ليس نزيه، وأن هيئة المراجعة مستقلة استقلال نسبي.

وبشكل عام تبين نتائج تحليل الاستبيان ونتائج المقابلة أن الاتجاه العام للبعد الثاني يؤكد الالتزام بمعايير السمات.

3. تطبيق المعايير الدولية للأداء:

3-1. نتائج الاستبيان:

سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب فقرات البعد الثالث تطبيق المعايير الدولية للأداء، ويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

الجدول (2-19): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات بعد تطبيق المعايير الدولية للأداء

	تطبيق المعايير الدولية للأداء	المؤشرات الإحصائية						
		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	cv	الاتجاه العام
ترتيب الفقرات حسب الأولوية	يقوم المراجع الداخلي بتبليغ النتائج النهائية للأطراف المعنية	4	18	38	2.57	0.621	0.241	موافق
		6.7	30	63.3				
	يقوم المراجع الداخلي بإعداد خطة سنوية على أساس المخاطر التي تواجهه وتحديد أولوياته.	7	19	34	2.45	0.699	0.485	موافق
		11.7	31.7	56.7				
	يقوم المراجع الداخلي بتبادل المعلومات والتعاون مع جهات داخلية وخارجية ذات العلاقة بتقديم خدمات التدقيق التعاقدي.	7	19	34	2.45	0.699	0.485	موافق
		11.7	31.7	56.7				
	يقوم المراجع الداخلي بوضع خطة تشمل الأهداف وتوزيع المواردوفق للتقويمات المستمرة.	9	20	31	2.37	0.736	0.310	موافق
		15	33.3	51.7				
	الكلـــــــي				2.4583	0.53315	0.216	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه المبين إجابات عينة الدراسة حول فقرات بعد تطبيق المعايير الدولية للأداء، تشير النتائج أن الاتجاه العام للبعد مرتفع في كل الفقرات، وهذا ما تؤكده قيمة المتوسط الحسابي الكلية للبعد بقيمة 2,4583، بينما يوضح معامل الاختلاف نسبة التشتت بين إجابات العينة في البعد بنسبة 21.6%، ونقول أن المؤسسة تهتم بالعناصر الأربعة لهذا البعد بدرجات متفاوتة أولها قيام المراجع الداخلي بتبليغ النتائج النهائية للأطراف المعنية بمعدل موافقة 0,57 وانحراف معياري يقدرب0,621، وبمعدل أقل تبادل المراجع الداخلي المعلومات مع الاطراف الأخرى وقيامه بإعداد خطة على أساس المخاطر، واخيرا إعداد خطة تشمل الأهداف. وهذا يعني أن المراجع الداخلي في المؤسسة يسعى الى تطبيق معايير الأداء بشكل ملائم من أجل تحقيق الأهداف.

3-2. نتائج المقابلة

الجدول(2-20): اجابات المقابلة حول البعد"تطبيق المعايير الدولية للأداء"

الفقرة	اجابات المقابلة حول الفقرات
01	**س1:** هل المراجع الداخلي يتبنى خطة معينة لأجل تحقيق الأهداف المرجوة؟ **م1:** أكيد. **م2:** نعم يضع خطة. **م3:** نعم يتبنى المراجع الداخلي خطة لتحقيق الأهداف، فيقوم بإعداد برنامج سنوي بناءا على الانحرافات الموجودة ويتم المصادقة عليه من طرف المسؤول قبل عملية التنفيذ الميداني.
النتيجة	يتضح أن هذا البعد موجود

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة

من خلال الجدول أعلاه المبين لنتائج المقابلة نجد أن المراجع الداخلي يحرص على تطبيق المعايير الدولية للأداء وذلك بإتباع خطة سنوية من أجل تحقيق الأهداف وتسوية الانحرافات.

وبشكل عام تبين نتائج تحليل الاستبيان ونتائج المقابلة أن الاتجاه العام للبعد الثالث يؤكد تطبيق المعايير الدولية للأداء، ومنه توفير البيئة المناسبة للقيام بالمهام.

4. تقييم نظام إدارة المخاطر:

4-1 . نتائج الاستبيان:

سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب فقرات البعد الرابع تقييم نظام إدارة المخاطرويمكن توضيح ذلك من خلال مايلي:

الجدول (2-21): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات بعد "تقييم نظام إدارة المخاطر"

	تقييم نظام إدارة المخاطر	المؤشرات الإحصائية						
		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Cv	الاتجاه العام
ترتيب الفقرات حسب الأولوية	يقيس المراجع الداخلي حجم المخاطر باستخدام المقاييس المالية والإحصائية اللازمة.	5	22	33	2.47	0.650	0.263	موافق
		8.3	36.7	55				
	يتبنى المراجع الداخلي خطة فعالة فيالتعامل مع المخاطرالمالية،مع إمكانية التنبؤ والاستجابةلإشارات المخاطر.	9	18	32	2.38	0.739	0.310	موافق
		15	31.7	53.3				
	يستند المراجع الداخلي على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعامل مع المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة.	9	29	22	2.33	0.729	0.312	محايد
		15	48.3	36.7				
	يقوم المراجع الداخلي بتقييم المخاطر المالية بشكل دوري واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة للتعامل معها.	10	28	22	2.3	0.743	0.323	محايد
		16.7	46.7	36.7				
	الكلـــــــي				2.3708	0.5115	0.2157	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه المبين لنتائج إجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الرابع تقييم نظام ادارة المخاطر، نلاحظ أن الاتجاه العام للبعد مرتفع، وذلك حسب قيمة المتوسط الحسابي الكلية التي بلغت قيمة 2,3708، بينما يوضح معامل الاختلاف نسبة تشتت مابين إجابات العينة في البعد ب 21.57% ، كما أن هناك تباين الإجابات بين موافق ومحايد حيث أن المؤسسة تهتم بالدرجة الأولى بقياس بالمخاطر المالية بمعدل موافقة 2,47 وانحراف معياري يقدرب 0,650، بينما لا تولي اهتمام لاستناد المراجع على تكنولوجيا المعلومات وقيامه بتقييم المخاطر المالية بشكل مستمر.

ومنه نستنتج أن المراجع يعتمد على نظام تقييم ادارة المخاطر من أجل مواجهتها ومحاولة التقليل منها بطرق فعالة ومختلفة .

4-2. نتائج المقابلة:

الجدول (2-22): اجابات المقابلة حول البعد"تقييم نظام ادارة المخاطر"

الفقرة	اجابات المقابلة حول الفقرات
01	**س1:** هل إجراءات المراجعة الداخلية المطبقة استباقية أو لاحقة أي تصحح الأخطاء أو هناك استراتيجية للتنبؤ؟ **م1:** أحيانا تكون استباقية وقائية حتى لا يقع الخطر المالي، وفي بعض الحالات النادرة تكون الإجراءات المطبقة لاحقة بعد وقوع الخطر المالي نتيجة أحداث ناتجة عن تقصير وتهاون الموظفين في أداء مهامهم وهذا نتيجة تبليغ المديرية للإدارة العليا بخلل ما أو التبليغ من طرف معين، أونتيجة رسالة احتجاجية من طرف زبون أو مورد أو عامل. **م2:** المراجعة الداخلية تكون لتصحيح الأخطاء لأنه توجد قوانين يتم العمل عليها مسبقا. **م3:** إجراءات المراجعة الداخلية تعتبر مؤشر رئيسي للتنبؤ بالمخاطر المالية المستقبلية قبل وقوعها.
النتيجة	يتضح أن هذا البعد موجود

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة

من خلال الجدول أعلاه المبين لنتائج المقابلة نجد أن المراجعة الداخلية مؤشر رئيسي للتنبؤ بالمخاطر المالية قبل وقوعها وتصحيح الأخطاء فهي تعتبر أداة استباقية، غير أنه توجد حالات استثنائية قد يقع فيها الخطر المالي ويكون دور المراجعة الداخلية لاحق.

وبشكل عام تبين نتائج تحليل الاستبيان ونتائج المقابلة أن الاتجاه العام للبعد الرابع يؤكد أن نظام تقييم المخاطر يعمل من أجل التقليل من المخاطر المالية وهذا شيء جيد.

الفرع الثاني: أولويات مؤسسة سونلغاز في التقليل من المخاطر المالية

سنحاول في هذا الجزء القيام بالتحليل الإحصائي لأبعاد المتغير التابع المخاطر المالية في المؤسسة وذلك من خلال تحديد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة بالإضافة إلى تحديد الترتيب ودرجة الموافقة.

1. المخاطر الائتمانية (التحصيل):

سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب فقرات البعد الأول للمخاطر الائتمانية(التحصيل) ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول(2-23): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي حول فقرات بعد المخاطر الائتمانية (التحصيل)

	المخاطر الائتمانية(التحصيل)	المؤشرات الإحصائية						
		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Cv	الاتجاه العام
ترتيب الفقرات حسب الأولوية	الإجراءات الاحترازية للمراجعة الداخلية للتقليل من مخاطر غش الزبون في التعدي على شبكة الكهرباء و الغاز.	7	19	34	2.45	0.699	0.285	موافق
		11.7	31.7	56.7				
	قدرة المراجع الداخلي على مواجهة المخاطر الناجمة على تنويع آليات التحصيل من أجل ضمان حقوقها.	7	19	34	2.45	0.699	0.285	موافق
		11.7	31.7	56.7				
	تمكن إدارة المؤسسة من التنبؤ بعدم قدرة الزبائن على تسديد ما عليهم من مستحقات	11	29	20	2.3	0.766	0.333	محايد
		18.3	48.3	33.3				
	اتخاذ التدابير اللازمة من طرف المؤسسة لاكتشاف العملة المزورة للحد من مخاطر التحصيل.	14	28	18	2.23	0.810	0.363	محايد
		23.3	46.7	30				
	الكلـــــي				2.3583	0.6043	0.2562	موافق

من خلال الجدول أعلاه يمكن قراءة نتائج إجابات عينة الدراسة حول فقرات البعد الأول من ابعاد المتغير التابع المخاطر الائتمانية (التحصيل) في مؤسسة سونلغاز، يظهر أن الاتجاه العام لاجابات العينة مرتفع (موافق) وهذا حسب قيمة المتوسط حسابي التي بلغت 2.3583، بينما يوضح معامل الختلاف التشتت نسبة التشتت بين الإجابات ب 25.62%، وهذا يظهر أن المراجع الداخلي يهتم بالاجراءات الاحترازية ومواجهة المخاطر الناجمة عن تنويع أليات التحصيل بمعدل موافقة (2.45،2.45) على التوالي، بينما تحفظ العينة حول التنبؤ بعدم قدرة الزبائن على تسديد ماعليهم واتخاذ التدابير اللازمة لكشف العملة المزورة.

ونستنتج أن المؤسسة تعتمد إجراءات احترازية لمواجهة مخاطر التحصيل من أجل ضمان الحصول على مستحقاتها .

2. مخاطر السيولة:

سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب فقرات البعد الثاني مخاطر السيولة، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول (2-24): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات بعد مخاطر السيولة

	مخاطر السيولة	المؤشرات الإحصائية						
		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	cv	الاتجاه العام
ترتيب الفقرات حسب الأولوية	للمؤسسة تدابير احترازية في مواجهة طلبات الزبائن لتمديد آجال التسديد .	8	19	33	2.42	0.720	0.297	موافق
		13.3	31.7	55				
	تضع المؤسسة إجراءات احترازية لمواجهة الخسائر المتوقعة.	7	21	32	2.42	0.696	0.484	موافق
		11.7	35	53.3				
	المؤسسة لها قدرة على مواجهة مخاطر السيولة للوفاء بالتزاماتها اتجاه أجور العمال و الضرائب وكذا الموردين .	5	35	20	2.25	0.751	0.564	محايد
		8.33	58.33	33.3				
	الكـــــلي				2.3611	0.60535	0.366	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه يمكن قراءة مايلي :

إجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بفقرات البعد الثاني مخاطر السيولة في مؤسسة سونلغاز، يظهر أن الاتجاه العام لهذا البعد مرتفع (موافق) حسب قيمة المتوسط الحسابي التي بلغت 2,3611، بينما يوضح معامل الاختلاف نسبة التشتت بين إجابات العينة تقدرب25.63% ، نقول أن المؤسسة تضع تدابير واجراءات احترازية لمواجهة طلبات الزبائن و مواجهة الخسائر المتوقعة بمعدل موافقة 2.42 وانحراف معياري يقدر ب 0.720 ، 0.696 على التوالي، بينما تحفظ العينة في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

وهذا يعني أن المؤسسة تضع جملة من الإجراءات الوقائية للحد من مخاطر السيولة.

مخاطر راس المال

سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب الفقرات البعد الثالث مخاطر رأس المال، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول (2-25): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات بعد مخاطر راس المال

	مخاطررأس المال	المؤشرات الإحصائية						
		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	cv	الاتجاه العام
ترتيب الفقرات حسب الأولوية	يضع المراجع الداخلي خطة لمواجهة مخاطر الديون المعدومة للزبائن في تآكل رأس مال المؤسسة.	4	21	35	2.52	0.624	0.247	موافق
		6.7	35	58.3				
	يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من قيمة رأس المال المفصح عنه في القوائم المالية قبل المصادقة عليها من قبل المراجع الخارجي.	10	18	32	2.37	0.758	0.319	موافق
		16.7	30	53.3				
	يقوم المراجع الداخلي بتحديد واكتشاف المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على رأس مال المؤسسة بصورة دورية.	8	26	26	2.3	0.696	0.302	محايد
		13.3	43.3	43.3				
	الكـــلي				2.3944	0.56078	0.2342	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يمكن قراءة مايلي :

يتم تقييم مخاطر رأس المال في مؤسسة سونلغاز كانت إجابات العينة مرتفعة بقيمة متوسط حسابي يقدر ب 2.39 ، بينما معامل الاختلاف نسبته 23.42% والتي توضح نسبة التشتت، ويظهر أن المراجع الداخلي يهتم بعنصرين هما، وضع خطة لمواجهة الديون المعدومة والتحقق من قيمة رأس المال حيث كان الاتجاه العام فيهما بمعدلي موافقه على التوالي (2.37،2.52)، بينما تحفظ العينة حول قيام المراجع بتحديد واكتشاف المخاطر المالية في مؤسسة سونلغاز حيث كان المتوسط العام نحو محايد .

وهذا يعكس أن المراجع الداخلي يسعى جاهدا الى وضع خطة لكشف المخاطر المؤثرة في رأس مال المؤسسة ومواجهتها وضمان عدم تعثر المؤسسة.

4. المخاطر المحاسبية

سنحاول في هذا الجزء تحديد إجابات عينة الدراسة حسب فقرات البعد الرابع المخاطر المحاسبية، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول (2-26): نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات بعد المخاطر المحاسبية

	المخاطر المحاسبية	المؤشرات الإحصائية						
		غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	cv	الاتجاه العام
ترتيب الفقرات حسب الأولوية	يقوم المراجع الداخلي بفحص السجلات والوثائق الثبوتية لمواجهة مخاطر الأخطاء والتحريفات الجوهرية.	3	17	40	2.62	0.585	0.223	موافق
		5	28.3	66.7				
	إمكانية اطلاع المراجع الداخلي وحصوله على المستندات و الوثائق الثبوتية بسهولة في الأقسام والمصالح محل المراجعة.	8	18	34	2.43	0.722	0.297	موافق
		13.3	30	56.7				
	تمكن المراجع الداخلي من اكتشاف الغش والأخطاء يعرض معدي البيانات محل المراجعة للمساءلة القانونية جراء عدم بذلهم العناية المهنية.	7	24	29	2.37	0.688	0.290	موافق
		11.7	40	48.3				
	الكـــــلي				2.4722	0.54649	0.221	موافق

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال إجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بفقرات البعد الرابع المخاطر المحاسبية، نلاحظ أن الاتجاه العام مرتفع وهذا حسب ما تشير اليه قيمة المتوسط الحسابي التي بلغت 2,4722، بينما يوضح معامل الاختلاف نسبة التشتت مابين إجابات العينة تقدر ب 22.10%، نقول أن المراجع الداخلي يهتم بالعناصر الثلاثة بأولويات مختلفة، حيث نجد بالدرجة الأولى فحص السجلات و الوثائق، وبمعدل أقل امكانية اطلاعه على الوثائق الثبوتية والمستندات واكتشاف الأخطاء.

وهذا يعني أن المراجع الداخلي يحاول قدر الامكان اكتشاف الغش والأخطاء المحاسبية الموجودة في السجلات، وتعريض مرتكبيها للمساءلة القانونية.

2. نتائج المقابلة

نتائج المقابلة تضمنت المخاطر المالية التي تم التعرض اليها في الدراسة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (2-27): اجابات المقابلة حول المخاطر المالية

الفقرة	اجابات المقابلة حول المخاطر المالية
01	**س1:** ماهي المخاطر المالية الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات المحاسبية والمالية؟ **م1:** نعم يوجد مخاطر مالية ناتجة عن تكنولوجيا المعلومات في شركة سونلغاز نتيجة استغلال الثغرات الموجودة فيها. **م2:** المعلومات المحاسبية والمالية مؤمنة من طرف الإدارة العليا والأخطاء تكون طفيفة وقابلة للتصحيح. **م3:** نعم هناك مخاطر مالية ناجمة عن تكنولوجيا المعلومات فمثلا عدم التصحيح الفوري لبعض الانحرافات. المتعلقة بالبرامج الداعمة والتي لها أثر مباشر على المعلومات المالية مثلا التحصيلات البنكية لمستحقات المؤسسة من الزبائن.
02	س2: ماهي المخاطر التي تواجه شركتكم بشكل مستمر؟ **م1:** أكبر مخطر يواجه الشركة بشكل مستمر، هو مخطر التحصيل الذي يتعلق بالزبون ومدى قدرته على التسديد وما يترتب عنه من مخاطر السيولة المالية للشركة لا سيما ما يتعلق بزبائن الضغط المنخفض وزبائن في شكل إدارات مثل الشركة الجزائرية للمياه. **م2:** المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة دائما هي مخاطر التحصيل وتكون على مستوى العلاقات التجارية لأنها تتعامل مع الزبائن.

م3: المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة بشكل مستمر هي مخاطر التحصيل ومثال ذلك: - طول فترة سداد المستحقات المالية للمؤسسة من الزبائن. - الاستهلاك الغير شرعي (الغير مفوتر) الذي له أثر ضياع الكهرباء. - مشكل التجاوزات الناتجة عن ضعف الضمير المهني (النزاهة) لدى أعوان سونلغاز.	
يتضح أن هذا البعد معتمد وبشكل مرتفع	النتيجة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المقابلة

من خلال الجدول أعلاه المبين لنتائج المقابلة حول المخاطر المالية نجد أن هناك مجموعة من المخاطر المالية الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات، وأن مخاطر التحصيل هي التي تواجه المؤسسة بشكل مستمر، وبالتالي تعمل المراجعة الداخلية على تبني جملة من الإجراءات للتقليل من المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة.

وبشكل عام تبين نتائج تحليل الاستبيان ونتائج المقابلة لمحور التقليل من المخاطر المالية أن المؤسسة تتعرض لمجموعة من المخاطر المالية التي قد تؤثر على السير الجيد لها.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

نحاول من خلال هذا المطلب تحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية، وهذا من خلال النتائج المتعلقة باتجاه أراء المستوجبين اتجاه محاور الاستبيان، والنتائج المتعلقة باختبار الدراسة.

الفرع الأول: تحليل الارتباط والانحدار البسيط لبيان العلاقة التأثيرية للمراجعة الداخلية على تدنية المخاطر المالية

بعد القيام بالتحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة يتم اختبار صحة الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية حول العلاقة التأثيرية بين متغيري الدراسة، وذلك من خلال القيام باختبار تحليل الانحدار الخطي Tو F.

1.اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف_سمرنوف)

فيمايلي نتحقق من فرضية التوزيع الطبيعي لاجابات العينة في كل من محوري الدراسة كشرط أساسي لتطبيق اختبارات الفروض المعلمية، ونستخدم في ذلك اختبار كولمجروف، سمرنوف Kolmogoro-smirnov Test (S-K) ،

الجدول رقم(2-28): اختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية

متغيري الدراسة	قيمة الاختبار Smirnov/Kolmogorov	sig	النتيجة
تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة	**1.16**	**0.136**	يتبع التوزيع الطبيعي
التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة	**0.807**	**0.532**	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر: من إعداد الطابتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

ويوضح الجدول التالي نتائج الاختبار حيث أن مستوى الدلالة لمجموع المحاور أكبر من 0,05 وهذا ما يدل أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام الاختبارات المعلمية.

2. اختبار فرضية الدراسة (هناك علاقة تأثيرية بين تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة والتقليل من المخاطر المالية)

وذلك من خلال القيام باختبار (Student)**T**من أجل اختبار العلاقة التأثيرية بين متغيرات الدراسة، والتأكد من معنوية معلمات النموذج، وذلك لاستخراج معادلة التأثير الكلية لبيان تأثير المتغير المستقل تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة حسب عينة الدراسة من أجل ذلك نضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0,05.

- **H_0**:لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0, 05 بين المتغير المستقل تطبيق المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية sig>0, 05.
- **H_1** : يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين المتغير التابع تطبيق المراجعة الداخلية والمتغير المستقل التقليل من المخاطر المالية sig<0,05.

ويمكن اختبار الفرضيتين من خلال :

2-1. تقدير الارتباط الخطي مابين المتغيرين:

الجدول (2-29): مصفوفة الارتباط بين المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية

متغيرات الدراسة	تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة	التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة
تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة	1	0.737**
التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة	0.737**	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

من خلال مصفوفة الارتباط بين متغيري الدراسة نلاحظ أن هناك ارتباط عند مستوى معنوية 0.01 بلغت قيمته 0.737، ومنه يوجد ارتباط خطي موجب مابين المراجعة الداخلية والتقليل من المخاطر المالية في مؤسسة سونلغازبنسبة 73.7%.

2-2.تقدير معادلة الانحدار للعلاقة مابين المراجعة الداخلية و التقليل المخاطر المالية

الجدول (2-30): نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر المتغير المستقل على المتغير التابع

Récapitulatif des modèles

1	،753	،567	،559	،31244

a. Valeurs prédites : (constantes) تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	**،254**	،249		1،022	،311
	المراجعة الداخلية في المؤسسة	**،878**	،101	،753	8،709	،000

a. Variable dépendante : التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بما أن Sig أقل من0.05 فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل فرضية البديل H_1 معناه أن معامل الميل معنوي أي توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة والتقليل من المخاطر المالية، حيث يمكن استخراج معادلة خط الانحدار التي تبين العلاقة التأثيرية بين المتغيرين كالتالي:

$$Y=0.878X+0.254$$

هذه المعادلة تظهر بوضوح أن التأثير موجب، حيث انه إذا تغير المتغير المستقل المراجعة الداخلية بوحدة واحدة فإن التغير في المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية سيرتفع ب 0.878

أما من خلال قيمة معامل التفسير **R-deux**=0.567 يتضح أن عناصر المتغير المستقل المراجعة الداخلية قادرة على تفسير 56.7%من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية وهي نسبة مرتفعة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05, 0.

ـ تحليل تباين الانحدار البسيط للتأكد من صلاحية نموذج الدراسة

بعد استخراج دالة علاقة تأثيرية بين المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية والتأكد من معنوية معلمات النموذج واثبات التأثير، سنقوم الآن باختبار صلاحية النموذج، وذلك بالقيام باختبار F(Fisher)، وذلك بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى معنوية0,05:

- H_0:عدم صلاحية النموذج Sig>0,05.
- H_1: صلاحية النموذج Sig<0, 05.

ويمكن توضيح نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول التالي:

الجدول:(2-31): نتائج اختبار تحليل التباين الانحدار البسيط للتأكد من صلاحية النموذج

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	**Régression**	**7،404**	**1**	**7،404**	**75،846**	**،000**
	Résidu	**5،662**	**58**	**،098**		
	Total	**13،066**	**59**			

a. Variable dépendante : التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة

b. Valeurs prédites : (constantes)تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول نلاحظ ان قيمة Sig أصغر من0,05، وبناء على هذا نرفض الفرضية**H_0** ونقبل الفرضية البديلة **H_1**، ومعناه أن النموذج يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

ومنه فان النتائج تشير الى وجود علاقة تأثيرية موجبة بين تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة والتقليل من المخاطر المالية حسب هذه الدراسة.

وهو ما يعكس الفرضية الرئيسية

3. اختبار الفرضيات الفرعية:

هنا سنقوم باختبار العلاقة التأثيرية بين كل بعد من أبعاد المتغير المستقل تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة على التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة، وذلك من خلال القيام باختبار T Student)، وذلك بوضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى معنوية 0,05 .

ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

3-1. الفرضية الفرعية الأولى : "هناك علاقة تأثيرية بين الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا للتقليل من المخاطر المالية في المؤسسة"

وذلك من خلال القيام باختبار (Student)**T**من أجل اختبار العلاقة التأثيرية تطبيق المتغير المستقل المراجعة الداخلية لبعد الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا، والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة واستخراج معادلة التأثير حسب عينة الدراسة ولأجل ذلك نضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0,05.

H_0: عدم التزام المراجعة الداخلية بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا للتقليل من المخاطر المالية في مؤسسة سونلغاز sig>0, 05 .

H_1: تلتزم المراجعة الداخلية بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا للتقليل من المخاطر المالية في مؤسسة سونلغاز sig<0,05

الجدول (2-32): نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر بعد الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،642	،412	،402	،36399

a. **Valeurs prédites : (constantes)الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا**

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	،778	،258		3،020	،004
	x1	،645	،101	،642	6،373	،000

a. Variable dépendante : التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

بما أن Sig أقل من0.05 فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل فرضية البديل H_1 معناه أن معلمات النموذج معنوية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا والتقليل من المخاطر المالية في المؤسسة حيث يمكن استخراج معادلة خط الانحدار التي تبين العلاقة التأثيرية بين المتغيرين كالتالي: **Y=0.645x1+0.778**

هذه المعادلة تظهر بوضوح أن التأثير عالي، حيث انه إذا تغير البعد الثاني بوحدة واحدة فإن التغير في المتغير التابع سيتغير بنسبة65,5% وهي نسبة تأثير مرتفعة.

*أما من خلال قيمة معامل التفسير **R- deux**=0.412 يتضح أن بعد الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا قادر على تفسير 41, 2%من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية وهي نسبة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية0,05.

2-3. الفرضية الفرعية الثانية: "هناك علاقة تأثيرية بين الالتزام بالمعايير الدولية للسمات والتقليل من المخاطر المالية في المؤسسة"

وذلك من خلال القيام باختبار (Student)**T**من أجل اختبار العلاقة التأثيرية تطبيق المتغير المستقل المراجعة الداخلية لبعد الإلتزام بالمعايير الدولية للسمات، والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة واستخراج معادلة التأثير حسب عينة الدراسة ولأجل ذلك نضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0,05.

H0 : الالتزام بمعايير السمات من طرف أجهزة المراجعة الداخلية لايسهم في تدنية المخاطر المالية.

H1 : التزام بمعايير السمات من طرف أجهزة المراجعة الداخلية يسهم في تدنية المخاطر المالية.

الجدول (2-33):نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر بعد الالتزام بالمعايير الدولية للسمات على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،629	،395	،385	،36914

a. Valeurs prédites : (constantes)،المعايير الدولية للسمات

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	،965	،237		4،074	،000
	المعايير الدولية للسمات	،592	،096	،629	6،156	،000

a. Variable dépendante : التقليل من المخاطر المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بما أن Sig أقل من0.05 فإننا نرفض فرضية العدم **H0** ونقبل الفرضية البديلة H1 معناه أن معلمات النموذج معنوية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعايير الدولية للسمات والتقليل من المخاطر المالية في المؤسسة حيث يمكن استخراج معادلة خط الانحدار التي تبين العلاقة التأثيرية بين المتغيرين كالتالي: **Y=0.592x2+965**

هذه المعادلة تظهر بوضوح أن التأثير عالي، حيث انه إذا تغير البعد الثاني بوحدة واحدة فإن التغير في المتغير التابع سيتغير بنسبة59,2 %وهي نسبة تأثير مرتفعة.

*أما من خلال قيمة معامل التفسير 0.395=**R- deux** يتضح أن بعد الإلتزام بالمعايير الدولية للسمات قادر على تفسير 39,5%من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية وهي نسبة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05.

3-3. الفرضية الفرعية الثالثة: "هناك علاقة تأثيرية بين تطبيق المعايير الدولية للأداء والتقليل من المخاطر المالية في المؤسسة"

وذلك من خلال القيام باختبار (Student)**T**من أجل اختبار العلاقة التأثيرية تطبيق المتغير المستقل المراجعة الداخلية لبعد تطبيق المعايير الدولية للأداء، والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة واستخراج معادلة التأثير حسب عينة الدراسة ولأجل ذلك نضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0,05.

H_0 : لايسهم تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية.

H_1 : يسهم تطبيق معايير الأداء من قبل أجهزة المراجعة الداخلية في تدنية المخاطر المالية.

الجدول (2-34): نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر بعد تطبيق المعايير الدولية للأداء على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،545	،297	،284	،39809

a. Valeurs prédites : (constantes)،تطبيق المعايير الدولية للأداء

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1،212	،244		4،958	،000
	الزيادة	،481	،097	،545	4،944	،000

a. Variable dépendante : التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

بما أن Sig أقل من0.05 فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 معناه أن معلمات النموذج معنوية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق المعايير الدولية للأداء وتدنية المخاطر المالية في المؤسسة حيث يمكن استخراج معادلة خط الانحدار التي تبين العلاقة التأثيرية بين المتغيرين كالتالي:**Y=0.481x3+1.212**

هذه المعادلة تظهر بوضوح أن التأثير عالية، حيث انه إذا تغير بعد تطبيق المعايير الدولية للأداء بوحدة واحدة فإن التغير في المتغير التابع تدنية المخاطر المالية سيتغير بنسبة48,1% وهي نسبة تأثير جيدة.

*أما من خلال قيمة معامل التفسير **R- deux**=0.297 يتضح أن بعد تطبيق المعايير الدولية للأداء قادرة على تفسير 29,7%من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع تدنية المخاطر المالية وهي نسبة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية0,05.

3-4. الفرضية الفرعية الرابعة: "هناك علاقة تأثيرية بين تقييم نظام ادارة المخاطر والتقليل من المخاطر المالية في المؤسسة"

وذلك من خلال القيام باختبار (Student)**T**من أجل اختبار العلاقة التأثيرية تطبيق المتغير المستقل المراجعة الداخلية لبعد تقييم نظام ادارة المخاطر، والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة واستخراج معادلة التأثير حسب عينة الدراسة ولأجل ذلك نضع الفرضيتين التاليتين عند مستوى دلالة 0,05.

H0 : لا تقوم المراجعة الداخلية بتقييم نظام إدارة المخاطر المالية من أجل التقليل من المخاطر.

H1 : تقوم المراجعة الداخلية بتقييم نظام إدارة المخاطر المالية من أجل التقليل من المخاطر.

الجدول (2-35): نتائج تحليل الانحدار لبيان أثر بعد تقييم نظام ادارة المخاطر على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	،606	،367	،356	،37751

a. Valeurs prédites : (constantes)تقييم نظام ادارة المخاطر

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	1،072	،233		4،600	،000
	تقييم نظام ادارة المخاطر	،558	،096	،606	5،804	،000

a. Variable dépendante : التقليل من المخاطر المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .

بما أن Sig أقل من0.05 فإننا نرفض فرضية العدم H_0ونقبل الفرضية البديلة H_1 معناه أن معلمات النموذج معنوية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم نظام ادارة المخاطر والتقليل من المخاطر المالية في المؤسسة حيث يمكن استخراج معادلة خط الانحدار التي تبين العلاقة التأثيرية بين المتغيرين كالتالي:**Y=0.558x4+1.072**

هذه المعادلة تظهر بوضوح أن التأثير عالية، حيث انه إذا تغير بعد تقييم نظام ادارة المخاطر بوحدة واحدة فإن التغير في المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية سيتغير بنسبة55,8% وهي نسبة تأثير مرتفعة.

*أما من خلال قيمة معامل التفسير **R- deux**=0.367 يتضح أن بعد تقييم نظام ادارة المخاطر قادرة على تفسير 36,7%من التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع التقليل من المخاطر المالية وهي نسبة لها دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05.

3-5. الفرضية الفرعية الخامسة: "هل توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في تطبيق المراجعة الداخلية والتقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية (الخبرة المهنية) "

- **التحقق من التوزيع الطبيعي في محوري الدراسة:**

الجدول (2-36): اختبار التوزيع الطبيعي لأبعاد المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية تبعا للخاصية الوظيفية الخبرة المهنية

Tests de normalité[a,d]							
	المهنية الخبرة	Kolmogorov-Smirnov[b]			Shapiro-Wilk		
		Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة	سنة 15 إلى 05 من	,122	33	,200*	,960	33	,258
	سنة 25 إلى 16من	,153	14	,200*	,921	14	,231
	سنة 25 من أكثر	,198	12	,200*	,882	12	,094
التقليل من المخاطر المالية	سنة 15 إلى 05 من	,088	33	,200*	,952	33	,148
	سنة 25 إلى 16من	,154	14	,200*	,940	14	,413
	سنة 25 من أكثر	,251	12	,035	,887	12	,108

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة est une constante lorsque المهنية الخبرة = أقل من 05 سنوات. Elle a été omise.

b. Correction de signification de Lilliefors

d. التقليل من المخاطر المالية est une constante lorsque المهنية الخبرة = أقل من 05 سنوات. Elle a été omise.

يظهر من خلال القيم الاحتمالية sig في اختبار التوزيع الطبيعي للمراجعة الداخلية والتقليل من المخاطر المالية أكبر من 0.05، وعليه نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي في إجابات العينة في المحور الأول والثاني في كل فئة من فئات الخبرة، وهذا مايحقق شرط التوزيع الطبيعي ويمكن استخدام اختبار anova.

- **اختبار الفروقات (الخبرة المهنية)**

نهدف من خلال القيام بهذا التحليل للتأكد من صلاحية النموذج والنتائج المتوصل إليها، وذلك من خلال القيام بتحليل التباين الأحادي One wayAnova وهنا نفرض أنه توجد فروقات طبقا للمتغيرات الديمغرافية للخاصية الوظيفية الخبرة المهنية لعينة الدراسة عند مستوى دلالة لأقل من 0,05، للتأكد من وجود فروقات من عدمها نطرح الفرضيتين التاليتين عند مستوى معنوية 0,05.

- H_0 : **لا** توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية (الخبرة المهنية) ومتغيري الدراسة Sig أكبر من 0,05
- H_1 : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية (الخبرة المهنية) ومتغيري الدراسة Sig أكبر من0,05.

الجدول (2-37): اختبار الفروقات الخبرة المهنية على كل من المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة	Intra-groupes	،498	3	،166	1،022	،390
	Intra-groupes	9،107	56	،163		
	Total	9،605	59			
المخاطر المالية في المؤسسة	Intra-groupes	،163	3	،054	،236	،871
	Intra-groupes	12،903	56	،230		
	Total	13،066	59			

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال اختبار تأثير الخبرة المهنية على متغيري الدراسة نلاحظ أنه لا يوجد تأثير على كل من المتغير المستقل المراجعة الداخلية والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية، وذلك لأن قيمة Sig أكبر من0,05 ومنه نقبل فرضية العدمH0 ونرفض الفرضية البديلةH1.

هذا يعني أنه لا توجد دلالة للفروق في تطبيق عناصر المراجعة الداخلية باختلاف الخبرة في مؤسسة سونلغاز أي أن الخبرة المهنية ليست عامل في تحديد تطبيق المراجعة الداخلية.

ومنه فحسب نتائج اختبار الفرضيات الأربعة المتعلقة بتأثير أبعاد تطبيق عناصر المراجعة الداخلية على التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة، فان الفرضيات الأربعة مؤكدة ما تشير اليه قيم الدلالة المعنوية عند 0,05، فكلها تشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين كل بعد والمتغير التابع التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة، نسب التأثير كانت كلها عالية، بالإضافة الى أنه لا توجد فروق في تطبيق المراجعة الداخلية للتقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية (الخبرة المهنية).

الفرع الثاني: مناقشة وتفسير النتائج

بعد التحليل تتم مناقشة وتفسيرنتائج الدراسة ومقارنتها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة حيث تشابهت مع دراسة رمضاني معراج 2016، ودراسة حواس محمد 2020، ودراسة patrik ninson 2022، مريم عساس 2021 في أنه:

- للمراجعة الداخلية دور هام في مؤسسة سونلغاز للتقليل وكشف المخاطر المالية، وهذا يضمن لها تحقيق الأهداف المسطرة وتقليص احتمالات الخطأ و الغش واتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

ان الالتزام بمعايير السمات من قبل أجهزة المراجعة الداخلية له أثر في التقليل من المخاطر المالية، كاتصاف المراجع الداخلي بالموضوعية و الكفاءة .... والتي تعبر على موثوقية القرارات.

- للمراجعة الداخلية دور كبير في إدارة المخاطر ويكون ذلك بالالتزام بمهامها وتطبيق معايير الأداء الوظيفية من أجل ضمان الأداء الحسن لكل الوظائف.
- أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر المراجعة الداخلية في مدى الاستجابة للتقليل من المخاطر المالية تعزى الخبرة المهنية في مؤسسة سونلغاز.

وقد لوحظ ان اغلب الدراسات السابقة لم تعتمد على المحددات الخاصة بالمراجعة الداخلية و المخاطر المالية. وتوصلنا إلى:

– أن التزام هيئة المراجعة الداخلية بسياسات وإجراءات الإدارة العليا تساعد في تدنية المخاطر المالية، وأن مؤسسة سونلغاز تهتم بالمراجعة الداخلية من أجل مواجهة المخاطر المالية التي تهددها لضمان استقرارها المالي، وقد أدى ذلك الى استحداث مصلحة خاصة بالمراجعة الداخلية.

– نتائج المقابلة دعمت نتائج الاستبيان حيث أن للمراجعة الداخلية أثر كبير في التقليل من المخاطر المالية من خلال الإلتزام وتطبيق عناصرها.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بإنجاز الجزء التطبيقي لهذه الدراسة وهذا من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية، حيث تناولنا في هذا الفصل مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم عام لمؤسسة سونلغاز بورقلة والطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى عرض نتائج الدراسة وتحليلها ومناقشتها، حيث قمنا بإعداد استبيان طبقا لأراء العينة المستهدفة، وتمت معالجة الدراسة إحصائيا باستخدام برنامج SPSS وتحليلها للوصول إلى تأكيد أو نفي فرضيات الدراسة.

وقد أظهرت النتائج :

- أن المستجوبين اتفقوا على وجود تأثير لنشاط المراجعة الداخلية في مواجهة و تقليل المخاطر المالية (الائتمان، السيولة ، رأس المال، محاسبية) من خلال تطبيق أبعادها المتمثلة في الالتزام بالسياسات وإجراءات الإدارة العليا، تطبيق معايير السمات والأداء، تقييم نظام إدارة المخاطر.
- كذلك بينت الدراسة أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في آراء المستجوبين في التقليل من المخاطر المالية تعزي للمتغيرات الديمغرافية تبعا للخاصية الوظيفية الخبرة المهنية.

الخاتمة

الخاتمة

ان المؤسسات الاقتصادية تعطي أهمية كبيرة لحماية ممتلكاتها وحقوقها وخصوصا مع كبر حجمها وتعقد عملياتها الاقتصادية، وكذا مواجهة مختلف المخاطر المالية التي تهددها والمحافظة على بقائها واستمرارها والتنافس بكفاءة في السوق، فسعت هذه الأخيرة عن البحث عن وسائل تمكنها من ذلك، هذا ما أدى بالمسؤولين إلى ضرورة إقامة قسم للمراجعة الداخلية فعال وكفيل بحماية حقوق المؤسسة وموجوداتها من مختلف أعمال الغش والتلاعب والإهمال، يضمن سلامة سير عملياتها المحاسبية والوثائق المالية والتقليل من المخاطر المالية التي تواجهها، فتعبر المراجعة الداخلية إحدى أدوات الرقابة في المؤسسات الاقتصادية

وفي ظل هذه الظروف تمت الدراسة من أجل التركيز على المراجعة الداخلية والتي بإمكانها إحداث مساهمة فعالة في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية.

ولهذا تم التطرق للاشكالية " ما مدى مساهمة المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية "، والتي حاولت الإجابة عن الفرضيات الأساسية للبحث.

اختبار الفرضيات

من خلال الفرضيات الموضوعة سابقا تبين مايلي:

- **الفرضية الأولى:** التي تنص على أن التزام المراجعة الداخلية بالسياسات والإجراءات المقدمة من الادارة العليا للحد من المخاطر المالية في مؤسسة سونلغاز بورقلة؛ أكدت صحة الفرضية حيث أثبتت الدراسة بأن هناك مستوى تأثير مرتفع لإلتزام المراجعة الداخلية بسياسات وإجراءات الإدارة العليا للحد من المخاطر المالية في مؤسسة سونلغاز ورقلة.
- **الفرضية الثانية** :التي تنص على أن الالتزام معايير السمات من قبل أجهزة المراجعة الداخلية يسهم في التقليل من المخاطر المالية؛ وأكدت صحتها حيث أثبتت الدراسة بأن هناك نسبة تأثير مرتفعة للالتزام بمعايير السمات من طرف هيئة المراجعة الداخلية لتقليل من المخاطر المالية في مؤسسة سونلغاز.
- **الفرضية الثالثة** :التي تنص على أنه يسهم تطبيق معايير الأداء في تدنية المخاطر المالية؛ وأكدت صحتها حيث أثبتت الدراسة هناك مستوى ممتاز لتطبيق معايير الأداء من هيئة المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز للتقليل من المخاطر المالية.

- **الفرضية الرابعة:** التي تنص على أن المراجعة الداخلية تقوم بتقييم نظام ادارة المخاطر لشركة سونلغاز؛ وأكدت صحتها حيث أثبتت الدراسة أن يوجد تأثير مرتفع لتقييم نظام ادارة المخاطر المالية من قبل المراجعة الداخلية لتدنية المخاطر المالية في مؤسسة سونلغاز.
- **الفرضية الخامسة:** التي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لأثر المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية (الخبرة المهنية) .وقد أثبت نفيها حثت أكدت الدراسة أنه لا يوجد تأثير لأثر المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية تبعا للخصائص الوظيفية(الخبرة المهنية).

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- من أجل نجاح عملية المراجعة الداخلية للتقليل من المخاطر المالية للمؤسسة الاقتصادية لابد للقائم بممارسة هذه المهنة بالالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة الداخلية.
- تعد المراجعة الداخلية آلية من آليات إدارة المخاطر، ولذا فإن الاهتمام بها يسهم في التقليل من المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية والتحكم فيها.
- إن عمل المراجع الداخلي ودوره الاستشاري يسهم في التقليل من المخاطر.
- استحداث قسم مصلحة خاصة للمراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز(سنة 2023) هذه يعتبر الجهة المخولة بتحديد المخاطر المالية بشكل واضح ودقيق لأنشطة المؤسسة ومحاولة إعداد تقارير عنها.
- إن اعتماد مؤسسة سونلغاز للمراجعة الداخلية للتقليل من المخاطر المالية يضمن تحقيق أهدافها.
- الالتزام بالسياسات والإجراءات المسطرة لتحقيق الأهداف من قبل المراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز يؤدي إلى التقليص من احتمالات حدوث الأخطاء والغش.
- يتوقف نجاح المراجع الداخلي على مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعمول بها على مستوى كل مصلحة من مصالح مؤسسة سونلغاز ورقلة.
- وجود هيئة للمراجعة الداخلية في مؤسسة سونلغاز يمثل نقطة قوة في النظام الاقتصادي من خلال وظيفة المراجع الداخلي لاستعماله الطرق الكمية والإحصائية في اكتشاف المخاطر المالية قبل وقوعها.
- من خلال نظام المراجعة الداخلية يتم تقييم المخاطر المالية المتعلقة بمؤسسة سونلغاز لتكون في أدنى مستوى.

الاقتراحات:

بناءا عن النتائج التي تم التوصل إليها نقدم الاقتراحات التالية:

- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية لما لها أثر إيجابي في التقليل من المخاطر المالية.
- ضرورة عقد دورات تدريبية وندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية وهذا فيما يخص إدارة المخاطر ودور المراجعة الداخلية فيها.
- ينبغي على مؤسسة سونلغاز مواكبة مستجدات إدارة المخاطر التي تعتبر حديثة النشأة خصوصا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.
- توفير المعلومات اللازمة للمراجع الداخلي من أجل التصدي للعراقيل التي تواجه أداء عمله.
- يجب وضع إدارة خاصة بالمراجعة الداخلية تتكون من عدة أفراد ذوي الخبرة والكفاءة وعدم الاعتماد على فرد أو فردين في هذه الوظيفة.

آفاق الدراسة:

لقد تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية، ورغم المحاولة للإلمام بأهم جوانب الموضوع إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة يمكن أن تكون محل بحث أمام الراغبين.

ويمكن ذكر بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون جديرة للبحث في المستقبل وهي:

- دور حوكمة الشركات في تفعيل جودة المراجعة الداخلية لتدنية المخاطر المالية.
- دور المراجعة الداخلية للتقليل من المخاطر المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المالية لتحقيق أهداف المؤسسة.
- مدى التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة الداخلية للتقليل من المخاطر المالية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات.

المراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية :

الكتب:

- أحمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005 ص 15.
- أحمد حلمي جمعة، التدقيق الداخلي والحوكمي، دار الصفاء للنشر، عمان، 2011.
- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي طبعه2. دار للنشر والتوزيع، عمان 2011.
- جمعة. أ.ح، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء، عمان، ط 1 ،2000.
- خالد وهيب الراوي،الأسواق ق المالية والنقدية، دار المسيرة، عمان،ط1، 2000.
- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- د. أحمد سهيل الدروبي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، سوريا:الطبعة 2000.
- السيد محمد، المراجعة والرقابة المالية، معايير وقواعد، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
- عطا الله محمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ،2009.
- العمرات، أ،ص،المراجعة الداخلية: الإطار النظري و المحتوى السلوكي، دار البشير، عمان1990
- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة دار المناهج للنشروالتوزيع،عمان 2012 .
- محمد الحفناوي، نهال فريد مصطفى، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر ،المكتب الجامعي الحديث2007.
- محمد نصر الهواري ومحمد توفيق محمد، " أصول المراجعة والرقابة الداخلية: التأصيل العلمي والممارسة العملية "، مكتبة الشباب، القاهرة،1988.
- وليم أندوراسعاطف، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات،دار الفكر الجامعي،مصر 2006.
- يوسف محمد جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1 مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان، الأردن 2008.

الأطروحات والمذكرات:

- ابو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية (عمليات، تقنيات، تطبيقات)، جامعة منتوري قسنطينة.2000.
- أمال كواشي: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، جامعة أم البواقي، 7053/7050.
- أوصيف لخضر، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مذكرة ماجستير في اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، غير منشورة، 2010/2009 ص.
- إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، رسالة ماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.
- التسيير2014،2013.
- حسين عبد الحسن علي الضرب، أثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الأداء المالي للمصرف، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل درجة، الماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة كربلاء العراق 2017.
- حمداني زهرة، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة وهران 2012.
- رمضاني معراج، 2016، "دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية" دراسة تطبيقية لمؤسسة سونلغاز لولاية الوادي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- شادي صالح البجميري، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق 2011-2010.
- شادي صالح البجيرمي،دور المراجعة الداخلية في ادارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة ، جامعة دمشق ،سوريا 2011،2010.
- لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013.
- محمد بوسماحة، معايير المراجعة وتطبيقها في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2002 .

- محمد علي محمد علي إدارة المخاطر المالية في الشركات المساهمة المصرية. شهادة الدكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال كلية التجارة. القاهرة مصر 2005.
- مونة هجيرة، واقع المراجعة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية من منظور إدارة المخاطر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الميدان: علوم التسيير التخصص: تدقيق و مراقبة.
- مريم عساس 2021 بعنوان "مساهمة الرقابة والتدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المصرفية دراسة تطبيقية عن المؤسسات المصرفية الجزائرية ،" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2.

المجلات والملتقيات:

- أدم حديدي، دور التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجلفة 2016.
- أبوبكر الصديق قيدوان وحاج قويدر قورين2019، مقال بعنوان "دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية "جامعة الشف الجزائر، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، المجلد: الثالث/العدد: الثاني، الصفحات123، 136".
- إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة 2017، مقال بعنوان" دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، جامعة لونيسي على البليدة –2–مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة –2–العدد ".
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 02. القانون01/88الصادر بتاريخ01جانفي 1988.
- حدبي عبد القادر وزيدان محمد، فعالية التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع الاحتيال وانعكاسها على نظام حوكمة الشركات، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلة 14، العدد 18، جامعة الشلف 2018.
- حواس محمد 2020، مقال بعنوان "دور المراجعة في إدارة المخاطر على مستوى المؤسسات الاقتصادية" جامعة على لونيسي بليدة 2 الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 23 العدد: 02 الصفحات 195 ،217.
- دان بورج ،إدارة المخاطر المالية في المستثمرات والمشروعات ، خالصات كتب المدير ورجل الأعمال ،الشركة العربية للإعلام العلمي ، القاهرة ،العدد 22، نوفمبر2002.
- سايح نوال، التدقيق الداخلي مدخل لإدارة المخاطر في ظل التوجه الجديد للمعايير الدولية، دراسة حالة مجموعة من الشركات في الشرق الجزائري، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، جامعة باتنة 1 . 2016

- ظهراوي أسماء، وعبد الرزاق حبيب. إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل. مجلة الدراسات الاقتصادية الإسلامية، 2011، المجلد11،العدد1.
- فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(01) ،2018.
- قويدر، ق .ا . 2008. استخدام المعيار المحاسبيIFRS في التحوط من مخاطر الإفصاح المحاسبي بالسوق المالي .الملتقى الدولي الثالث، استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الآفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف، الجزائر.
- كاسر نصر المنصور. إدارة المخاطر واستراتيجية التأمين في ظل تكنولوجيا المعلومات. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، عمان2007.
- مقدم عبيرات وأحمد نقاز، تقرير بعنوان: المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار –دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال– الجزء الثاني 2007.

المراجع بالأجنبية:

- ✓ Lionnel Collins، Gérard Vallin، Audit Et Contrôle Interne، Objectifs Et Pratique، Dalloz، 2éme éditions، France، 2014.
- ✓ Renard Jacques L Audit interne، ce que faidebat, Maxima 2003.
- ✓ OLIVIER LEMANT:"Quelle est la place de l'Audit Interne dans l'entreprise?"، Revue française de l'Audit Interne، N° 117، Novembre– Décembre 1993.
- ✓ Allel Hamini:" l'Audit comptable et financier"، Eds BERTI، 1ére édition، Alger، 2001.
- ✓ Howard.FStettler:" Audit – Principes et méthodes générales"،EdsPubli–union، Paris1977.
- ✓ The Institute of internalauditors، international standards for the professional practice of internal audit، The Institute of internalauditors، United States of America، 2010[1]–Norbert Guedj، finance d'entreprise : les règles du jeu، édition d'organisation، 2eme édition، Paris، 2001، p420–421.
- ✓ Norbert Guedj، finance d'entreprise : les règles du jeu، édition d'organisation، 2eme édition، Paris، 2001.
- ✓ Abou Bakr Essedik KIDAOUENE &HadjKouider GOURINE، The Role of the Internal Audit Function in Reducing the Practices of Creative Accounting: Case Study in

some Companies in the Provinces of Ain Defla and Chlef، Revue académique des étudeshumaines et sociales، N° 20. Université de Chlef، juin 2018، p86.

- ✓ "j. Smith2011" Institute of Internal Auditours "، Internal Auditing Role in Risk Management.
- ✓ the Odoyofefdricks، OmwonogideonA، okinyiAnalysis 2014; «Role Internal Audit in ImIementig Risk Management" astudy of state corporations in Kenya ،International Journal of Business and Social Social Science Vol.5 No .6
- ✓ Agnieszka Piasecka ،2016 "Internal Auditing As Tool for Reducingrisk in Turbulent Environment» Maria Curie ; Sklodowska University in Lublin،Poland.
- ✓ Siwidayhdesilqstianti، Endqng Muryani،Mahrus ; 2018 ; " The ROL Audit Management of Enterprise Risk Management of Theinternal.
- ✓ patrikninson ;" ،2022 Investigation The Role of Internal Audit In Risk Management in Selected public Institutions in Ghana."

المواقع :

- ✓ https://www.daftra.com/hub موقع من الانترنت حول المخاطر المالية .
- ✓ أنواع المخاطر المالية وغير المالية، عبر الموقع //http: -.triangleinnovationhub.ar. com types/ financial-risk:
- ✓ https://www.interniaudit.cz/ippf-file/1EN-dde3-3-code-of-ethics.pdf Consulté le 20/03/2019.
- ✓ OpenAl.(2021). About Open Al'SGPT(Blog post).Retrievedfrom.https:// openai.com/about/.الذكاء الاصطناعي
- ✓ https://www.sonelgaz.dz

الملاحق

الملحق 01: قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

الرقم	الاسم واللقب	مكان العمل	البريد الإلكتروني
01	د/ الأخضري محمد الطاهر	مديرية سونلغاز ورقلة (أكاديمي مهني)	Lakhdari.med75@gmail.com
02	د/ بن عمارة الطاهر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	Benamara.tahar.ogx.alg@gmail.com
03	أد / عرابـة الحـاج	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	Araba.hadj@gmail.com
04	أد /مايو عبد الله	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	mayouabdellah@gmail.com
05	أد/ بن جروة حكيم	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	hakim@yahoo.fr
06	أد / قعيد إبراهيم	جامعة حمى لخضر الوادي	Gaid.ibahim@gmail.com
07	د/ صالح حميداتو	جامعة حمى لخضر الوادي	Salah.hamidatou@gmail.com
08	د/هتهات السعيد	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	said .hathat@gmail.com

قائمة الأساتذة المحكمين للمقابلة

الرقم	الاسم واللقب	مكان العمل	البريد الإلكتروني
01	د/ الأخضري محمد الطاهر	مديرية سونلغاز ورقلة	Lakhdari.med75@gmail.com
02	د/ بن عمارة الطاهر	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	Benamara.tahar.ogx.alg@gmail.com
03	أد/ بوقفه عبد الحق	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	Bougoffa1@gmail.com

قائمة المعنين بالمقابلة

الرقم	الاسم واللقب	مكان العمل	الرتبة
01	د/ الأخضري محمد الطاهر	مديرية سونلغاز ورقلة	مكلف بالدراسات المالية والمحاسبية
02	د/ بوغابه عبد الرؤوف	مديرية سونلغاز ورقلة	مكلف بالمراجعة الدخلية
03	كاتب عبد العزيز	مديرية سونلغاز ورقلة	رئيس قسم المالية والمحاسبة.

الملحق رقم (2): الاستبيان

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

استمارة استبيان

الســادة والسيــدات....

موظفي الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز ورقلة يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذا الاستبيان الذي يندرج ضمن متطلبات انجاز مذكرة ماستر تحت عنوان "**دور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية دراسة ميدانية بالشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء والغاز مديرية ورقلة**"، علما بأن الإجابات المقدمة من طرفكم ستحظى بالأهمية البالغة والسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ولكم منا جزيل الشكر والعرفان على مساهماتكم الجادة بالإجابة على الفقرات المرفقة وبالصراحة التامة.

البيانات الشخصية والوظيفية:

يهدف هذا الجزء إلى تقديم معلومات أولية عن العاملين، الرجاء وضع العلامة (x) أمام الإجابة المناسبة.

العمـــر: **أقل** من 30 سنة ☐ من30 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 50 سنة ☐

المستوى العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ اخرى ☐

الرتبة الوظيفية: عامل تحكم ☐ إطار ☐ إطار سامي ☐

القســم: قسم المالية والمحاسبة ☐ قسم العلاقات التجارية ☐ قسم إدارة الصفقات ☐

قسم إدارة الموارد البشرية ☐ مصلحة الموازنة ☐ مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق ☐

الخبرة المهنية: أقل من 05 سنوات ☐ من 05 إلى 15 سنة ☐ من16 إلى 25 سنة ☐

أكثر من 25سنة ☐

المحور الأول: تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة

الرجاء وضع العلامة **(x)** أمام الإجابة التي تناسب.

	أولا: الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا	غير موافق	محايد	موافق
01	يتم اعتماد الشركة لميثاق المراجعة الداخلية المقترح من طرف الإدارة العليا.			
02	يتم اجتماع المكلف بالمراجعة الداخلية مع رؤساء الأقسام لتحديد نطاق نشاط وعمليات إدارة المراجعة الداخلية بشكل دوري.			
03	تتم مناقشة الشركة للمعوقات التي تواجه نشاط المراجعة وتؤثر على استقلاليتها وموضوعيتها.			
04	تقييم أداء المراجعة الداخلية وقدرتها على تحقيق أهدافها من خلال وضع مقاييس أداء عادلة.			
	ثانيا: المعايير الدولية للسمات			
05	يمتلك المراجع الداخلي المعرفة والكفاءة المطلوبة للاطلاع بمسؤولياته الفردية وبأهم المخاطر.			
06	التقارير التي يرفعها المراجع الداخلي توضح أن أنشطته تمت وفقا لمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.			
07	تحتفظ المراجعة الداخلية لذاتها بالاستقلالية بعيدا عن أي تبعية لأي قسم أو إدارة أو نشاط، ولا تخضع لتأثير الأطراف المختلفة.			
08	يتحلى المراجعون الداخليون بالنزاهة والاستقامة والموضوعية التي تساهم في إنشاء الثقة والاعتماد على أحكامهم.			
	ثالثا: تطبيق المعايير الدولية للأداء			
09	يقوم المراجع الداخلي بوضع خطة تشمل الأهداف وتوزيع الموارد وفق للتقويمات المستمرة.			
10	يقوم المراجع الداخلي بتبادل المعلومات والتعاون مع جهات داخلية وخارجية ذات العلاقة بتقديم خدمات التدقيق التعاقدي.			
11	يقوم المراجع الداخلي بإعداد خطة سنوية على أساس المخاطر التي تواجهه وتحديد أولوياته.			
12	يقوم المراجع الداخلي بتبليغ النتائج النهائية للإطراق المعنية.			
	رابعا: تقييم نظام إدارة المخاطر			
13	يتبنى المراجع الداخلي خطة فعالة في التعامل مع المخاطر المالية، مع إمكانية التنبؤ والاستجابة لإشارات المخاطر.			
14	يقيس المراجع الداخلي حجم المخاطر باستخدام المقاييس المالية والإحصائية اللازمة.			

15	يستند المراجع الداخلي على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعامل مع المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة.				
16	يقوم المراجع الداخلي بتقييم المخاطر المالية بشكل دوري واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة للتعامل معها.				
المحور الثاني: التقليل من المخاطر المالية					
أولا: المخاطر الائتمانية (التحصيل)					
17	تمكن إدارة المؤسسة من التنبؤ بعدم قدرة الزبائن على تسديد ما عليهم من مستحقات.				
18	المراجع الداخلي له قدرة على مواجهة المخاطر الناجمة على تنويع آليات التحصيل من أجل ضمان حقوقها.				
19	الإجراءات الاحترازية للمراجعة الداخلية للتقليل من مخاطر غش الزبون في التعدي على شبكة الكهرباء والغاز.				
20	اتخاذ التدابير اللازمة من طرف المؤسسة لاكتشاف العملة المزورة للحد من مخاطر التحصيل.				
ثانيا: مخاطر السيولة					
21	المؤسسة لها قدرة على مواجهة مخاطر السيولة للوفاء بالتزاماتها اتجاه أجور العمال والضرائب وكذا الموردين.				
22	للمؤسسة تدابير احترازية في مواجهة طلبات الزبائن لتمديد آجال التسديد.				
23	تضع المؤسسة إجراءات احترازية لمواجهة الخسائر المتوقعة.				
ثالثا: مخاطر رأس المال					
24	يضع المراجع الداخلي خطة لمواجهة مخاطر الديون المعدومة للزبائن في تآكل رأس مال المؤسسة.				
25	يقوم المراجع الداخلي بتحديد واكتشاف المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على رأس مال المؤسسة بصورة دورية.				
26	يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من قيمة رأس المال المفصح عنه في القوائم المالية قبل المصادقة عليها من قبل المراجع الخارجي.				
رابعا: المخاطر المحاسبية					
27	إمكانية اطلاع المراجع الداخلي وحصوله على المستندات والوثائق الثبوتية بسهولة في الأقسام والمصالح محل المراجعة.				
28	يقوم المراجع الداخلي بفحص السجلات والوثائق الثبوتية لمواجهة مخاطر الأخطاء والتحريفات الجوهرية.				
29	تمكن المراجع الداخلي من اكتشاف الغش والأخطاء يعرض معدي البيانات محل المراجعة للمساءلة القانونية جراء عدم بذلهم العناية المهنية.				

الملحق رقم(3): المقابلة

المقابلة

السيد:.....

الوظيفة:.....المستوى العلمي :.....

التاريخ:.....الساعة :.....

الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا
حسب رأيكم ما مدى إلتزام المراجع الداخلي بتطبيق سياسات وإجراءات الإدارة العليا؟ **الإجابة:**
هل ترى أن هذه السياسات والإجراءات تساهم في إنجاز مهمة المراجعة الداخلية وفعاليتها؟ **الإجابة:**
هل تحفظات المراجع الداخلي تلقى نفس إهتمام، تحفظات المراجع الخارجي بالنسبة للإدارة العليا؟ **الإجابة:**
هل ترى بأن تطبيق التعليمات والسياسات والإجراءات على جميع المصالح محل المراجعة الداخلية دون استثناء؟ **الإجابة:**
تطبيق المعايير الدولية للمراجعة (السمات، الأداء)
هل المكلفين بالمراجعة الداخلية يتصفون بالكفاءة والنزاهة والحياد والموضوعية؟ **الإجابة:**
ما مدى إستقلالية هيئة المراجعة الداخلية عن باقي الأقسام؟ **الإجابة:**
هل المراجع الداخلي يتبنى خطة معينة لأجل تحقيق الأهداف المرجوة؟ **الإجابة:**
إدارة المخاطر
هل إجراءات المراجعة الداخلية المطبقة استباقية أو لاحقة أي تصحح الأخطاء أو هناك استراتيجية للتنبؤ؟ **الإجابة:**
المخاطر المالية
ماهي المخاطر المالية الناجمة عن تكنولوجيا المعلومات المحاسبية والمالية؟ **الإجابة:**
ماهي المخاطر المالية التي تواجه شركتكم بشكل مستمر؟ **الإجابة:**

الملحق (4): مخطط مديرية التوزيع سونلغازورقلة

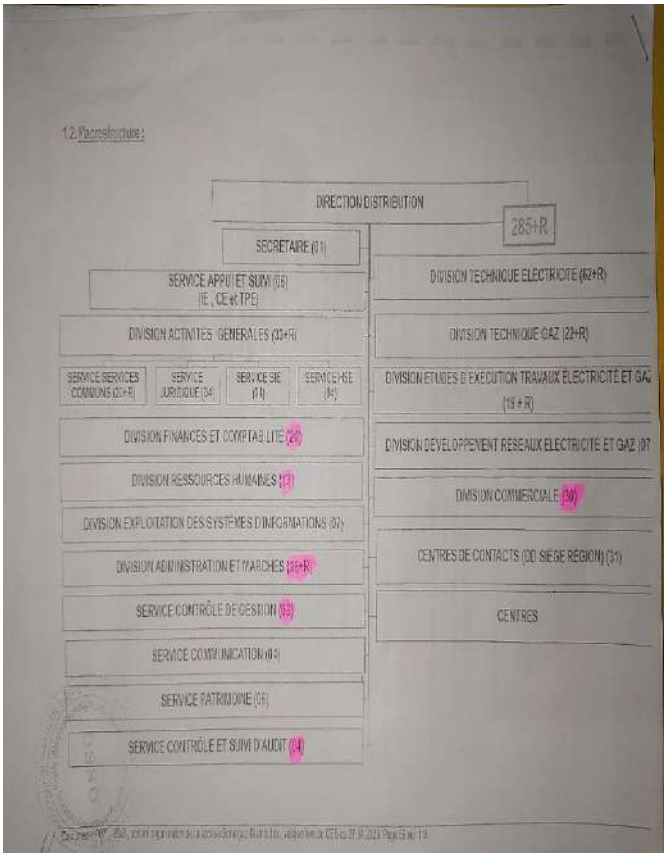

Société algérienne de l'électricité et du gaz

DIRECTION EXECUTIVE STRATEGIE SYSTEMES D'INFORMATION ET ORGANISATION

N° 570 -2023/ PDG

N° 79 -2023/ DSSO

DECISION D'ORGANISATION N° 07 – 2023

Le Président Directeur Général,

- Vu la loi 02-01 du 05 février 2002 relative à l'Electricité et à la Distribution du Gaz par Canalisations,
- Vu le décret présidentiel n° 11-212 du 2 juin 2011, modifiant et complétant le décret présidentiel n° 02-195 du 1er juin 2002 portant statuts de la Société Algérienne de l'Electricité et du Gaz dénommée « Sonelgaz. Spa »,
- Vu la décision n° 1765 PDG-n° 180 DSSO du 02 août 2022, portant décision d'organisation N° 06-2022, relative à l'Organisation du Niveau Central des Sociétés du Groupe Sonelgaz,
- Vu le procès-verbal de la réunion du 27 avril 2023 du Comité Exécutif de la Société Holding Sonelgaz.

DECIDE

Article 1 : La validation de l'organisation de Sonelgaz – Distribution, telle qu'arrêtée lors de la réunion du CES du 27 avril 2023.

Article 2 : L'organisation de Sonelgaz – Distribution est définie dans le document d'organisation n° 07-2023.

Article 3 : Le Directeur Général de Sonelgaz – Distribution est chargé de l'exécution de la présente décision.

La présente décision modifie et complète les précédentes décisions et prend effet à compter de sa date de signature.

Fait à Alger, le 02 MAI 2023

Président Directeur Général Sonelgaz

Mourad ADJAL

Décision n° 570 - 2023 / PDG – n° 79 - 2023 / DSSO, portant organisation de Sonelgaz – Distribution Page 1 sur 1

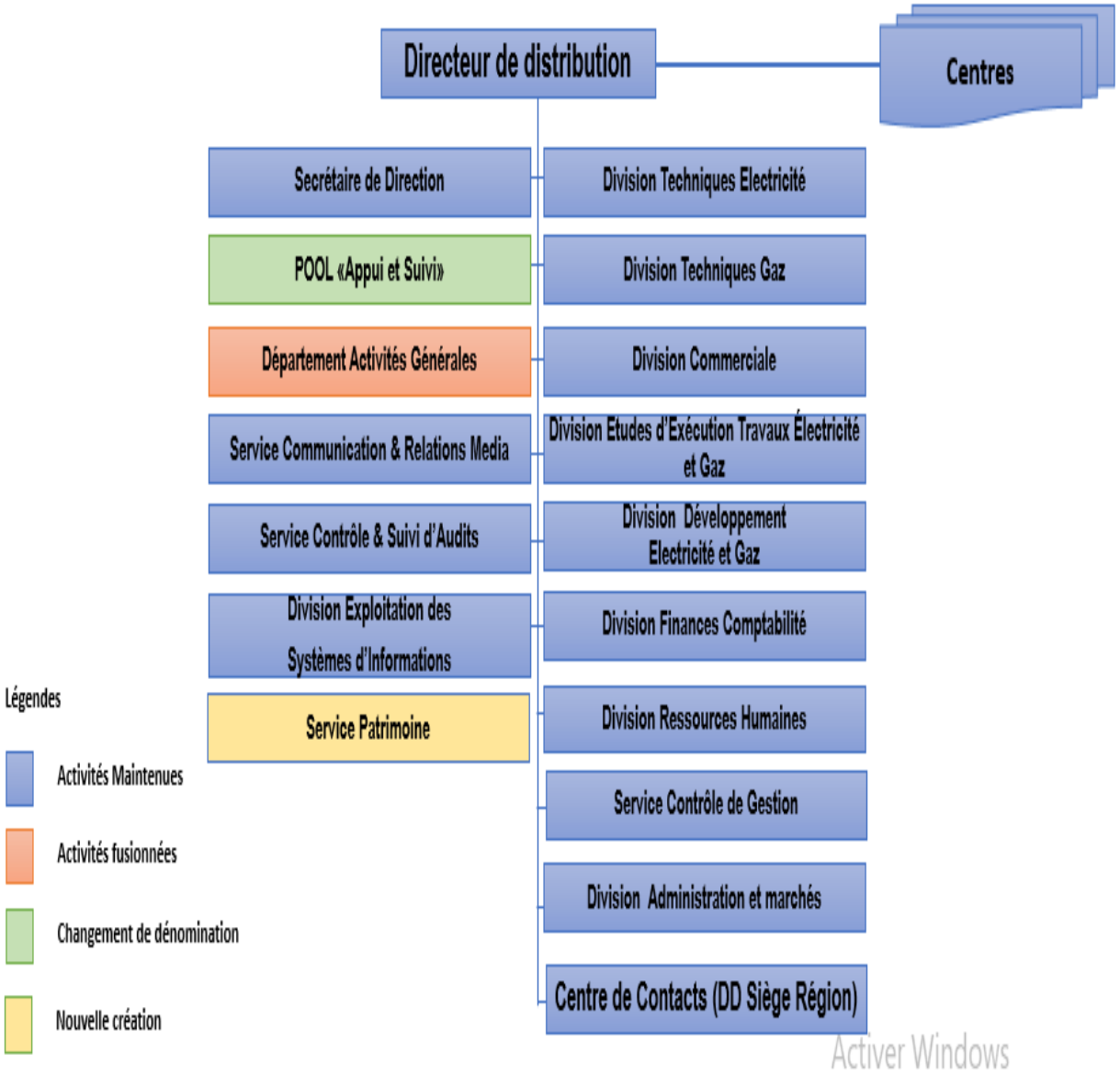

Activer Windows

الملحق (5): مخطط قسم التجارة

- Diagnostiquer et réparer,
- Conseiller et assister les utilisateurs
- Programmer une visite périodique au niveau des agences commerciales pour la maintenance des équipements informatiques.

8.2. Microstructure :

9. DIVISION ACTIVITE GENERALE

9.1. Missions :

- Coordonner, contrôler et piloter les activités des structures qui lui sont rattachées,
- Superviser l'élaboration des prévisions budgétaires et bilans des structures qui lui sont rattachées,
- Etablir le Reporting et l'analyse des tableaux de bord des structures qui lui sont rattachées ;
- Participer à l'élaboration du plan de développement de la Société, via les activités dédiées à la structure.
- Suivre le reporting et tableau de bord mensuelle et trimestrielle des activités de la structure.
- Tenir et développer le fond documentaire et diffuser l'information à caractère juridique.
- Assurer la rédaction de la jurisprudence des décisions judicaires et autres références juridique
- Veiller à la mise en œuvre de la politique Juridique, SIE et HSE
- Suivre les indicateurs de performance des activités qui lui sont rattachées.

9.2. Missions et attributions des structures :

a. Service Services Communs :

- Entretenir le patrimoine immobilier de la Direction de distribution,
- Gérer et rapprocher le fichier auxiliaire et proposer les reformes et sortie d'actif,
- Gérer les contrats de prestations extérieures,
- Gérer les crédits,
- Gérer le parc type véhicules,
- Gérer l'utilisation du parc (Consommation de carburant, Roulage et immobilisation du parc),
- Gérer les contrats de prestation de maintenance et transport,
- Proposer les reformes,
- Assurer les prestations des relations extérieures (billets d'avion, hôtellerie etc. …),
- Elaborer et réaliser le programme d'investissement,
- Réaliser le programme d'équipement et acheter sur le marché national.

b. Service HSE :

- S'assurer de l'application de la politique HSE de la société au niveau de la direction régionale,
- Veiller à l'application des prescriptions prévues par la législation et la réglementation en vigueur en matière d'HSE au niveau de la Direction Régionale,

الملحق (6): قسم المالية والمحاسبة

10.1. Missions :

a. Activité Finances :

- **Activité gestion de la trésorerie :**
  - Elaborer et mettre en œuvre le plan de trésorerie de la région ;
  - Assurer la gestion courante des comptes de la région ;
  - Assurer la gestion des relations et suivi des flux de trésorerie avec les institutions financières au niveau de la région ;
  - Elaborer le reporting de trésorerie de la région ;
  - Administrer le système de gestion de la trésorerie (MALIYA)_ Partie décentralisée.
- **Activité études financière et suivi des engagements :**
  - Collaborer à la planification et les montages financiers des projets avec le niveau central
- **Activité gestion des règlements :**
  - Etablir les ordres de règlement au niveau du siège de la région et suivre leur exécution ;
  - Assurer l'alimentation des caisses principales et secondaires au niveau du siège de la région.
  - Suivre et centraliser les engagements des projets financés ;
  - Elaborer le reporting centralisé de la gestion des engagements et des financements pour la région.

b. Activité Comptabilité :

- **Activité exploitation comptable :**
  - Contrôler la conformité des pièces comptables transmises par les gestionnaires (installés au niveau du siège de la région) ;
  - Enregistrer les opérations comptables ;
  - Traiter les demandes de paiements et suivi des régularisations
  - Centraliser la situation des impôts et taxes et établir les statistiques périodiques ;
  - Mettre en œuvre et veiller au respect de l'instruction de clôture ;
  - Veiller à la préservation des documents comptables et leur classement ;
  - Contrôler les caisses.
- **Activité analyse et synthèse :**
  - Assurer le rapprochement et l'analyse des comptes ;
  - Centraliser les opérations intragroupes et les notifier au niveau central de la Société ;
  - Produire les informations financières de la région ;
  - Mettre à jour les livres légaux ;
  - Répondre aux sollicitations internes en matière d'informations comptables ;
  - Administrer le système comptable (HISSAB) _ Partie décentralisée ;

10.2. Microstructures :

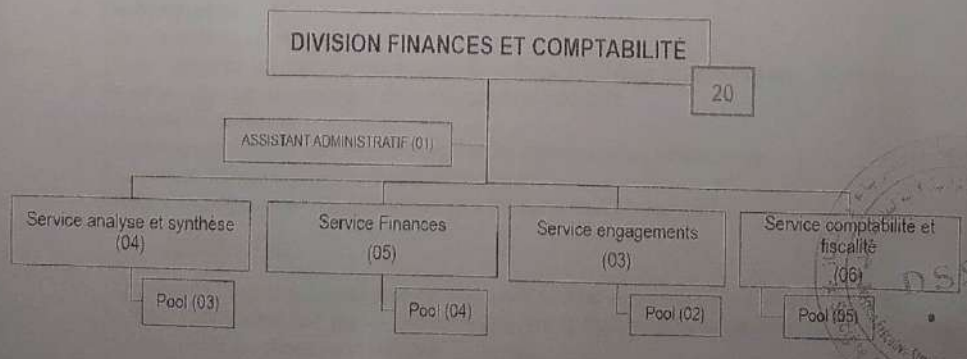

الملحق (7): قسم إدارة الصفقات

7.1. Missions :

CREDITS ET ORDONNANCEMENT

- Suivre l'exécution des crédits,
- Réceptionner et procéder à l'ordonnancement de toutes les factures des entreprises de réalisation,
- Suivre la procédure d'obtention des autorisations de construire,
- Etablir les éléments statistiques des réalisations.

ADMINISTRATION DES PROGRAMMES

En matière d'investissements :

- Elaborer les programmes d'investissement à court et moyen termes suivant les orientations du niveau central et en collaboration des structures de la Direction de Distribution,
- Demander l'ouverture des AP et assurer leur suivi,
- Suivre l'exécution du programme investissement,
- Suivre les états des dépenses sur crédit de la direction de distribution et de ces différentes structures,
- Suivre les réalisations physiques par opérateur, par chapitre et articles et proposer les mesures correctives.
- Procéder aux clôtures des AP,
- Contrôler la procédure de la gestion des crédits

En matière de réalisations :

- Préparer et lancer les appels d'offres,
- Recueillir les données nécessaires à l'exécution de l'étude émanant des travaux,
- Demander les autorisations pour le démarrage des chantiers.

CONTRATS ET MARCHES

- Instruire les demandes d'agrément techniques des entreprises de réalisation et faire des propositions pour leur agrément, conformément à la réglementation en vigueur (par voie d'A/O, ...)
- Suivre les moyens de réalisation (suivi du plan de charge, de la promotion et du développement des sous-traitants),
- Etablir les contrats et conventions de réalisation, conformément à la réglementation en vigueur.
- Assister les services finances et comptabilité dans leurs missions d'inspection.

7.2. Microstructure :

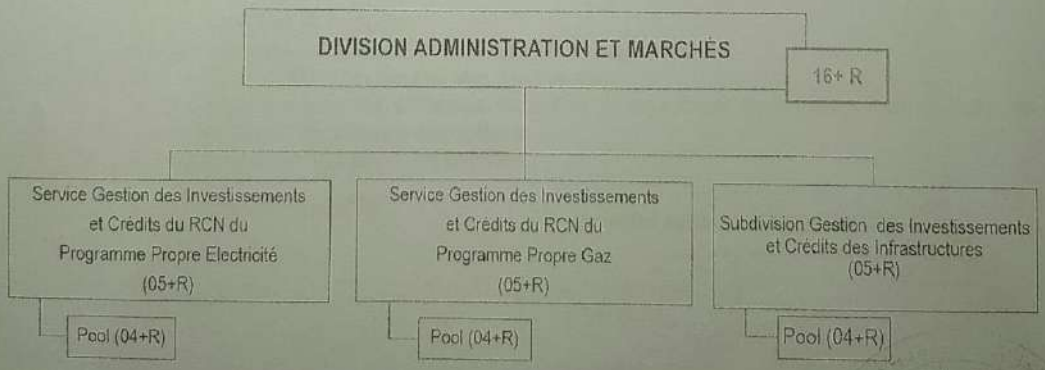

DSSO

Document n°07 .2023, portant organisation de la société Sonelgaz-Distribution validée lors du CES du 27.04.2023 Page 64 sur 115

الملحق (8): قسم الموارد البشرية

11.1. **Missions et attribution :**

Missions :

- Assurer l'administration et la gestion de la ressource humaine aux plans : de la paie, la tenue du fichier nova et les dossiers administratifs ainsi que l'ensemble des actes de gestion diverse
- Identifier les besoins de la région en termes de formation, de recrutement et de développement et de la ressource humaine.

Attributions :

- **Gestion administrative du personnel :**
  - Assurer la gestion administrative du personnel ;
  - Elaborer les budgets, bilans et tableaux de bord ;
  - Elaborer et exploiter la paie ;
  - Assurer le suivi et la mise à jour du fichier personnel ;
  - Assurer la tenue des dossiers administratifs ;
  - Assurer la relation avec les organismes externes (CNAS, CNR, MUTEG etc.) ;
  - Assurer la gestion administrative du personnel (gestion des absences, dotation vestimentaire, suivi des recouvrements.) ; Assurer le traitement des actes lies à la médecine de travail ;
  - Assurer le secretariat de la commission de discipline ;
  - Assurer la tenue des registres réglementaires ;
  - Preparer les éléments relatifs aux promotions /avancements et gratifications.
  - Assurer le traitement des différentes requêtes des agents.
- **Développement RH :**
  - Mettre en œuvre le plan de recrutement.
  - Prendre en charge la gestion des carrières du personnel de la région (évaluation annuelle, compagne de promotion et avancement, mutation, departs, médailles, etc.).
  - Prospecter le marché de l'emploi pour la constitution d'une banque de donnees en vue de servir les opérations de recrutement.
  - Contribuer à la mise en place des actions et des systèmes susceptibles d'améliorer la gestion du personnel.
- **Formation :**
  - Exploiter les différents outils permettant d'identifier les besoins en formation (formulaire d'évaluation, bilan N-1, rapport d'évaluation. etc.).
  - Elaborer et mettre en œuvre le plan de formation (FPS/PP, etc.).
  - Elaborer et/ou participer à l'établissement des cahiers des charges de formation.
  - Prospecter auprès des organismes de formation internes et externes en fonction des besoins du plan de formation
  - Evaluer les actions de formation.
  - Prendre en charge les actions d'apprentissage et les stages pratiques.
  - Ordonnancer les différentes factures liées à la formation.
  - Assurer l'interface avec les différentes institutions et organismes de formation dans le cadre de l'authentification et l'équivalence des diplômes.
  - Assurer la logistique des actions de formation.

11.2 **Microstructures :**

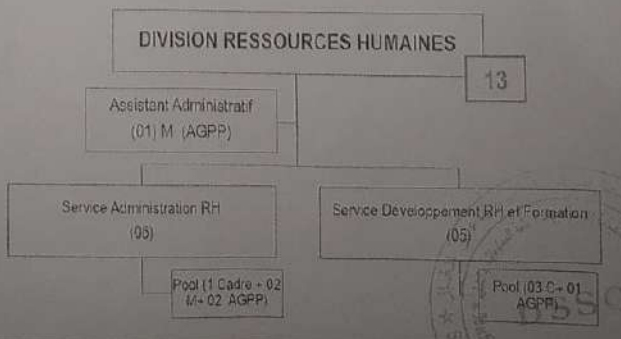

الملحق (9): مصلحة الرقابة ومتابعة التدقيق والموازنة

الملحق (10): السجلات الإلزامية

Tenue des Livres légaux au sein de la SADEG

Introduction

La présente note a pour objectif de citer les divers livres légaux obligatoires à tenue au sien de notre société et de rappeler les principes juridiques en matière de forme et information que ces des livres doivent contenir selon la réglementation en vigueur.

- Le livre journal et le livre d'inventaire :
- La loi N°07-11 DU 25 Novembre 2007
- Instruction N°02 du 29/10/2009 portant sur l'application du Système Comptable Financier
- Les livres de paie
- Décret exécutif n° 98-98 du 17 Chaoual 1416 correspondant au 6 mars 1996.

Règle générale :

- Le livre journal et le livre d'inventaire doivent être cotés et paraphés par un juge de la section commerciale du tribunal (art 11 du Code de Commerce) du Siège Social.
- Les autres livres doivent être cotés et paraphés par l'inspection de travail.
- La cote est l'attestation du nombre des pages ou de folio contenu dans chaque livre, chaque page ou folio étant numéroté.
- Le paraphe authentifie l'existence du livre obligatoire et lui confère une date certaine.
- Ces formalités ont pour but d'éviter que des pages ne soient supprimées, remplacées ou ajoutées.
- Les livres doivent être cotés et paraphés avant qu'aucune écriture n'y soit portée.
- Les inscriptions sur les livres obligatoires doivent être inaltérables.

Il est strictement interdit que les livres légaux comportent

- Les pages vides non annulées
- Les ratures
- Les surcharges.
- Les lignes vierges au niveau des pages renseignées
- De barrer d'un trait la ou les parties des pages non utilisés.

La rectification des erreurs se fait on barrons les écritures erronées à condition que l'inscription d'origine subsiste « note de service N°294 FER du 21/09/1982 ».

TENUE DES LIVRES AU NIVEAU DE LA DCFB

1. Cadre Réglementaire Des Livres Obligatoires :

La loi N°07-11 DU 25 Novembre 2007 portant sur le système comptable et financier a précisé les modalités de la tenue des livres légaux comme suit :

- **Art. 20** : Les entités soumises à la présente loi tiennent des livres comptables qui comprennent un livre journal, un grand livre et un livre d'inventaire, sous réserve des dispositions spécifiques concernant les petites entités.

Le livre journal et le grand livre sont subdivisés en autant de journaux auxiliaires et de livres auxiliaires que les besoins de l'entité l'exigent.

Le livre journal enregistre les mouvements affectant les actifs, passifs, capitaux propres, charges et produits de l'entité. En cas d'utilisation de journaux auxiliaires, le livre journal ne comprend que la centralisation mensuelle des écritures portées sur les journaux auxiliaires (Totaux généraux mensuels de chaque journal auxiliaire).

Le grand livre comprend l'ensemble des comptes mouvementés au cours de la période.

Le livre d'inventaire reprend le bilan et le compte de résultat de l'entité.

Les livres comptables ou les supports qui en tiennent lieu, ainsi que les pièces justificatives sont conservées pendant dix (10) ans à compter de la date de clôture de chaque exercice comptable.

- **Art. 21** : Le livre journal et le livre d'inventaire sont cotés et paraphés par le président du tribunal du siège de l'entité.
- **Art. 23** : Les livres comptables cotés et paraphés sont tenus sans blanc ni altération d'aucune sorte, ni transport en marge.

2. FORME DES LIVRES OBLIGATOIRES :

Le livre-journal et le livre d'inventaire doivent se présenter sous- forme de registre cousu et collé. Il n'est pas possible d'utiliser des feuillets mobiles reliés ultérieurement.

Les enregistrements devant être effectués chronologiquement, ces livres ont de ce fait une certaine force probante et ne doivent donc être suspectés d'aucune altération et en particulier de suppression ou de substitution de feuillets.

- **Cotation et paraphe :**

Le livre journal et le livre d'inventaire doivent être cotés et paraphés par un juge de la section commerciale du tribunal (art 11 du Code de Commerce) du Siège Social.

La cote est l'attestation du nombre de pages ou de folio contenu dans chaque livre, chaque page ou folio étant numéroté.

Le paraphe authentifie l'existence du livre obligatoire et lui confère une date certaine.

Ces formalités ont pour but d'éviter que des pages ne soient supprimées, remplacées ou ajoutées.

- Les livres doivent être cotés et paraphés avant qu'aucune écriture n'y soit portée.
- Les inscriptions sur les livres obligatoires doivent être inaltérables.

3. CONTENU DU LIVRE JOURNAL :

Le livre-journal coté et paraphé par le tribunal peut soit enregistrer les opérations au jour le jour soit consister en une récapitulation au moins mensuelle des totaux à condition de pouvoir reconstituer les totaux par d'autres documents permettant de vérifier les opérations jour par jour.

Tous les procédés techniques peuvent être utilisés.

Pour un exercice donné le livre journal doit comporter : « Voir modèle Annexe 01 ci-joint »

- ✓ Le solde global de la réouverture de l'exercice.
- ✓ Les mouvements des journaux auxiliaires des douze (12) mois de l'année.
- ✓ Les mouvements de la période de clôture comptable « Mois 13 ».
- ✓ Le total des mouvements par page à reporter.
- ✓ Le total reporté de la page précédente.
- ✓ Le total général des journaux de l'exercice.
- ✓ Le montant en lettres du total général des journaux de l'exercice.
- ✓ La signature du chef de la DFC en fin d'exercice.

4. CONTENU DU LIVRE D'INVENTAIRE :

Le bilan et le compte de résultat « CR » sont copiés sur le livre d'inventaire (Art 10 du Code de Commerce) selon le canevas réglementaire porté sur journal officiel du 25 mars 2009.

NB : les livres d'inventaire et les livre journal ne doivent comporter aucune rature ou sur charge d'écriture.

ملحق (11): مخرجات spss

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الالتزام بسياسات وإجراءات الإدارة العليا	60	2,5042	,46825
تطبيق المعايير الدولية للأداء	60	2,4583	,53315
المعايير الدولية للسمات	60	2,4125	,49963
تقييم نظام إدارة المخاطر	60	2,3708	,51150
N valide (liste)	60		

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
المخاطر المحاسبية	60	2,4722	,54649
مخاطر رأس المال	60	2,3944	,56078
مخاطر السيولة	60	2,3611	,60535
المخاطر الائتمانية (التحصيل)	60	2,3583	,60430
N valide (liste)	60		

Corrélations

		تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة	تقييم المخاطر المالية في المؤسسة
تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة	Corrélation de Pearson	1	,753**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	60	60
تقييم المخاطر المالية في المؤسسة	Corrélation de Pearson	,753**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	60	60

ANOVA

تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,620	3	,207	1,289	,287
Intragroupes	8,985	56	,160		
Total	9,605	59			

ANOVA

تطبيق عناصر المراجعة الداخلية في المؤسسة

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,498	3	,166	1,022	,390
Intragroupes	9,107	56	,163		
Total	9,605	59			

ANOVA

تقييم المخاطر المالية في المؤسسة

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,276	3	,092	,402	,752
Intragroupes	12,791	56	,228		
Total	13,066	59			

ANOVA

تقييم المخاطر المالية في المؤسسة

	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
Intergroupes	,478	3	,159	,709	,551
Intragroupes	12,588	56	,225		
Total	13,066	59			

Récapitulatif du test Kruskall-Wallis pour échantillons indépendants

N total	60
Statistiques de test	,941[a,b]
Degré de liberté	3
Sig. asymptotique (test bilatéral)	,816

الفهرس

الإهداء	I
الإهداء	II
الشكر والعرفان	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	V
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الاشكال.....	IX
قائمة الملاحق.....	X
قائمة الاختصارات	XI
مقدمة:.....	أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية سونلغاز	
تمهيد.....	6
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمراجعة الداخلية والمخاطر المالية	7
المطلب الأول: عموميات حول للمراجعة الداخلية	7
الفرع الأول: مفاهيم حول المراجعة الداخلية	7
الفرع الثاني: أنواع المراجعة الداخلية ومراحلها	9
الفرع الثالث: أهمية وأهدلف المراجعة الداخلية	11
الفرع الرابع: معايير المراجعة الداخلية	15
المطلب الثاني: عموميات حول المراجعة الداخلية	17
الفرع الأول: تعريف المخاطر المالية	18
الفرع الثاني: أسباب المخاطر المالية وأنواعها	18
الفرع الثالث: إدارة المخاطر المالية.....	21
الفرع الرابع: أدوات قياس المخاطر المالي	22
المطلب الثالث: العلاقة بين بين المراجعة الداخلية والمخاطر المالية.....	26
الفرع الأول:دور المراجعة الداخلية في إكتشاف المخاطرالمالية	26
الفرع الثاني:دور المراجعة الداخلية في إتخاذ القرارات المالية.....	27
الفرع الثالث: آليات عمل وظيفة المراجعة الداخلية لتعزيز عمليات تقليل المخاطر المالية	28
المبحث الثاني الدراسات السابقة لموضوع الدراسة	31
المطلب الاول :الدراسات السابقة.....	31
الفرع الأول: لدراسات باللغة العربية	31
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الفرنسية.....	37
المطلب الثاني: موقع دراستنا من الدراسات السابقة	41

خلاصة الفصل الأول.....	45
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر المالية	
تمهيد	47
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدلنية.....	48
المطلب الأول: الطريقة المعتمدة في الدراسة.....	48
الفرع الأول: منهجية الدراسة ومصادرها	48
الفرع الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	49
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة.....	54
المطلب الثاني: أدوات وأسلوب الدراسة	56
الفرع الأول: الأدوات المستخدمة في جمع البيانات.....	56
الفرع الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات	59
الفرع الثالث : ثبات وصدق أداة الدراسة.....	60
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها	63
المطلب الأول: عرض ووصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة	63
الفرع الأول: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	63
الفرع الثاني: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي:.....	64
الفرع الثالث: توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية.....	65
الفرع الرابع: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.....	66
الفرع الخامس: توزيع عينة الدراسة حسب الأقسام.....	66
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج محاور الاستبيان والمقابلة.....	67
الفرع الأول: أولويات مؤسسة سونلغاز في تطبيق المراجعة الداخلية	67
الفرع الثاني: أولويات مؤسسة سونلغاز في التقليل من المخاطر المالية	80
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.....	89
الفرع الأول: تحليل الانحدار البسيط لبيان العلاقة التأثيرية للمراجعة الداخلية على المخاطر المالية	89
الفرع الثاني: مناقشة وتفسير النتائج	101
خلاصة الفصل الثاني:.....	102
الخاتمة:	104
قائمة المراجع:	108
الملاحق:	113
الفهرس.....	130